

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 31 العدد 4 2003

أبحاث

■ التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. — مدحت إبراهيم الطراونة

■ مستقبل فلسطينيي الشتات: أسس التعامل مع الطروحات الدولية وقواعده. — عدنان الهياجنة

■ الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي. — علي عسكر، معصومة أحمد

■ عشوائية طريقة اختزال الخلايا في تعميم الخرائط الشبكية، وطريقة مقترحة جديدة.. — علي بن معاضه الغامدي

■ تجارة الكويت الخارجية بين عامي 1989 و1999 : دراسة تحليلية في جغرافية التجارة الدولية. — غانم سلطان أمان

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت



تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا

وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 31 - العدد 4 - 2003

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 31 - العدد 4 - 2003

المحتويات

التقارير

رسائل جامعية

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

بمناسبة شهر رمضان المعظم وعيد الفطر المبارك تهدي هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وكل العاملين بها أصدق التهاني وأطيب الأماني للقراء الكرام والباحثين والمحكمين وكل من أضاف إلى هذا العدد من المجلة.

وبصدور هذا العدد تكمل مجلة العلوم الاجتماعية عامها الحادي والثلاثين؛ فقد صدر العدد الأول عام 1973، وهي أقدم مجلة لا تزال تصدر تحت الاسم نفسه عن مجلس النشر العلمي التابع لجامعة الكويت. ولا ريب في أن هذه المجلة مشروع ثقافي رائد متعدد التخصصات والمجالات.

لقد وعدنا القارئ الكريم بالإشارة إلى بعض الموضوعات في مجال علم النفس الإيجابي، الذي يهتم بموضوعات مثل: السعادة، والأمل، والتفاؤل، والرضا،... وغيرها من الموضوعات. وكانت مقدمة العدد السابق قد عرضت للتفاؤل، ونكمل الموضوع نفسه في الفقرات التالية، بعرض سريع للعلاقة بين التفاؤل والصحة الجسمية بوجه خاص.

تؤكد الدراسات النفسية في العقود الأخيرة أن التفاؤل والمزاج الإيجابي أمران أساسيان لصحة الجسم، وأن هناك جانباً مهماً يمكن أن يميز بين مريض وآخر، هو التفاؤل والأمل في الشفاء؛ إذ إن للتفاؤل مزايا عديدة على العكس من التشاؤم تماماً. وقد اتضح أن التفاؤل يرتبط سلبياً بكل من الغضب

* رئيس تحرير المجلة، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

والعدائية، والأخيران يتسببان في مشكلات صحية كبيرة، ولهما دور في تطوير مرض الشريان التاجي للقلب، وفي زيادة معدلات الوفاة بوجه عام.

ومن ناحية أخرى دلت بحوث كثيرة على وجود رابطة قوية بين التفاؤل وعدد من الجوانب الإيجابية المختلفة المتصلة بالصحة الجسمية، ابتداء من تكوّن الأعراض الجسمية وتطويرها، حتى الشفاء من جراحة المجرى الجانبي Bypass للشريان التاجي، وفي المجال الأخير أسفرت دراسات عديدة عن نتيجة مفادها أن المرضى الأكثر تفاؤلاً بالنسبة للعملية الجراحية كانوا أسرع شفاء بعد إجرائها مقارنة بالمرضى المتشائمين، كما كان المتفائلون أسرع في العودة إلى ممارسة أنشطتهم الطبيعية في الحياة بعد إجراء العملية الجراحية، مما يدلل على أن التفاؤل يمكن أن ينبئ بالتكيف الفعال بعدها.

وفي دراسة أخرى على مرضى أجريت لهم جراحة الذبحة القلبية Myocardial infarction اتضح أن التفاؤل منبئ أساسي بمعدل شفاء المرضى خلال الفترة التالية للجراحة مباشرة، وأن المتفائلين كانوا أسرع بوجه عام في تحقيق معالم سلوكية بارزة للشفاء (مثل: الجلوس في السرير، والسير حول الغرفة) وذلك أكثر من المتشائمين، كما كان للمتفائلين معدل شفاء جسمي أسرع تبعاً لتقدير أعضاء فريق التأهيل بعد الجراحة، واستأنفوا أنشطتهم البدنية وتمريناتهم الحيوية بشكل أسرع، وعادوا إلى العمل طوال اليوم، وعادت حياتهم إلى سابق عهدها وإلى طبيعتها الاعتيادية عبر مجالات كثيرة من بينها أنشطتهم الترويحية، وذلك قياسا بالنسبة إلى المتشائمين.

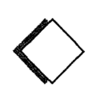
ويشير عدد من الدراسات إلى أن كفاءة جهاز المناعة تزداد لدى المتفائلين، ودللت دراسات أخرى على أن التوجه التشاؤمي نحو العالم يرتبط بتطور الأورام.

موجز القول: إن التفاؤل مفيد للصحة الجسمية والنفسية، ويعتقد عدد من

الباحثين أن التفاؤل يمكن أن يقوم بدور وقائي Protective ينشط عندما يواجه الفرد صعوبات الحياة كالمرض.

من هنا نجد الأساس العلمي المتين للحديث النبوي الشريف: «تفاءلوا بالخير تجدوه»، مع دعوة إلى القراء الكرام بالتفاؤل والنظرة الإيجابية إلى الحياة.

هذا، وبالله التوفيق.



التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية)

مدحت إبراهيم الطراونة*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية لتحديد أهلية عملائها وقدرتهم على تسديد القروض بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المستخدمة. وأوضحت نتائج الدراسة أن إدارة القروض في البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلاً مجموعة من المؤشرات التقييمية المالية والمحاسبية والتسويقية والاقتصادية، إضافة إلى مؤشرات أخرى ورد ذكرها في الدراسة. وتختلف الأهمية النسبية لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني؛ فقد كانت المؤشرات المالية والمحاسبية التي تستخدم في تحليل البيانات والوثائق المقدمة للبنوك من عملائها ذات أهمية أكبر مقارنة مع غيرها من المؤشرات. كما أوضحت الدراسة أن المؤشرات التقييمية المستخدمة في تحليل الائتمان داخل كل مجموعة من مجموعات المؤشرات الأربعة الواردة في الدراسة كانت أيضاً مختلفة فيما يتعلق بأهميتها النسبية. وقد أبرزت الدراسة جميع المؤشرات التقييمية المستخدمة في التحليل الائتماني مرتبة وفقاً لأهميتها النسبية. وتبين نتيجة التحليل الإحصائي أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التقييم وأهلية العميل وقدرته على سداد القروض. وفي النهاية، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن للبنوك التجارية الاستفادة منها في تطوير سياساتها الائتمانية.

المصطلحات الأساسية: التسهيلات الائتمانية، تحليل الائتمان، المؤشرات المالية، المؤشرات التسويقية، المؤشرات الاقتصادية، الديون المشكوك فيها.

---

* أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي في الأردن من بين القطاعات التي حققت تطوراً كبيراً خلال الربع الأخير من القرن الماضي، فخلال فترة زمنية قصيرة نما الجهاز المصرفي في الأردن من مرحلة بدائية إلى مرحلة متطورة؛ حيث توسعت البنوك التجارية في تقديم القروض بشكل كبير، فارتفع مجموع التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك المحلية المرخصة في المملكة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ليصل إلى (4546,5) مليون دينار في نهاية عام 2000 مقابل (4285,3) مليون دينار في نهاية عام 1998*.

وتتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وفقاً للنشاط الاقتصادي والجهة المقترضة لتشمل قطاع الزراعة والتعدين والصناعة والتجارة العامة وقطاع الإنشاءات، وكذلك قطاع خدمات النقل والسياحة، بما في ذلك الفنادق والمطاعم والمرافق العامة وقطاع الخدمات المالية لغايات شراء الأسهم والسندات ولأغراض أخرى. وإن لازدياد أحجام التسهيلات الائتمانية ولا سيما القروض الممنوحة للقطاع الخاص دون مراعاة سقوف السياسات الائتمانية أثراً في نشوء الديون المشكوك فيها والديون المتعثرة لدى بعض البنوك. وفي بداية عام 2002 ظهرت مشكلة التسهيلات الائتمانية لدى بعض البنوك الأردنية مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في القيمة السوقية لأسعار أسهم البنوك والشركات المالية المتداولة في بورصة عمان (السوقان الأول والثاني) حيث شكلت ما مجموعه (31272800) دينار في شهر كانون الثاني 2002، ولكنها انخفضت إلى مبلغ (14337000) دينار في نهاية شهر آذار 2002**. وقد أصبح بحث هذه المشكلة في الوقت الحاضر له أهمية ليس للبنوك الأردنية فقط وإنما لجميع البنوك العاملة في البلاد العربية. فظاهرة القروض المتعثرة والمشكوك فيها موجودة في جميع البنوك دون استثناء، وإن كان بنسب متفاوتة، مما يعني أنها ظاهرة جديرة بالمراجعة والتقييم والتحليل، والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة القروض المصرفية ومتابعتها مستقبلاً.

ويعد التحليل الائتماني أدق مرحلة في عملية منح القروض المصرفية، التي بوساطتها يعبر عن الثقة التي قد تنشأ بين الدائن والمدين، وتحقق مصلحة كل

* النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، مجلد 37، عدد 6 حزيران 2001 ص26.

** النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، مجلد 38، عدد 5 أيار 2002 ص100.

منهما في هذه العملية عن طريق توافق الرغبة والحاجة بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاجها. ويستحوذ موضوع التحليل الائتماني لدى البنوك على أهمية كبيرة؛ حيث بوساطته يستعلم عن العملاء ومراجعة وتقويم طلباتهم الائتمانية ويساعد في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة من قبل الإدارات المصرفية.

وإذا كانت السياسة الائتمانية تأخذ بعين الاعتبار عناصر مهمة كالوضع الاقتصادي العام وتحديد أحجام القروض والسلف وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد أنواع الضمانات المطلوبة ونسب التمويل وأنواع العملاء المقترضين وعوائد وتكاليف القروض، وما للمنافسة المصرفية من أثر على سياسات القروض في القطاع المصرفي بشكل عام، فإن على المحلل الائتماني أن يكون متعمقاً في العلوم المالية والمحاسبية لكي يستطيع إدراك أهمية مهمة التحليل الائتماني، فهذه المهمة جليلة وخطيرة بنفس الوقت؛ إذ بها ترتبط سلامة البنك ومستقبله ومصيره ومن دونها يتعرض البنك إلى هزات جسيمة كمثل التي شهدناها لبعض البنوك في السنوات الأخيرة (عبداللطيف أسعد، 1990).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ملاحظة وجود قروض متعثرة ومشكوك في تحصيلها، وتزايد هذه النوعيات من القروض في بعض البنوك الأردنية، وبخاصة في الآونة الأخيرة، وما لهذه الديون من تأثير واضح على نتائج أعمال البنوك التجارية. وكذلك تظهر أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة ميدانية اهتمت بمعرفة أهم المؤشرات التي تستخدمها البنوك التجارية الأردنية في تحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه جراء منحه القرض، حيث تتمثل هذه المؤشرات بالمؤشرات المالية والمؤشرات التسويقية والمؤشرات الاقتصادية ومؤشرات أخرى لها علاقة بضمانات وغايات القروض.

إن اتخاذ قرارات بمنح القروض للعملاء يتضمن مخاطر متعددة، وبخاصة ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المباشرة التي تدفع للعملاء نقداً، ومن ثم فهي تؤثر بشكل مباشر على سيولة البنك ونتيجة أعماله. ومن هنا، فإن خدمة تقديم القروض للعملاء تتطلب وجود إدارة مصرفية للمخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها قرار منح القروض. وكما هو معروف فإن قرارات القروض غير المدروسة والمخالفة للسياسات الائتمانية قد تعرض البنك لأوضاع مالية صعبة تؤدي به إلى التصفية.

ويأمل الباحث في حال توصل دراسته هذه لنتائج إيجابية ومرتبطة بالتحليل الائتماني، أن يسهم اتباعها وتطبيقها من قبل البنوك في التقليل من ديونها المتعثرة والمشكوك فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية:

1 – تعرُّف المؤشرات التي تستخدم في عملية التحليل الائتماني لدى البنوك التجارية الأردنية عند دراسة طلبات العملاء المقترضين الحاليين والمرتقبين.

2 – تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات المستخدمة في تحديد أهلية العملاء وقدراتهم على تسديد الالتزامات المترتبة عليهم من جراء منحهم القروض، وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات منح القروض بشكل سليم.

3 – الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن تطبيقها، بحيث تساعد في تقليل مشكلة الديون المشكوك فيها والمعدومة لدى البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية الأردنية تواجه صعوبة في تقويم أهلية العملاء الحاليين والذين يرغبون في الاقتراض، وفي معرفة ودراسة مدى قدرتهم على سداد القروض الممنوحة لهم. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل تعتمد قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية على مؤشرات ومعايير موضوعية؟ وما الأهمية النسبية لهذه المؤشرات إن وجدت؟ وهو ما يستدعي البحث في المؤشرات المناسبة التي يمكن استخدامها في التحليل الائتماني بقصد منح التسهيلات الائتمانية للعملاء مما يساعد البنوك على توظيف أموالها بأفضل الوسائل وأقل المخاطر.

فروض الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفروض الآتية:

فرض العدم الرئيس (HO): إن البنوك التجارية الأردنية لا تهتم بوضع أية مؤشرات ومعايير تقييمية ضمن سياساتها الائتمانية؛ لكي تساعد في تقييم أهلية عملائها المقترضين وقدرتهم على السداد.

الفروض الفرعية:

فرض العدم الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

فرض العدم الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

فرض العدم الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

فرض العدم الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الأخرى، كالضمانات ومشروعية غايات القروض وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

محددات الدراسة:

تتمثل محددات هذه الدراسة باقتصارها على البنوك التجارية الأردنية فقط دون غيرها من البنوك الأخرى المتخصصة والإسلامية؛ وذلك لما لهذه الأخيرة من طبيعة خاصة. وكذلك تقتصر الدراسة على التحليل الائتماني كونه إحدى مراحل عملية منح التسهيلات الائتمانية، ولا تتعرض للمراحل الأخرى، كتسويق خدمة القروض ومستندات القروض وضماناتها والتفاوض مع العملاء المقترضين وكيفية اتخاذ قرارات الائتمان، وتنفيذ الالتزامات التمويلية والمتابعة والتحصيل.

الدراسات السابقة:

تناول موضوع التحليل الائتماني في البنوك عديد من الباحثين والمؤلفين، ولا يكاد يخلو كتاب في إدارة البنوك من التطرق إلى التسهيلات الائتمانية أو جانب من جوانبها، إلا أن الدراسات الميدانية المتعلقة بالتحليل الائتماني تتسم بالندرة، وإن وجدت فهي من الموضوعات المثيرة للجدل ولا تلقى إجماعاً عاماً بين الباحثين فيها. ففي إحدى الدراسات (عبدالواحد سليمان، 1981) رُكِّز على الوضع المالي للعميل من حيث قدرته على الوفاء بالتزاماته نحو البنك في المدى القصير. وقد أوردت الدراسة بعض المؤشرات المالية لقياس هذه القدرة، وهي نسبة التداول ومعدل فترة التحصيل ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، بالإضافة إلى نسبة هامش صافي الربح.

وفي دراسة محمود حسين، (1989) حددت الأركان الرئيسة لخدمة التسهيلات الائتمانية في المواقع التنفيذية (الفروع) وفي المواقع الإدارية. وبيّن الباحث أن لهذه التسهيلات أثراً على ربحية الأوضاع المالية في البنك وسيولتها ونموها واستقرارها وسلامتها، وحدد الأركان الرئيسة بالوثائق المطلوبة من العملاء عندما يطلبون قروضاً من البنك والاستعلام عن العملاء ودراسة الأوضاع المالية للعملاء وتقويم

الضمانات المقدمة، وحدد أركاناً أخرى مثل الكفاءة الإدارية لدى العملاء واستقرار أعمالهم.

وأشارت دراسة أخرى (خالد الدجاني، 1990) إلى أنه عند الإقدام على أية مجازفة مالية بتمويل احتياجات أحد العملاء القصيرة أو الطويلة الأمد، فإنه يتوجب على إدارة البنك تقويم العديد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على تلك المجازفة، ومن هذه العوامل ما يتعلق بالخطط التمويلية، ومنها ما هو خاص بالعملاء طالبي التمويل من حيث أهليتهم ومصداقيتهم ووضعهم في السوق وقدرتهم على السداد.

وفي دراسة وليد الصوص، (1990) ركز على التحليل المالي واعتباره ضرورة ملحة لمعرفة الأوضاع المالية المختلفة للمنشآت، وعاملاً مساعداً في تقدير تطورات أوضاعها المالية في المستقبل المنظور. كما أشار هذا الباحث إلى أن التحليل المالي لا يقتصر على تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية بل يعد وسيلة فعّالة لاكتشاف التلاعب والخلل، إن وجد، في الوقت الملائم.

وفي دراسة أخرى (Garrison, 1992) أوضح الباحث فيها أهمية إجراء تحليل مالي لوضع العميل لأغراض دراسة قدرته على الوفاء بالتزاماته في المدى القصير مما يمهد لاتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية المطلوبة، وقد حدد الباحث بعض المؤشرات المالية التي تتلاءم مع طبيعة عمل البنك التجاري كمقرض قصير الأجل، ومن هذه المؤشرات: نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، وصافي رأس المال العامل، ومتوسط فترة التحصيل والتخزين، ونسبة صافي الربح إلى المبيعات، ونسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية... إلخ، وبين هذا الباحث أنه عندما يكون العميل المقترض من البنك شخصاً اعتبارياً يكون هناك اعتبارات أخرى غير المالية والمحاسبية تؤدي دوراً مهماً في تقويم مدى أهلية العميل للحصول على القرض المطلوب منها وما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتوظيف والحصة السوقية للمنشأة وغيرها من الاعتبارات الأخرى.

كذلك أشارت دراسة أخرى (حسين محمد، 1996) إلى أن نوع القروض المطلوبة وطبيعة نشاط العميل وحجم أعماله والضمانات التي يمكن أن يقدمها العميل مقابل القروض التي يطلبها تعد من الاعتبارات الرئيسة التي يجب أن تراعيها إدارة البنك عند تقرير مدى قدرة العميل وأهليته للحصول على القروض المطلوبة.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى، كطبيعة العمل والغرض من القروض، وأن تتناسب مع طبيعة النشاط الذي يزاوله العميل، حيث اعتبرت هذه العوامل معايير أساسية في تحديد قرار منح القروض.

وفي دراسة صلاح الدين مبارك، ومحمد راضي، (1996) طالب الباحثان بضرورة تحقيق مراجعة شاملة لمختلف سياسات فروع البنوك وإجراءاتها في مجال الخدمات الائتمانية للاطمئنان إلى كفاءة الأداء الإداري، وإلى أنه يسير وفقاً للسياسات الائتمانية الموضوعة، وضرورة إجراء الدراسات المتأنية قبل اتخاذ القرارات الائتمانية وتوفير السياسات والضوابط التي يتحتم على جميع فروع البنك التزامها؛ وذلك من أجل التخفيف من درجة الخطر المرافقة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية لعملاء البنوك.

أما دراسة أحمد حسن الظاهر، (1997)، التي هدفت إلى تعرف صعوبات الاعتمادات المستندية التي تواجه البنوك الأردنية، فتبين أن هناك صعوبات تواجه البنوك في الاعتمادات المستندية، تتمثل في تسلم مستندات ناقصة وغير مصدقة، وعدم تطابق المستندات مع شروط الاعتماد، وقلة خبرة العملاء بالاعتمادات المستندية، وعدم معرفة العملاء بالقواعد والأعراف الدولية المتعلقة بالاعتمادات. كما بينت هذه الدراسة أيضاً عدم وجود علاقة إحصائية بين صعوبات الاعتمادات من جهة وعوامل حجم البنك وعمر البنك وحجم الاعتمادات المستندية المقدمة من جهة ثانية.

وتوصلت دراسة ناجي معلا، وأحمد الظاهر، (1999)، الموسومة بالعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، إلى نتائج أهمها أن قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة لا يتخذ بصورة عشوائية وإنما بالاعتماد على مجموعة من المعايير المختلفة، من أبرزها المعايير المالية والمحاسبية، كما أشار الباحثان إلى أنه لا يوجد نموذج موحد ونمطي لدى البنوك الأردنية يتضمن معايير محددة ومتفقاً عليها، بحيث تتبع من قبل جميع البنوك عندما تتخذ الإدارات فيها قرارات منح التسهيلات الائتمانية.

وفي دراسة ماهر الواكد، (2000) الموسومة بالديون المتعثرة: معالجات متقدمة، بيّن الباحث بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود تلك الديون المتعثرة، مثل الانحراف عن المصروفات المقررة بموجب خطط المصروفات الفعلية، والمبالغة في المصروفات الإدارية لدى العميل، وعدم تحقيق العميل لأهدافه الإنتاجية والتسويقية، وتساهل البنك في منح القروض للعملاء، وغيرها من المؤشرات. وبين هذا الباحث

بعض السلبيات لدى البنوك الأردنية في خدمة القروض، مثل عدم مراقبة العملاء ومتابعتهم بعد حصولهم على القروض من البنك، وعدم جمع البيانات والمعلومات الكافية عن العملاء، وعدم الاتصال بالعملاء وزيارتهم، كما أوضح الباحث أن أهم مؤشرات الضعف لدى العملاء هو التخلف عن السداد والتباطؤ في تقديم الضمانات وظهور خلافات شخصية بين الشركاء في الشركات المقترضة، ورفع بعض القضايا القانونية ضد العملاء ومطالبتهم من بنوك أخرى... وغيرها.

المنهج:

لتحقيق أغراض هذه الدراسة وجمع البيانات اللازمة لها صممت استبانة (انظر الملحق) تتضمن مجموعة من المؤشرات المختلفة، تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة والمراجع والمقابلات الشخصية لبعض موظفي إدارة القروض في بعض البنوك، ووزعت الاستبانات على أفراد العينة بوساطة زيارة الباحث للمراكز الرئيسية للبنوك التجارية الأردنية في مدينة عمان. وقد استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، كتحليل الانحدار المتعدد لاختبار علاقة متغيرات الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف عينة الدراسة وترتيب أبعاد المتغيرات بحسب أهميتها النسبية، وأجرى اختبار المصداقية (ألفا) واختبار التوزيع الطبيعي للإجابات. وتتكون متغيرات الدراسة من أهلية العميل وقدرته على السداد متغيراً تابعاً، والمؤشرات المالية والمحاسبية والتسويقية والاقتصادية والمؤشرات الأخرى متغيرات مستقلة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية، وعددها (17) بنكاً، أما عينة الدراسة فتتكون من جميع مديري التسهيلات الائتمانية في المراكز الرئيسة للبنوك التجارية الأردنية وبعض من موظفي القروض في هذه البنوك، ويوضح جدول (1) البنوك الأردنية التي شملتها الدراسة، وقد وزعت (51) استبانة صممت لتحقيق أغراض الدراسة، وذلك عن طريق الزيارات الشخصية لمواقع البنوك، حيث استغرقت عملية توزيع الاستبانات ومتابعتها وتجميعها ما يقارب خمسة أسابيع، واسترجعت جميع الاستبانات عدا ثلاث لاعتذار البنك الأهلي الأردني عن عدم تعبئة الاستبانات المعطاة له؛ بسبب عدم توافر الوقت لدى موظفيه كما أدلت بذلك (إدارة البنك). كما استبعدت استبانة واحدة لعدم استيفائها البيانات المطلوبة. وتشكل الاستبانات المستردة نسبة ردود قدرها (92٪) وهي نسبة عالية

لهذا النوع من الدراسات. ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستبانات قد وزعت بمعدل ثلاث استبانات لكل إدارة من إدارات القروض في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (1)
مجتمع وعينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

الرقم	اسم المصرف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
1	بنك الإسكان	3	3
2	بنك الأردن	3	3
3	البنك العربي	3	3
4	البنك الأردني الكويتي	3	3
5	بنك القاهرة عمان	3	3
6	بنك الأردن والخليج	3	3
7	بنك الشرق الأوسط للاستثمار	3	3
8	بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	3	3
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	3	3
10	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	3	3
11	بنك الاستثمار العربي الأردني	3	3
12	البنك العربي الإسلامي الأردني	3	3
13	البنك الإسلامي الأردني	3	3
14	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	3	3
15	بنك فيلادلفيا للاستثمار	3	3
16	بنك الصادرات	3	3
17	البنك الأهلي الأردني	3	0

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي 1998/1999، عمان، الأردن.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

عرضت أداة الدراسة على ثلاثة زملاء من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية بجامعة مؤتة، وأخذ بملاحظاتهم حول بنود الاستبانة، وأعيدت الصياغة وأجري التعديل اللازم على بعض أسئلة الاستبانة، ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها المختلفة وإذا ما كانت إجابات أفراد العينة على المؤشرات المختلفة موزعة توزيعاً طبيعياً فقد استخرج معامل ارتباط الفا كرونباخ (Chronbach Alpha) لأسئلة الاستبانة. وتبين أن قيمة (ألفا) تعادل (0,8189)، وهذه النسبة تزيد على النسبة المقبولة إحصائياً، وقدرها (0,60) طبقاً لما يؤكده (Sekaran, 1992). وهذا يعني أنه إذا وزعت الاستبانة بمؤشراتها المختلفة على عينة أخرى غير عينة الدراسة هذه في أوقات مختلفة، فإن هناك احتمالاً قدره (81,89٪) للحصول على نفس النتائج التي توصل إليها.

وقد أمكن حصر أهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الائتماني لدى البنوك التجارية، وكان عددها (19) مؤشراً، صنفت ضمن أربع مجموعات رئيسة من المؤشرات، هي: المؤشرات المالية والمحاسبية، والمؤشرات التسويقية، والمؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الأخرى. وبعد ذلك ربطت المؤشرات التسعة عشر في المجموعات الأربع بمقياس (ليكرت) المكون من (5) نقاط؛ لكي يقيس مدى استخدام كل مؤشر من المؤشرات الواردة في الاستبانة وتطبيقه. وقد طلب من كل مشارك في الدراسة تقويم كل مؤشر من مؤشرات الدراسة على النحو الآتي:

موافق بشدة ولها (5) درجات، موافق ولها (4) درجات، محايد ولها (3) درجات، معارض ولها درجتان، ومعارض بشدة ولها درجة.

اختبار فروض الدراسة:

اختبرت فروض الدراسة باستخدام مجموعة من أساليب الإحصاء المناسبة لمثل هذه الدراسة، كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار، مما سيرد في عرض الكيفية التي اختبرت بها فروض الدراسة وتحليل نتائجها.

فرض الدراسة الرئيس:

ينص الفرض الرئيس على أن البنوك التجارية الأردنية لا تهتم بوضع أية مؤشرات تقييمية من أجل تحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد. وقد بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام متفاوت للإجابات المتعلقة بجميع المؤشرات المالية والمحاسبية والتسويقية والاقتصادية والأخرى كما يظهره جدول (2).

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين المتعلقة بجميع المؤشرات التقييمية

نوعية المؤشرات	المتوسط الحسابي الإجمالي	الانحراف المعياري الإجمالي	الأهمية النسبية
المؤشرات المالية والمحاسبية	3,9291	0,3525	1
المؤشرات الاقتصادية	3,5957	0,4711	2
المؤشرات التسويقية	2,9628	0,4453	3
المؤشرات الأخرى	2,8511	0,7447	4

إن البنوك التجارية الأردنية تستخدم المؤشرات المالية والمحاسبية في التحليل الائتماني بدرجة مرتفعة؛ وذلك من أجل الحكم على أهلية العميل وقدرته على سداد القروض، واتضح ذلك من خلال تحليل وقياس إجابات المبحوثين المتعلقة بجميع المؤشرات التقييمية. ويشار إلى أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمؤشرات المالية والمحاسبية قد بلغ (3,9291)، وفي حين بلغ الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول الفقرات المتعلقة بالمؤشرات المالية والمحاسبية (0,3525) كما هو موضح في جدول (2). ومن الجدير بالذكر أنه عندما تكون قيمة متوسط الإجابات عن الفقرات المتعلقة بالمؤشرات التقييمية أكبر من (2,5) فإن ذلك يعتبر دليلاً على استخدام البنوك للمؤشرات التقييمية في التحليل الائتماني بدرجة متوسطة، وعندما يكون المتوسط الحسابي أكبر من (3,5) تكون درجة الاستخدام عالية، آخذين بعين الاعتبار أن المقياس الذي استخدم هو مقياس (ليكرت) الخماسي. ويتضح من الجدول نفسه أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم بدرجة كبيرة مؤشرات اقتصادية أثناء إجراء دراسة وتقييم طلبات العملاء الذين يرغبون في الاقتراض للحكم على أهليتهم لهذا الاقتراض، وقد دل على ذلك المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المبحوثين، والذي بلغ (3,5957) وبانحراف معياري مقداره (0,4711). أما المؤشرات التسويقية فقد بلغ متوسطها الحسابي العام (2,9628)، ويأتي ترتيبها من حيث أهميتها النسبية للبنوك التجارية في المرتبة الثالثة بعد المؤشرات المالية والمحاسبية والتسويقية.

ويتضح أن المؤشرات الأخرى، المتمثلة في كيفية استخدام العملاء للقروض المأخوذة من البنوك وبالضمانات التي يقدمونها للبنوك مقابل الحصول على القروض

تستخدم في دراسة وتقييم أهلية العملاء المقترضين، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه المؤشرات (2,8511)، وهو أقل متوسط حسابي عام مقارنة مع المتوسطات الحسابية العامة للمؤشرات المالية والتسويقية والاقتصادية؛ مما يجعل ترتيبها في المرتبة الأخيرة من حيث أهميتها النسبية للبنوك، كما هو موضح في جدول (2).

وتبين من خلال نتائج تحليل الانحدار لعلاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع وهو أهلية العميل وقدرته على السداد أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0,01$) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة، ويتضح ذلك من خلال جدول (3).

ويلاحظ من جدول (3) أن قيمة (F) المحسوبة تعادل (50,165) عند درجات حرية (45,1)، بينما قيمة (F) الجدولية تعادل (7,373) عند درجات حرية (45,1) وبمستوى ثقة 99٪، وحيث إن قيمة (F) المحسوبة أكبر بكثير من قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة 1٪، فإننا نرفض الفرض العدمي الرئيس. كما تبين نتيجة التحليل أن معامل التحديد (r^2) بلغ (0,527)، وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة يسبب تغيراً واضحاً في المتغير التابع بما يعادل 52,7٪، وهذه قيمة ذات أهمية نسبية من ناحية إحصائية، ونستطيع القول نتيجة للتحليل الإحصائي إننا نرفض الفرض الرئيس للدراسة والاستنتاج بأن البنوك التجارية الأردنية تهتم بوضع مؤشرات ومعايير تقييمية ضمن سياساتها الائتمانية لتقويم ودراسة أهلية عملائها ومقدرتهم على سداد القروض.

جدول (3)

نتائج تحليل الانحدار لعلاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة (مؤشرات مالية ومحاسبية، مؤشرات تسويقية، مؤشرات اقتصادية، المؤشرات الأخرى) والمتغير التابع أهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف*	مستوى دلالة F	قرار القبول
الانحدار	1	2,092	2,092	50,165	0,0001	رفض الفرض العدمي
الخطأ	45	1,877	0,4170			
الكلي	46	3,969				

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0,001$)

القوة التفسيرية معامل التحديد $R^2 = (0,527)$

اختبارالفروض الفرعية:

الفرض الفرعي الأول: ينص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

لقد استعملت إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة ذوات الأرقام (من 1–9) للتعبير عن مدى استخدام البنوك التجارية الأردنية للمؤشرات المالية والمحاسبية؛ حيث اعتبرت المؤشرات المالية والمحاسبية أحد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، ويتضح لنا أن البنوك الأردنية تستخدم معدل دوران المخزون السلعي كأحد المؤشرات المالية والمحاسبية لقياس كفاءة نشاط المنشأة المقترضة في تسويق سلعها وذلك من خلال معطيات جدول (4). وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الفقرة رقم (3) والواردة في استبانة الدراسة مقدار (4,3617)، مما يعني أن هذا المؤشر التقييمي ذو أهمية كبيرة للبنوك مقارنة مع باقي المؤشرات، وكان الانحراف المعياري لهذا المؤشر التقييمي (0,5216). كذلك يتبين أن مؤشر معدل دوران المدينين يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية النسبية للبنوك من حيث استخدامه مؤشراً مالياً ومحاسبياً في تقييم أهلية العميل وقدرته على السداد، كما هو واضح في جدول (4).

جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين لكل فقرات متغير المؤشرات المالية والمحاسبية

رقم الفقرة في الإستبانة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الفقرة بالنسبة للمتوسط
1	يستخدم معدل دوران مجموع الأصول (صافي المبيعات/ مجموع الأصول) لمعرفة قدرة المنشأة على تشغيل الأصول بقصد الحصول على الأرباح.	3,9574	0,5500	6	مرتفع
2	يقيس معدل دوران المدينين مقدرة الشركة في تحصيل ديونها.	4,2766	0,5787	2	مرتفع
3	يستخدم معدل دوران المخزون السلعي لقياس كفاءة نشاط المنشأة المقترضة في تسويق مخزونها.	4,3617	0,5286	1	مرتفع

تابع/ جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين لكل فقرات متغير المؤشرات المالية والمحاسبية

رقم الفقرة في الاستبانة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الفقرة بالنسبة للمتوسط
4	يؤدي معدل دوران الأصول المتداولة (صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة) إلى معرفة مدى مساهمة الأصول المتداولة كاستثمار في توليد أهم إيراد للمنشأة وهو المبيعات.	4,1087	0,4820	5	مرتفع
5	يقيس نسبة صافي الربح إلى المبيعات مدى مساهمة المبيعات في تحقيق الأرباح.	4,1304	0,7486	4	مرتفع
6	يستخدم العائد على حقوق الملكية (صافي الربح التشغيلي/ صافي الأصول العاملة) لمعرفة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، التي هي من أهم عوامل الضمان للبنك.	3,9149	0,9285	7	مرتفع
7	لا تستخدم القوة الإيرادية (صافي الربح التشغيلي/ صافي الأصول العاملة) لمعرفة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، التي هي من أهم عوامل الضمان للبنك.	2,7021	0,9305	9	متوسط
8	تستخدم نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (مجموع الديون طويلة الأجل/ مجموع الأصول) لمعرفة قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل، والبنوك تمنح القروض كلما كانت هذه النسبة متدنية.	3,8936	0,7293	8	مرتفع
9	تستخدم نسبة الديون إلى مجموع حقوق الملكية (مجموع الديون/ مجموع حقوق الملكية) لقياس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقترضين.	4,1915	0,6128	3	مرتفع
المتوسط الحسابي لفقرات المعايير المالية والمحاسبية		3,9291	0,3525		مرتفع

وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الفقرة (2) المتعلقة بمؤشر معدل دوران المدينين (4,2766)، وبانحراف معياري قدره (0,5787)، في حين يأتي مؤشر القوة الإيرادية بأقل متوسط حسابي (2,7021) مقارنة مع باقي المؤشرات المالية والمحاسبية الواردة في جدول (4). كما يلاحظ أيضاً أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المؤشرات المالية والمحاسبية بلغ (3,9291) مما يعني أن استخدام البنوك التجارية الأردنية لهذا النوع من المؤشرات في تحليلاتها الائتمانية كان بدرجة مرتفعة. ولتعزيز الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة فقد اختبر الفرض الفرعي الأول باستخدام تحليل الانحدار لفحص علاقة المتغير التابع (أهلية العميل وقدرته على السداد) والمؤشرات المالية والمحاسبية كمتغير مستقل.

وتشير نتائج تحليل الانحدار إلى أنه توجد علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11,519)، وذلك عند درجات حرية (45,1) ومستوى ثقة 99٪، وبمقارنة هذه القيمة مع قيمة (F) الجدولية التي بلغت (7,373) يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية مما يعني رفض الفرض الفرعي الأول، والاستنتاج أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلاً المؤشرات والمعايير المالية والمحاسبية لتحديد أهلية العملاء ومقدرتهم على سداد القروض، وذلك كما هو موضح في جدول (5).

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار لعلاقة المتغير المستقل للمؤشرات المالية والمحاسبية في المتغير التابع أهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف*	مستوى دلالة F	قرار القبول
الانحدار	1	0,809	0,809	11,5119	0,000	رفض الفرض العدمي
الخطأ	45	3,160	0,7021			
الكلي	46	3,969				

* دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α = 0,001)
القوة التفسيرية معامل التحديد R^2 = (0,204)

الفرض الفرعي الثاني: ينص هذا الفرض على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

وتتضح البيانات الإحصائية الوصفية المتعلقة بالمعايير التسويقية المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في التحليل الائتماني للعملاء المقترضين من خلال جدول (6).

جدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين لكل فقرات متغير المؤشرات التسويقية

رقم الفقرة في الاستبانة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الفقرة بالنسبة للمتوسط
10	لا تؤخذ بعين الاعتبار السمعة الائتمانية للعميل في اتخاذ قرار منح القروض في حالة توافر الضمانات الكافية.	1,7223	0,9487	4	متدن
11	حجم الحصة السوقية للعميل لا يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض.	2,1277	0,8997	3	متدن
12	تنوع نشاطات العميل يؤثر إيجابياً على قرار منح القرض.	3,5106	0,9295	2	مرتفع
13	دراسة التاريخ الائتماني للعميل يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض.	4,4894	0,7481	1	مرتفع
المتوسط الحسابي لفقرات المعايير التسويقية.		2,9628	0,4453		متوسط

ويتبين أن المتوسط الحسابي لمؤشر دراسة التاريخ الائتماني للعميل قد بلغ (4,4894)، في حين بلغ انحرافه المعياري (0,7481)، مما يعني أن استخدام هذا المؤشر التسويقي في التحليل الائتماني بالبنوك الأردنية هو بدرجة مرتفعة كما هو موضح في جدول (6). ويلاحظ من الجدول نفسه أن البنوك الأردنية تستخدم مؤشرات السمعة الائتمانية وحجم الحصة السوقية للعميل بدرجات منخفضة أثناء إجراء التحليل الائتماني للعملاء، وهذا الاستخدام المنخفض لمثل هذه المؤشرات ليس في مصلحة البنوك.

كما يلاحظ من جدول (6) أيضاً أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المؤشرات التسويقية والممثلة بالفقرات ذوات الأرقام (من 10-13) قد بلغ (2,9628)، مما يعني أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم المؤشرات التسويقية في التحليل الائتماني للعملاء، ولكن بدرجات متوسطة.

جدول (7)
نتائج تحليل الانحدار لعلاقة المتغير المستقل للمؤشرات التسويقية وأهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف*	مستوى دلالة F	قرار القبول
الانحدار	1	1,191	1,191	19,298	0,000	رفض الفرض العدمي
الخطأ	45	2,777	0,6172			
الكلي	46	3,969				

* دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α = 0,001)
القوة التفسيرية معامل التحديد R^2 = (0,300)

وتتضح علاقة المؤشرات التسويقية كمتغير مستقل وأهلية العميل وقدرته على السداد كمتغير تابع في جدول (7). وتبين نتيجة التحليل أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وبين أهلية العميل وقدرته على السداد، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (19,298) عند درجات حرية (45,1)، بينما قيمة (F) الجدولية تعادل (7,373) بمستوى ثقة 99٪ عند درجات حرية (45,1) وحيث إن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فإننا نرفض الفرض الفرعي الثاني، كما تبين نتيجة التحليل الإحصائي أن قيمة معامل التحديد (r^2) هي (0,300) وهذا يعني أن التغير في المتغير المستقل (المؤشرات التسويقية) يسبب تغيراً في المتغير التابع (أهلية العميل وقدرته على السداد) بما يعادل 30٪ وهذه القوة التفسيرية متوسطة. وبهذا نستطيع القول إن البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلاً المؤشرات التسويقية لتحديد أهلية عملائها وقدرتهم على سداد القروض بعكس ما يدعيه الفرض الفرعي الثاني.

الفرض الفرعي الثالث: ينص هذا الفرض على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

ولفحص هذا الفرض، استخرج المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين للفقرات (من 14–16)، المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، حيث بلغ (3,5957) وبانحراف معياري قدره (0,4711)، مما يعني أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم

هذه المؤشرات في التحليل الائتماني بدرجات مرتفعة. ويلاحظ من جدول (8) أن المؤشر الاقتصادي المتمثل بمدى توافر المواد الخام للعملية الإنتاجية (الفقرة 16) قد حصل على متوسط حسابي قدره (3,9362)، مما يعني أن توافر المخزون من المواد الخام يعد عاملاً أساسياً يؤثر في قرار منح القروض من قبل البنوك الأردنية لعملائها، وبخاصة للعملاء الصناعيين.

جدول (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين عن فقرات متغير المؤشرات الاقتصادية

رقم الفقرة في الاستبانة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الفقرة بالنسبة للمتوسط
14	تقليص حجم المشاريع ذات العلاقة بطبيعة عمل المنظمة تؤثر سلباً في مقدرة العميل المقترض على سداد التزاماته.	3,2766	0,9487	3	متوسط
15	مدى التحديث التكنولوجي في أساليب العمل أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في قرار منح القرض.	3,5745	0,5803	2	مرتفع
16	مدى توافر المواد الخام الضرورية للعملية الإنتاجية وتوافر المخزون من المواد يعد عاملاً أساسياً يؤثر في قرار منح القروض.	3,9362	0,6726	1	مرتفع
	المتوسط الحسابي لفقرات المعايير الاقتصادية.	3,5957	0,4711		مرتفع

ولتحديد علاقة المؤشرات الاقتصادية كمتغير مستقل بأهلية العميل وقدرته على السداد كمتغير تابع فإن ذلك يتحدد من خلال معطيات جدول (9).

وتوضح البيانات الإحصائية الواردة في جدول (9) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (8,309) عند درجات حرية (45,1)، في حين أن قيمة (F) الجدولية تعادل (3,373) بمستوى ثقة 99٪، وعند درجات حرية (45,1)، وحيث إن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية فإننا نرفض الفرض الفرعي الثالث. كما يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وبين أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض، حيث بلغ معامل التحديد (r^2) مقدار 15,6٪، أي أن القوة التفسيرية بين المؤشرات الاقتصادية والمتغير التابع في الدراسة هي بدرجة متوسطة. ونخلص من هذا التحليل إلى أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم

المؤشرات الاقتصادية المذكورة في الدراسة بدرجة مرتفعة عند إجراء التحليل الائتماني لتحديد أهلية العملاء وقدرتهم على سداد القروض.

جدول (9)
نتائج تحليل الانحدار لعلاقة المتغير المستقل للمؤشرات الاقتصادية وأهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف*	مستوى دلالة F	قرار القبول
الانحدار	1	0,619	0,619	8,309	0,006	رفض الفرض العدمي
الخطأ	45	3,350	0,7444			
الكلي	46	3,969				

* دالة إحصائياً على مستوى دلالة ($\alpha = 0,001$)
القوة التفسيرية معامل التحديد $R^2 = (0,156)$

الفرض الفرعي الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التقييمية الأخرى كالضمانات ومشروعية غايات القروض وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض. وقد استخرجت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن فقرات الاستبانة ذوات الأرقام (من 17–19)، المتعلقة بالمؤشرات التقييمية الأخرى من خلال جدول (10).

جدول (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين عن فقرات متغير المؤشرات الأخرى

رقم الفقرة في الاستبانة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الفقرة بالنسبة للمتوسط
17	توافر الضمانات العينية عامل أساسي في قرار منح القرض.	3,1915	1,1729	2	متوسط
18	من الضروري أن تكون قيمة الضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض المطلوب.	3,3617	1,0305	1	متوسط
19	لا يؤثر أسلوب استخدام القرض من قبل العميل في قرار منح القرض.	2,000	1,1034	3	متدن
المتوسط الحسابي لفقرات المعايير الأخرى.		2,8511	0,7447		متوسط

ويلاحظ أن المتوسط الحسابي لمؤشر قيمة الضمانات المقدمة للبنك (الفقرة 18) قد بلغ (3,3617)، مما يعني أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم هذا المؤشر أثناء إجراء التحليل الائتماني لعملائها المقترضين بدرجة متوسطة، وكذلك تظهر بيانات جدول (10) أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لمؤشر أسلوب استخدام القرض من قبل العميل المقترض (الفقرة 19) قد بلغ (2) فقط، مما يدل على أن البنوك التجارية الأردنية لا تهتم كثيراً بالكيفية التي يقوم بها العملاء لاستغلال أموال القروض، ويعني كذلك أن البنوك الأردنية متهاونة في متابعة توظيف أموال القروض لدى العملاء المقترضين. ولكن يلاحظ أيضاً من الجدول نفسه أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المؤشرات التقييمية الأخرى قد بلغ (2,8511)، وبانحراف معياري قدره (0,7447)، مما يدل على أن البنوك التجارية الأردنية تستخدم المؤشرات التقييمية الأخرى بدرجة متوسطة.

ولفحص علاقة المتغير التابع في هذه الدراسة (أهمية العميل وقدرته على السداد) بالمؤشرات التقييمية الأخرى كمتغير مستقل، فقد استخدم تحليل الانحدار لتبيان هذه العلاقة كما تظهره بيانات جدول (11).

جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار لعلاقة المتغير المستقل للمؤشرات الأخرى مثل الضمانات ومشروعية الغرض، وأهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف*	مستوى أهمية F	قرار القبول
الانحدار	1	1,761	1,761	35,914	0,000	رفض الفرض العدمي
الخطأ	45	2,207	0,4905			
الكلي	46	3,969				

* دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α = 0,001)

القوة التفسيرية معامل التحديد R^2 = (0,444)

يتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التقييمية الأخرى وأهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد؛ حيث بلغ معامل التحديد (r^2) ما يعادل (0,444) مما يدل على أن التغير في المتغير المستقل (المؤشرات الأخرى) يسبب تغيراً في المتغير التابع (أهلية العميل) بما يعادل (44,4٪)، كما هو موضح في

جدول (11)، ومن ناحية إحصائية فإن قيمة معامل التحديد المذكورة تعتبر ذات أهمية نسبية منخفضة. كما يتبين من نتيجة التحليل الإحصائي لبيانات جدول (11) أن قيمة (F) المحسوبة تعادل (35,914) عند درجات حرية (45,1)، في حين أن قيمة (F) الجدولية (7,373) بمستوى ثقة 99٪ ودرجات حرية (45,1)، وبما أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فإننا نرفض فرض العدم الرابع، ونستنتج أن البنوك الأردنية تهتم بوضع مؤشرات تقييمية أخرى لتحديد أهلية عملائها المقترضين.

وتتضح الأهمية النسبية لمختلف المؤشرات والمعايير التقييمية التي وردت في الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة كما هي واردة في جدول (12).

جدول (12)
المتوسطات الحسابية لمختلف المؤشرات المستخدمة من قبل المصارف الأردنية مرتبة بحسب الأهمية

نوعية المؤشر	المؤشر	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
تسويقي	دراسة التاريخ الائتماني للعميل يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض.	4,4894	1
مالي ومحاسبي	يستخدم معدل دوران المخزون السلعي لقياس كفاءة نشاط المنشأة المقترضة في تسويق مخزونها.	4,3617	2
مالي ومحاسبي	تقيس نسبة معدل دوران المدينين مقدرة الشركة في تحصيل ديونها.	4,2766	3
مالي ومحاسبي	تستخدم نسبة الديون إلى مجموع حقوق الملكية (مجموع الديون/ مجموع حقوق الملكية) لقياس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقترضين.	4,1915	4
مالي ومحاسبي	تقيس نسبة صافي الربح إلى المبيعات مدى مساهمة المبيعات في تحقيق الأرباح.	4,1304	5
مالي ومحاسبي	يؤدي معدل دوران الأصول المتداولة (صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة) إلى معرفة مدى مساهمة الأصول المتداولة كاستثمار في توليد أهم إيراد للمنشأة وهو المبيعات.	4,1087	6

تابع / جدول (12)
المتوسطات الحسابية لمختلف المؤشرات المستخدمة من قبل المصارف الأردنية مرتبة بحسب الأهمية

نوعية المؤشر	المؤشر	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
مالي ومحاسبي	يستخدم معدل دوران مجموع الأصول (صافي المبيعات/ مجموع الأصول) لمعرفة قدرة المنشأة على تشغيل الأصول بقصد الحصول على الأرباح.	3,9574	7
اقتصادي	مدى توافر المواد الخام الضرورية للعملية الإنتاجية وتوافر المخزون من المواد يعد عاملاً أساسياً يؤثر في قرار منح القرض.	3,9362	8
مالي ومحاسبي	يستخدم العائد على حقوق الملكية (صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية) لتعكس لنا مساهمة حقوق الملكية في تحقيق صافي الربح بعد الضريبة.	3,9149	9
مالي ومحاسبي	تستخدم نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (مجموع الديون طويلة الأجل/ مجموع الأصول) لمعرفة مقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل، والبنوك تمنح القروض كلما كانت هذه النسبة متدنية.	3,8936	10
اقتصادي	مدى التحديث التكنولوجي في أساليب العمل أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في قرار منح القرض.	3,5745	11
تسويقي	تنوع نشاطات العميل يؤثر إيجابياً على قرار منح القرض.	3,5106	12
أخرى	من الضروري أن تكون قيمة الضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض.	3,3617	13
اقتصادي	تقليص حجم المشاريع ذات العلاقة بطبيعة عمل المنظمة يؤثر سلباً في مقدرة العميل المقترض على سداد التزاماته.	3,2766	14
أخرى	توافر الضمانات العينية يعتبر عاملاً أساسياً في قرار منح القرض.	3,1915	15
مالي ومحاسبي	لا تستخدم القوة الإيرادية (صافي الربح التشغيلي/ صافي الأصول العاملة) لمعرفة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح التي هي من أهم عوامل الضمان للبنك.	2,7021	16
تسويقي	حجم الحصة السوقية للعميل لا يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض.	2,1277	17

تابع/ جدول (12)
المتوسطات الحسابية لمختلف المؤشرات المستخدمة
من قبل المصارف الأردنية مرتبة بحسب الأهمية

نوعية المؤشر	المؤشر	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
أخرى	لا يؤثر أسلوب استخدام القرض من قبل العميل في قرار منح القرض.	2,0000	18
تسويقي	لا تؤخذ بعين الاعتبار السمعة الائتمانية للعميل في اتخاذ قرار منح القروض في حالة توافر الضمانات الكافية.	1,7223	19
المتوسط الإجمالي لجميع المؤشرات		3,5119	

كما يظهر من جدول (12)، فإن مؤشر دراسة التاريخ الائتماني قد احتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية بمتوسط حسابي قدره (4,4894)، ومن ثم يعد معياراً مهماً في دراسة وتقييم أهلية العميل وقدرته على سداد القروض، ولذا فهو يعتبر عاملاً مهماً يؤثر في قرار منح القرض للعميل.

ويأتي مؤشر معدل دوران المخزون في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، وهذا المؤشر يساعد إدارة القروض في البنوك على قياس كفاءة المنشأة المقترضة في تصريف وتسويق ما لديها من مخزون سلعي؛ حيث إن الكفاءة التسويقية تنعكس إيجاباً على سيولة المنشأة، أما المرتبة الثالثة في الأهمية النسبية، فقد احتلها مؤشر معدل دوران المدينين، الذي يساعد إدارة التسهيلات الائتمانية في البنوك على معرفة قدرة المنشأة المقترضة على البيع الآجل والحكم على سياستها المتبعة في تحصيل ديونها.

وبالنسبة لباقي المؤشرات التقييمية فإنه يستدل على أهميتها النسبية من جدول (12)، إلا أنه يلاحظ أن أقل المؤشرات أهمية للبنوك التجارية الأردنية هو مؤشر عدم اعتبار السمعة الائتمانية للعميل أثناء تحديد أهلية العميل للاقتراض، وذلك في حال توافر ضمانات كافية من العميل، أي أنه إذا كانت قيمة الضمانات المقدمة من العميل للبنك كبيرة فإن البنك يتغاضى أحياناً عن سمعة العميل الائتمانية.

تحليل الارتباط:

يبين جدول (13) معامل الارتباط بيرسون بين كل المؤشرات التقييمية المستخدمة في التحليل الائتماني لتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

جدول (13)

معاملات الارتباط لعلاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة (مؤشرات مالية ومحاسبية، مؤشرات تسويقية، مؤشرات اقتصادية، المؤشرات الأخرى) والمتغير التابع أهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد

اسم المتغير المستقل	أهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد
المتغيرات المستقلة مجتمعة	0,726**
معايير مالية ومحاسبية	0,451**
معايير تسويقية	0,543**
معايير اقتصادية	0,395**
المعايير الأخرى	0,666**

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.001).

يتبين أن معامل الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة ومتغير أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض يعادل قيمة 0,726، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99٪ كما هو موضح في جدول (13)، ويعني ذلك أن هناك علاقة موجبة وقوية بين تحديد أهمية العميل وقدرته على السداد والمؤشرات التقييمية المستخدمة في التحليل الائتماني، فكلما زاد استخدام البنك للمؤشرات التقييمية زادت قدرة البنك في تحديد أهلية عملائه وتحديد قدرتهم على سداد القروض، وهذا يعزز نتيجة اختبار الفرض الرئيس.

كما يتضح أيضاً أن معامل الارتباط بين المؤشرات الأخرى وتحديد أهلية العميل وقدرته على السداد يعادل 0,666، وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99٪، ويعني ذلك أن هنالك علاقة موجبة وقوية أيضاً بين المؤشرات الأخرى وأهلية العميل وقدرته على السداد، فكلما قدم العميل ضمانات عينية ذات قيمة مرتفعة زادت ثقة البنك في أهلية العميل وقدرته على السداد.

ويلاحظ من جدول (13) أن أقل المؤشرات التقييمية علاقة مع متغير أهلية العملاء وقدرتهم على سداد القروض هي المؤشرات الاقتصادية؛ حيث بلغ معامل الارتباط 0,3950 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99٪، ويعني ذلك وجود علاقة موجبة منخفضة بين المؤشرات الاقتصادية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على السداد.

نتائج الدراسة:

بناء على التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة، فإنه يمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يأتي:

1 – إن إدارة التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية لا تتخذ قرارات بمنح التسهيلات الائتمانية بصورة عشوائية، وإنما تعتمد على مجموعة من المؤشرات مثل المؤشرات المالية والمحاسبية، والتسويقية والاقتصادية والأخرى التي ورد ذكرها في الدراسة. وفي إطار هذه النتيجة، يمكن القول إنه إذا كان قرار إعطاء القروض للعملاء ينطوي على درجة من المخاطرة، فإن إدارة القروض باعتمادها على هذه المجموعة من المؤشرات التقييمية أثناء إجراء التحليل الائتماني للبيانات المقدمة من العملاء، إنما تحاول تقييم أهلية العملاء للحصول على القروض وتحديد قدرتهم على سدادها.

2 – إن مجموعات المؤشرات الأربعة المستخدمة في هذه الدراسة كانت تختلف من حيث أهميتها النسبية بين البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالتحليل الائتماني لتحديد أهلية العملاء وقدرتهم على سداد القروض، فقد حظيت المؤشرات المالية والمحاسبية بالمرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في تقييم أهلية العميل للحصول على القرض، تلاها في ذلك المؤشرات الاقتصادية، كمؤشر مدى توفير المواد الخام لدى العميل وما له من أثر على عملياته الإنتاجية والبيعية. أما المؤشرات التسويقية فقد حظيت بالمرتبة الثالثة من حيث أهميتها النسبية في تحديد أهلية العملاء للحصول على القروض من البنوك التجارية الأردنية.

والحقيقة أن الأمر اللافت للانتباه هو أن المؤشرات الأخرى التي تتضمن أسلوب استخدام القرض وقيمة الضمانات المقدمة للبنك وتوافر الضمانات العينية قد جاءت لتحتل المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية في تحديد أهلية العملاء المقترضين، مما يضع علامة استفهام كبيرة حول ذلك، فنوعية الضمانات وتقييم الضمانات، وكذلك استفهام كيفية استغلال أموال القروض من قبل العملاء تعد من المؤشرات المهمة في قياس ملاءمة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنوك.

3 – بالنسبة لمؤشرات المجموعات المختلفة، البالغة (19) مؤشراً، فقد تباينت الأهمية النسبية لها؛ فقد أوضحت نتائج تحليل الدراسة أن أهم المؤشرات التقييمية

هو مؤشر دراسة التاريخ الائتماني للعميل، وبخاصة إذا كانت ضماناته المقدمة للبنك قليلة، ثم يأتي بعد ذلك المؤشرات المالية والمحاسبية، وفي مقدمتها مؤشر معدل دوران المخزون السلعي لما له من أثر في تحديد وقياس كفاءة النشاط التسويقي لدى المنشأة المقترضة من البنك، بالإضافة لمؤشر معدل دوران المدينين لما له من أثر في سيولة المنشأة المقترضة ومقدرتها في تحصيل ديونها. وكذلك مؤشر نسبة الديون لدى العميل إلى مجموع حقوق الملكية، وبخاصة إذا كان العميل شركة مساهمة، ومن خلال هذا المؤشر تستطيع إدارة القروض في البنك قياس ملاءمة حجم حقوق الملكية وتحديد قدرة العميل على تغطية القروض وخدمتها. ومن الجدير بالذكر أن المؤشرات المالية والمحاسبية تعتبر في غاية الأهمية للتحليل الائتماني للعملاء المقترضين، وبخاصة في حالة كون العملاء أشخاصاً اعتباريين وليسوا أفراداً عاديين.

4 – هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية والمحاسبية وبين تحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

5– هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التسويقية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

6 – توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وتحديد أهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

7 – توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الأخرى وأهلية العميل المصرفي وقدرته على سداد القروض.

توصيات الدراسة:

1 – ضرورة وجود مؤشرات تقييمية موحدة ونمطية تتضمنها السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية؛ بحيث تستخدم في عملية التحليل الائتماني قبل اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية، ويرى الباحث ضرورة اتباع البنوك للمؤشرات التقييمية ذات الأهمية النسبية العالية، كما أوضحتها الدراسة، كالمؤشرات المالية والمحاسبية.

2 – ضرورة دراسة محتوى السياسات الائتمانية في البنوك التجارية من وقت لآخر، وإجراء التغييرات المطلوبة عليها والتغييرات في البيئة المحيطة، وبخاصة تلاؤمها مع التغييرات في التشريعات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

3 – ضرورة أن تولي إدارة البنوك التجارية الاهتمام بمتابعة القروض الممنوحة للعملاء، والتأكد من استغلال أموال القروض واستخدامها من قبل العملاء المقترضين في المجالات التي اتفق عليها مع البنوك.

4 – ضرورة أن تقوم إدارة التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية بالتركيز على سمعة العملاء والاستعلام عنهم بوسائل مختلفة ومن مصادر متنوعة، إضافة لتركيزها أيضاً على الضمانات المقدمة من العملاء من حيث أنواعها وقيمها ومشروعيتها ومدى ملاءمتها للسياسة الائتمانية المتبعة في البنوك.

5 – ضرورة التركيز أثناء إجراء التحليل الائتماني للعميل على دراسة كفاءة الإدارة ومستواها لدى العميل، وإجراء تقييم لخطط نشاطاته المستقبلية ومستوى نوعية الأصول المتوافرة لديه وكميتها، لما له من أثر في تحديد إمكانية المقترض على الاستمرار والتوسع في عملياته، مما يعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك.

6 – ضرورة توافر الكوادر البشرية المصرفية المتخصصة القادرة على إجراء التحليل الائتماني السليم المعتمد على المؤشرات التقييمية الملائمة والمتنوعة.

وبالله التوفيق.

المصادر:

أحمد حسن الظاهر (1997). صعوبات الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر البنوك الأردنية. **مجلة مؤتة للدراسات، (12) (4): 237-263.**

حسين محمد (1996). **التسهيلات المصرفية**. عمان: دائرة التدريب، البنك الأردني الكويتي.

خالد الدجاني (1990). تقييم العملاء والمخاطر المرتبطة بأدائهم. **مجلة المصارف العربية**، 112 (10): 19-28.

صلاح الدين مبارك، ومحمد راضي (1996). تصميم نظام خبرة محاسبي لمراجعة وتقييم نشاط الإقراض المصرفي. **مجلة الإدارة العامة**، 36 (3): 397-432.

عبداللطيف أسعد (1990)، الديون المتعثرة. **مجلة البنوك الأردنية**، 6 (9): 31-33.

عبدالواحد سليمان (1981). التحليل الائتماني في البنوك التجارية. **المجلة العربية للإدارة**، (13) (43): 141-146.

ماهر الواكد (2000). الديون المتعثرة: معالجات متقدمة. **مجلة البنوك الأردنية**، 19 (6): 8-11.

محمود حسين (1989). التسهيلات المصرفية: الأركان الرئيسة لدراسة التسهيلات **مجلة البنوك الأردنية**، 4 (3): 42-51.

ناجي معلا (1999). العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية. مجلة دراسات، 26 (2): 259–239.

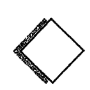
وليد الصوص (1990). أهمية التحليل المالي في ضوء المستجدات في سوق الائتمان المصرفي. **مجلة المصارف العربية**، 151 (23): 15–29.

Garrison, R. (1992). *Managerial accounting*. Homewood: Irwin, 5th ed.

Sekaran, U. (1992). *Research methods for business: A skill building approach.* New York: John Wiley, 2nd ed, 254-287.

قدم في: إبريل 2002

أجيز في: مارس 2003



الملحق
استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأخ:
حضرة الأخت:

أرجو التكرم ببيان رأيكم حول كل فقرة من فقرات الاستبانة المعدة لدراسة علمية أقوم بها حالياً عن «التحليل الائتماني». راجياً من حضرتكم وضع الإجابة الدقيقة من وجهة نظركم لما لذلك من أهمية على نتائج الدراسة.

واقبلوا فائق الاحترام،،،،،،،،

أرجو التكرم بتحديد درجة موافقتك على كل فقرة من الفقرات الآتية التي تتعلق بالمؤشرات المستخدمة في التحليل الائتماني:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1- يستخدم معدل دوران مجموع الأصول «صافي المبيعات/ مجموع الأصول» لمعرفة قدرة المنشأة على تشغيل الأصول بقصد الحصول على الأرباح.					
2- يقيس معدل دوران المدينين مقدرة الشركة في تحصيل ديونها.					
3- يستخدم معدل دوران المخزون السلعي لقياس كفاءة نشاط المنشأة المقترضة في تسويق مخزونها.					
4- يؤدي معدل دوران الأصول المتداولة «صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة» كاستثمار في توليد أهم إيراد للمنشأة وهو المبيعات.					
5- تقيس نسبة صافي الربح إلى المبيعات مدى مساهمة المبيعات في تحقيق الأرباح.					
6- يستخدم العائد على حقوق الملكية «صافي الربح التشغيلي/ صافي الأصول العاملة» لمعرفة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، التي هي من أهم عوامل الضمان للبنك.					

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
7- لا تستخدم القوة الإيرادية «صافي الربح التشغيلي/ صافي الأصول العامة» لمعرفة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، التي هي من أهم عوامل الضمان للبنك.					
8- تستخدم نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول «مجموع الديون طويلة الأجل/ مجموع الأصول» لمعرفة قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل، والبنوك تمنح القروض كلما كانت هذه النسبة متدنية.					
9- تستخدم نسبة الديون إلى مجموع حقوق الملكية «مجموع الديون/ مجموع حقوق الملكية» لقياس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقترضين.					
10- لا تؤخذ بعين الاعتبار السمعة الائتمانية للعميل في اتخاذ قرار منح القروض في حالة توافر الضمانات الكافية.					
11- حجم الحصة السوقية للعميل لا يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض.					
12- تنوع نشاطات العميل يؤثر إيجابياً على قرار منح القرض.					
13- دراسة التاريخ الائتماني للعميل يعتبر عاملاً مهماً في قرار منح القرض.					
14- تقليص حجم المشاريع ذات العلاقة بطبيعة عمل المنظمة تؤثر سلباً في مقدرة العميل المقترض على سداد التزامه.					
15- مدى التحديات التكنولوجية في أساليب العمل أحد العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في قرار منح القرض.					
16- مدى توافر المواد الخام الضرورية للعملية الإنتاجية وتوافر المخزون من المواد يعد عاملاً أساسياً يؤثر في قرار منح القروض.					
17- توافر الضمانات العينية عامل أساسي في قرار منح القرض.					
18- من الضروري أن تكون قيمة الضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض المطلوب.					
19- لا يؤثر أسلوب استخدام القرض من قبل العميل في قرار منح القرض.					

مستقبل فلسطينيي الشتات: أسس التعامل مع الطروحات الدولية وقواعده

عدنان الهياجنة*

ملخص: حاولت هذه الدراسة الاستشرافية تسليط الضوء على أهم قضايا الحل النهائي في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وتتمثل في قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ من خلال مناقشة كيفية التعامل مع هذه القضية على المستوى الفلسطيني والعربي والإسرائيلي والدولي. وقد سلطت الضوء على تحليل أهم الطروحات للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما ناقشت المدارس الفكرية التي شكلت بنية التفكير في القضية عبر طرح إستراتيجية عربية للتعامل معها من منظور المدرسة الواقعية. وآثرت الدراسة التحليل العلمي لهذه الطروحات آخذة بعين الاعتبار المتغيرات الدولية طرحاً افتراضياً لا يعبر عن وجهة نظر الباحث، وإنما عن رؤية إستراتيجية لما ستؤول إليه الأمور فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وخلصت بعد ذلك إلى ما يأتي: إمكانية الاعتراف بالحقوق العامة للاجئين دون تطبيقها عملياً، وإمكانية عودة بعض اللاجئين في إطار إعلامي إنساني، وعدم احتمالية عودة كبيرة للاجئين، والتركيز على التعويض المادي، وممارسة الضغوط على الدول المضيفة لاستيعاب اللاجئين واعتذار إسرائيل إعلامياً عما بدر منها بشأن اللاجئين. كما عرضت الدراسة لبعض الأمور المهمة التي لا بد على صانع القرار العربي من أخذها بعين الاعتبار للتعامل مع الحل الافتراضي.

المصطلحات الأساسية: حق العودة، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الافتراضي لقضية اللاجئين، عملية السلام، قضايا الحل النهائي، إسرائيل، التعويض، الاستيعاب.

* أستاذ العلوم السياسية المشارك، برنامج العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية.

مقدمة:

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من المشكلات الدولية السياسية والإنسانية المعقدة، والتي لم تحظ بإرادة دولية كافية لحلها على مدى أكثر من خمسة عقود، وهي كذلك مفتاح لأي تطور مستقبلي يتعلق بعملية السلام في منطقة الصراع العربي – الإسرائيلي؛ إذ لا يتصور لأي كان له اطلاع على تطورات المنطقة في العقود الماضية أن يقلل من أهمية القضية المحورية فيها. ولئن اتفق البعض على أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي نشأت بسبب الصراع على الأرض والشعب، فإن مشكلة الأرض، كما في معاهدة السلام، قد حلت – من وجهة نظر حكومية أو رسمية – إلى حد كبير (أو اتفق عليها 20% مقابل 80%)، لكن مشكلة الشعب لا تزال معلقة، ولا يتصور أن يكون هناك فرصة للسلام في منطقة الشرق الأوسط دون حلها.

وستسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، في محاولة لإلقاء الضوء على كيفية التعامل مع الطروحات الدولية لحل هذه القضية، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يأتي: ما هذه الطروحات وما العناصر المشتركة بينها؟ ما الطرح المتوقع تطبيقه؟ ما المتغيرات التي تحكم الحل لقضية اللاجئين؟ ما أهم أسس بناء الإستراتيجية العربية للتعامل مع هذه القضية؟ ما الذي يمكن عمله إذا ما تم الاتفاق بين السلطة الوطنية وإسرائيل حول هذه القضية على أسس غير عادلة؟ كيف يمكن التعامل مع مثل هذا الأمر؟ وهناك سؤال في غاية الأهمية هو: هل سيتم وضع جميع الأطراف تحت الواقع، والقبول بما تسفر عنه المفاوضات الثنائية بين السلطة الوطنية والطرف الإسرائيلي؟ وهل يمكن أن يكون دور الإستراتيجية العربية محصوراً في زيادة حصص التعويضات وحق العودة الرمزي، وهو الحل الذي يمكن أن تسير عليه الأطراف المتنازعة؟ ما رد فعل الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين؟ وكيف يمكن للسلطة الوطنية التعامل مع هذا الأمر؟

وستتبنى هذه الدراسة منهجاً واقعياً بعيداً عما تطرحه المدرسة المثالية في كيفية التعامل مع هذه القضية السياسية والمحورية والإنسانية لأسباب تتمثَّل في فشل هذه المدرسة في كثير من الحالات على الساحة الدولية؛ لأن الآلية المسيطرة على التعامل الدولي منبثقة من وجهة نظر المدرسة الواقعية، وهذا لا يعيب المدرسة المثالية، التي تنظر إلى الأمور من منظور عالم الأمنيات، التي سيطرت على معظم الدراسات في العالم العربي، وبخاصة القانونية منها؛ حيث افترضت أن السلام هو القاعدة وأن الصراع هو الاستثناء، على عكس ما يفكر فيه العالم الغربي. هناك من

ارتأى وجود قاعدة أساسية في العلاقات الدولية لا بد لنا أن نأخذها بعين الاعتبار «إذا أردت أن تفهم العالم يجب أن تفكر كما يفكر من يسيطر على هذا العالم في الوقت الحالي وفي المستقبل» (عدنان هياجنة، 1999).

وستعرض هذه الدراسة أهم الطروحات الدولية والعربية السياسية والأكاديمية في التعامل مع هذه القضايا، ثم تقوم بمقارنة بينها للخروج بطرح افتراضي مبني بشكل أساسي على هذه الطروحات، ومن ثم ستقوم بوضع أسس للتعامل معها. ولن تتطرق الدراسة إلى طروحات القوى السياسية تجاه موضوع اللاجئين، ولا إلى الطروحات المتداولة عربياً وعالمياً، وإنما ستنتقي - بشكل علمي - أهم الطروحات التي تطرقت إليها الأدبيات المؤثرة في دراسة هذه القضية السياسية.

الافتراضات الأساسية

تسهم هذه الدراسة في بناء أسس التعامل مع الطروحات الدولية وقواعده؛ وذلك من أجل القيام بمحاولة تشكيل مشروع «إستراتيجية عربية» للتعامل مع هذه القضية مبنية على الافتراضات (Assumptions) الآتية، والتي تمثّل الصورة الكلية للتعامل مع قضية اللاجئين:

- إن اتفاقيات السلام أدّت دوراً كبيراً في التأثير سلباً على أية إستراتيجية نتيجة تأجيل هذه القضية المهمة إلى اتفاقيات الحل النهائي.

- إن الطرفين المهمين في هذه العملية هما: السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعدّ الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج - بغض النظر عن مدى شرعية وقبول هذا التمثيل من قبل بعض الأطراف - وإسرائيل، ومن دونهما لا يمكن أن نصل إلى حل لهذه القضية، وبخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية التاريخية عن هذه المشكلة المصيرية، قبل الحديث عن تطبيقات أحكام الشرعية الدولية - غير الملزمة - بالنسبة لإسرائيل من خلال التجربة العملية لمنهج القانون الدولي في العلاقات الدولية. أما الأطراف التي لها علاقة وطيدة بهذه القضية فتقع على رأس القائمة الدول المضيفة لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، وهذا لا يعني بالضرورة عدم أهمية الدول المضيفة الأخرى للفلسطينيين سواء أكانت أوروبية أم عربية.

- إن المفاوض الفلسطيني الذي يتسلح بسلاح واحد يتمثل في الاتفاقيات والقرارات الدولية ستضعف إستراتيجيته المستقبلية، وبخاصة إذا أخذنا بعين

الاعتبار أنها تقوم على أساس المطالبة بتحقيق أمور سيادية مقابل التنازل عن أمور يعتبرها قضايا خفيفة نسبياً (Soft issues)، أو غير قابلة للحل كلياً من وجهة النظر البراغماتية، مثل قضية اللاجئين، وهذا سيؤدي إلى تعزيز الشروط الإسرائيلية مقابل حصول السلطة الوطنية الفلسطينية على مكاسب سيادية مثل إقامة الدولة الفلسطينية.

– إن مسألة الشرعية الدولية يجب تجاوزها عملياً، وليس بالضرورة عدم استخدامها عند الحديث عن إستراتيجية لحل هذه القضية، لكن يجب التركيز على الأمور العملية الواقعية الراهنة في العلاقات الدولية، وهي السيطرة الأمريكية على مخرجات السياسات الخارجية للدول العظمى، ومزاجية الدولة الأمريكية المهيمنة في تطبيق القرارات الدولية.

– يجب فهم التوجهات الأمريكية في هذا المجال، وهنا لا بد من الإشارة إلى كثير من الافتراضات الأساسية التي تقع تحت هذا البند:

* هناك تطابق واضح بين المواقف الأمريكية والمواقف الإسرائيلية.

* هناك ميل واضح من دول العالم لعدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية (Brittain, 2000).

* هناك مصالح عربية أمريكية ستؤثر في تحركات كثير من الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية المنحازة للطرف الإسرائيلي.

* إن الاحتماء الفلسطيني الدائم بالولايات المتحدة الأمريكية أمر غير مسوغ على ضوء معرفة السلطة الوطنية الفلسطينية بالمواقف الأمريكية.

– إن هناك إهمالاً للقوة الضاغطة والورقة الرابحة في معالجة قضية اللاجئين، والتي تتمثل في الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الشتات، وهو صاحب القول في هذه المسألة؛ لأن ذلك يتعلق بحقوق فردية فضلاً عن الحقوق الجماعية جراء التشريد (Zureik, 1999).

طروحات التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين

ليس الهدف من هذه الدراسة مراجعة كل طرح دولي من أية جهة كانت، ووضع إستراتيجية للتعامل معه بشكل فردي؛ لأن هذا النوع من الدراسات لا يؤدي إلى نتيجة عملية، وإنما الهدف هو محاولة استشراف المستقبل بما يمكن أن يحدث في التعامل مع هذه القضية، ووضع إستراتيجية للتعامل معها، وهذا لا يعني رضا

الباحث الشخصي عن هذه الطروحات ولا عجزه عن وضع تصور مثالي لحل قضية اللاجئين كما نرى في بعض الكلمات السياسية والمقابلات التلفزيونية والخطب العصماء التي لا تغني ولا تسمن من جوع، كما أنه ليس – بالضرورة – تعبيراً يائساً من تفعيل الدور العربي في هذا المجال؛ لأن ذلك سيعيدنا إلى نقطة الصفر، والحديث عن الوحدة والصف العربي، إلى غير ذلك من النظارات التي لبسناها لعقود ماضية واستفاد منها أصحابها شخصياً على حساب المصالح الوطنية.

إن هذه الدراسة – في الحقيقة – ستقدم طرحاً عملياً نابعاً من خلاصة تحليل وقراءة الدراسات والأفكار المؤثرة في مجال التعامل مع قضية اللاجئين، وستحاول طرح أسس وقواعد هذا التعامل.

أولاً – طروحات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لديهما موقف شبه موحد في المسائل المتعلقة بالتعامل مع آلية حل قضية اللاجئين الفلسطينيين (Schiff, 1999, The Washingtion Institute for Near East Policy, 1999). وقبل أن نعرض الموقف الأمريكي لا بد لنا من مراجعة تطور المواقف الأمريكية تجاه هذه القضية؛ من أجل معرفة التوجهات الأمريكية الحالية والتنبؤ بها، وبخاصة أنها تتفق مع إسرائيل.

– يعد الرئيس «أيزنهاور» هو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي نادى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم كحل عادل لمشكلتهم، وبدء السلام في المنطقة (Hassassian, 1999)، واعتمد في رأيه على دراسة (Richard Craft and Jack Heimer)، واعتمدت خطة العودة على النقاط الآتية:

أولاً – يشكل اللاجئون الفلسطينيون نصف مليون شخص تقريباً، ويمثلون (150) ألف عائلة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن، ولبنان، وسوريا، وغزة.

ثانياً – عودة (100) ألف لاجئ في المرحلة الأولى 1956–1957، و(100) ألف لاجئ في المرحلة الثانية (1959–1960).

ثالثاً – تعويض أصحاب الأملاك الذين لا يرغبون في العودة عن أملاكهم.

رابعاً – توطين (160) ألف لاجئ في سوريا، و(125) ألف لاجئ في الأردن.

خامساً – إنشاء صندوق تعويضات تشرف عليه الأمم المتحدة لمن لا يرغب في العودة.

سادساً – إعطاء منزل بالإضافة إلى قطعة زراعية لكل عائلة.

أما نتيجة هذه الخطة فقد تمثلت بالآتي:

أولاً – اشتراط حكومة إسرائيل (Moshe Sharett) على الدول العربية المجاورة لها توقيع معاهدة سلام معها.

ثانياً – رفض العرب هذا الطرح الأمريكي، وطالبوا بالتزام القرار (194)، المتضمن عودة جميع اللاجئين.

ثم تلا هذا المشروع طرح (Cyrus Vance) (اللجنة الأمريكية) في عام (1969)، الذي ركز على التوطين من خلال صندوق دولي، حيث تتحمل الولايات المتحدة، والدول الأوروبية وإسرائيل ميزانية هذا الصندوق، ثم عدل هذا المشروع من خلال اقتراح فرنسي عام (1970) وهو عودة (35٪) من أصحاب الأملاك إلى أراضيهم في فلسطين؛ لكن إسرائيل رفضت الاقتراح ونادت بتوطين الفلسطينيين في الأراضي التي يعيشون عليها في الوقت الراهن (آنذاك). وفي عام (1973) طرح «كيسنجر» تعديلات على هذا الاقتراح من خلال توطين (ثلثي) اللاجئين في الأردن والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات إلى أصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل؛ غير أن العرب رفضوا هذا الطرح.

وقدم طرح آخر من قبل الرئيس «ريجان» يعتمد على توطين اللاجئين في الأردن وسوريا، وإنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة من الأمم المتحدة .(The Scotsman, 1999, UN Secretary-General, 2000)

ويبدو من خلال ما تقدم أن الطروحات الأمريكية تتوافق مع الطروحات الإسرائيلية والأوروبية، وأن المبدأ الذي تتكلم عنه هذه الأطراف هو التوطين والتعويض لأصحاب الأملاك. حتى إن حق العودة لم يكن جزءاً من الاقتراحات الأمريكية عبر العقود الخمسة الماضية، إلا في عهد «أيزنهاور»، ويمكن القول إن إدارة «كلينتون» قد تكون تطرقت إلى حق العودة الرمزي في ظل محاولة إرضاء السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم شرعيتها في المفاوضات. وكان موقف الدول العربية والجامعة العربية هو الرفض الدائم لهذه الاقتراحات والدعوة لتطبيق القرار (194) في حق العودة والتعويض.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نقول إن هناك توافقاً أمريكياً – أوروبياً – إسرائيلياً رسمياً حول الموقف من قضية اللاجئين.

ثانياً – طروحات الدول العربية ومواقفها:

يمكن تلخيص هذه المواقف الرسمية والمعلنة بما يأتي:

– التزام الشرعية الدولية، وبخاصة القرار (194) المتضمن حق العودة والتعويض.

– الحصول على الحقوق الفردية للأشخاص والحكومات نتيجة لمعاناة الشعب المضيف.

– عدم قبول أي مشروعات خارجة عن نطاق القانون الدولي.

ويلاحظ من خلال مراجعة العديد من الأدبيات العربية حول الطروحات العربية والمواقف العربية من قضية اللاجئين ما يأتي (انظر: أبو عودة، 1999، أبو ستة، 2001):

– معظم المواقف مثالية الطرح ومستحيلة التطبيق ضمن الواقع الدولي الراهن.

– غياب الطروحات، وإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حرية الحركة في المفاوضات ذات العلاقة بقضايا الحل النهائي.

– قيام الإستراتيجية الفلسطينية على التفاوض مع الطرف الإسرائيلي ثم العودة إلى الأطراف العربية لأخذ الدعم العربي حول هذه القضايا عن طريق المؤتمرات والزيارات... إلخ.

ثالثاً – طروحات أكاديمية:

تشكل الطروحات الأكاديمية مقترحات شبه رسمية تمثل وجهة نظر إسرائيلية – أمريكية – فلسطينية – (السلطة الوطنية)، ويمكن بحسب تعبير الباحث «المساد» أن تكون أفكار عدد من الباحثين في هذا المجال مرجعية أساسية في التعامل مع قضية اللاجئين في مفاوضات الوضع النهائي (Massad, 1999)، ومن هؤلاء الباحثين:

(Adelman, Henry Cattan, Jacques Cuenod)، ومعظم اقتراحاتهم تصب في التعويض والتوطين، مع اختلافات تتركز في آليات التعويض وكيفية مساعدة الفلسطينيين واستطلاع آرائهم، من دون الحديث عن حق العودة.

وستتناول الدراسة مقترحين يمكن أن يشكلا مبادئ أساسية، كان لهما أثر واضح في الطروحات الراهنة (كامب ديفيد الثانية) للتعامل مع قضية اللاجئين:

1 – **مقترح دونا آرزت** (Donna Arzt,):

يشمل هذا المقترح الذي قدمته الباحثة في كتاب نشر عام 1996، وأعيد مضمونه في عدد من المؤتمرات الدولية، العناصر الآتية (Arzt, 1996, 1997, 199):

– عدم تحميل إسرائيل مسؤولية مشكلة اللاجئين؛ إذ ترى الباحثة أنه لا يمكن معرفة الطرف الذي تقع عليه المسؤولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ لذلك لا بد لكل الأطراف أن تتحمل المسؤولية في حل هذه المشكلة.

– التركيز على استيعاب اللاجئين في الدول المضيفة والضفة الغربية، وإمكانية عودة (75) ألفاً من كبار السن غير القادرين على الإنجاب (Non-reproductive Palestinians Refugees)؛ حتى لا يتأثر مستقبل إسرائيل الأمني، وبخاصة التركيبة السكانية.

– مشاركة إسرائيل في التعويضات للفلسطينيين عن طريق أجور الأراضي العربية التي استخدمها اليهود.

2 – **مقترح مجموعة جامعة هارفارد، الذي قدمه كل من** (Alpher & Shikaki, 1998):

وهي مجموعة من الباحثين من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، قدمت أربعة مقترحات من أجل التعامل مع قضية اللاجئين، وخلصت دراستها، التي بدأت عام (1996)، إلى تقرير نشر في مايو (1998) وهو يمثل «حلاً وسطاً» (Massad, 1999, Hassassian, 1999, PNA official website):

– إمكانية مشاركة إسرائيل في تحمل المسؤولية العملية (Practical) وليس المسؤولية الأخلاقية (moral)، في قضية اللاجئين، والاعتراف بحقوقهم والتركيز على كيفية التعويض بدل عودتهم.

– قبول عودة أعداد محددة من اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية وليس إلى إسرائيل.

– إمكانية عودة عشرات الآلاف في ظل برنامج لم الشمل إلى إسرائيل.

– تقوم إسرائيل بتعويض اللاجئين على أساس جماعي (Collective basis) بناء على شرطين؛ الأول: أن تقوم الدول العربية بنفس العمل فيما يتعلق باليهود العرب الذين هاجروا بين عامي (1948–1953) إلى إسرائيل، والشرط الآخر: أن تقوم الدولة الفلسطينية بتحديد عدد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إليها.

الطرح الافتراضي

يبدو من خلال التحليل السابق للطروحات الأكاديمية والدولية بشأن التعامل مع مسألة اللاجئين ما يأتي:

– إمكانية الاعتراف بالحقوق التي تضمنتها القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين دون تطبيقها المباشر بحسب ما يفهمها الفلسطينيون، وتعبر عنها المواقف الرسمية للدول العربية ذات العلاقة؛ حيث بالإمكان أن تعترف إسرائيل بجزء من المسؤولية بالاشتراك مع الدول العربية والفلسطينيين أنفسهم دون تطبيق، ودون تحميل إسرائيل المسؤولية بما تنص عليه هذه القرارات.

– الاعتراف بحق الفلسطينيين دون تنفيذ شرط العودة، وهذا ما تطرحه إسرائيل وتوافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتميل إليه السلطة الوطنية الفلسطينية شريطة أن يكون هناك مسؤولية إسرائيلية، وتعويض معنوي للفلسطينيين من خلال جواز السفر الفلسطيني وعدم تدخل إسرائيل في الأعداد التي قد تهدد أمنها من ناحية ديموغرافية.

– عودة بعض اللاجئين في إطار لم الشمل إلى إسرائيل وبشكل تدريجي لا يزيد على بضعة آلاف سنوياً.

– عدم احتمال تطبيق حق العودة الكامل أو الجزئي في ظل المواقف الإسرائيلية، والضعف العربي في الوقت الحالي ولأسباب عدة أشير إليها في بداية هذه الدراسة، وهي تتعلق بسلوكيات السلطة الوطنية التفاوضية.

– التعويض وهو البديل الأرجح، وله عدة مشكلات ليست موضوع نقاش في هذه الدراسة بشكل مفصل (Brynen, 1996, 1999, Arzt, 1997, 1999, Zeriffi, 1999).

– الاستيعاب: ويبدو أنه أمر لا مفر منه في ظل الطروحات السابقة وفي وضع النظام العربي والنظام الدولي، ومحاولة تهميش دور الدول المضيفة للاجئين، مما سيثير مشكلات وصراعات وأحلافاً عربية – عربية، وبخاصة بين الطرف الفلسطيني الذي يرتكز في مواقفه على تأييد دولة ما مقابل الدول الأخرى (Shiblak,1999).

وباختصار فإن الطرح المتوقع يشمل العناصر الآتية:

1 – الاستيعاب والتوطين من قبل الدول المضيفة.

2 – التعويض المجزأ أو على دفعات طويلة المدى.

3 – عودة بعض اللاجئين في إطار لم الشمل.

4 – اعتذار إسرائيلي بشكل مخفف جداً يخص البعد الإنساني.

أما بالنسبة لأهم القضايا المتعلقة بقضية اللاجئين الواردة في الطرح الافتراضي فهي تشتمل على الجوانب الآتية:

أولاً – القانون الدولي: يجب أن نتيقن أن الاعتماد على القانون الدولي في هذه القضية لم يثبت أي شيء يذكر، بسبب عدم التزام الأطراف قرارات الشرعية الدولية – وتحديداً إسرائيل – إلا إذا كانت هناك إرادة عربية جادة أو قوة دولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تنفذ مثل هذه القرارات، وهذا غير وارد في قضية اللاجئين؛ لأنها تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني (Quigley, 1999).

ثانياً – الأرقام: وفي هذه القضية هناك عدد من الأسئلة بحاجة إلى إجابات دقيقة: من الذي ستشمله العودة والتعويض؟ وما آليات التعويض والفترة الزمنية؟ ومن هم الذين سيمنحون حق العودة؟ وكم عددهم؟

ثالثاً – الحق (دون العودة)؛ وهو إمكانية اعتراف إسرائيل بحق العودة – نظرياً – من غير تطبيق عملي؛ نتيجة للمخاوف الأمنية التي يبرزها الطرف الإسرائيلي، كيف سيكون التعامل مع هذا الحق؟ وما الأسس والقواعد لإشعار اللاجئين نفسياً أن الحق عاد (رمزياً)؟

رابعاً – الاستيعاب: ما موقف الدول المضيفة من هذه القضية؟ وما ردود فعلها؟ وأين حقوقها؟ وما المشكلات الكامنة في هذا الموضوع؟

كيفية التعامل مع الطرح الافتراضي

هناك وجهات نظر عدة تراوح بين المثالية، والواقعية، والأيديولوجية... إلخ للتعامل مع هذا الطرح؛ لكن التنفيذ العملي يجعلها في إطار من الأماني والآمال، وبخاصة ما يتعلق بالرؤية المثالية. لكن الدراسة ستحاول قدر الإمكان طرح عدد من الأسس والقواعد التي قد تساعد على بناء إستراتيجية عربية للتعامل مع هذه القضية إذا ما حدث السيناريو المبني على مقارنة نتائج الطروحات الأكاديمية والسياسية التي سبقت مناقشتها.

ويمكن القول إن هناك ثلاث مدارس فكرية تقدم آلية للتعامل مع هذا الطرح، وهي:

– **المدرسة الأولى:** تنادي بـ (لا) لأيّ أسس، وترفض التعامل مع هذا الأمر، وهذه إستراتيجية مطروحة من قبل عدد من القوى السياسية في الوطن العربي.

ويمكن القول إن هذه القوى ليس لديها أية بدائل حقيقية للتعامل مع هذه القضية؛ وعادة فإنها ترفض أصلاً عملية السلام وحل قضية اللاجئين في إطار عملية المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي.

– **المدرسة الثانية:** تنادي بقبول ما هو ممكن في ظل الوضع الحالي، ومحاولة فرض الشروط الممكنة لتطبيق هذه الطروحات، وبخاصة ما يتعلق بموضوع التعويض للاجئين وللدول المضيفة.

– **المدرسة الثالثة:** تطالب هذه المدرسة بتأجيل بحث قضية اللاجئين حتى إعلان الدولة الفلسطينية، وعندها يكون أمر حل هذه القضية أسهل، ولا سيما ما يتعلق بحق العودة إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، إذا ما حصلت هذه السلطة على سيادة تضمن لها حرية التصرف بمن يدخل أراضيها ومن يخرج منها، والفرق بين المدرستين الثانية والثالثة هو فرق التوقيت لا فرق القبول بالواقع.

ملاحظات تمهيدية لبناء أسس التعامل مع الطرح الافتراضي

في إطار الدراسات العلمية والسياسية مع هذه القضية تبرز مجموعة من الملاحظات التي يمكن أن تشكل الركيزة الأساسية لأسس هذا التعامل وقواعده، وهذه الملاحظات هي:

أولاً – يبدو أن معظم الطروحات يميل إلى محاولة إقناع الطرف الفلسطيني بأن مسألة العودة أمر غير ممكن، وبناء على ذلك لا بد من التعويض والتوطين، لذا نجد كثيراً من الدراسات الغربية والعربية أيضاً تغوص في التعويض وآلية التعويض إلى غير ذلك، وتشكل بذلك اقتناعا غير مباشر بعدم إمكانية العودة.

ثانياً – مسألة ربط مستقبل القدس بقضية اللاجئين: إن هذه المسألة في غاية الخطورة؛ حيث يمكن أن يحدث انفراج في موضوع القدس على حساب قضية اللاجئين، ففي مقابلة مع «ساندي بيرغر» مستشار الأمن القومي الأمريكي بتاريخ (2000/8/1) (US Embassy Home page 2000) لم يقدم الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني أي موقف واضح، ولم يعطيا أي التزام بقضية اللاجئين وقضايا الحل النهائي الأخرى ما لم يتم التعامل أولاً مع قضية القدس؛ لذا يمكن القول إن زيارات «عرفات» للدول العربية، وبخاصة مصر بعد قمة «كامب ديفيد» الثانية ما هي إلا محاولة لأخذ غطاء عربي – إسلامي لمسألة القدس. وبناء على ذلك؛ هل «مسألة اللاجئين» محسومة لصالح الطروحات الإسرائيلية؟ حيث يمكن أن توافق عليها في ظل نظام المفاوضات التي

لا يمكن أن تنجح بحسب رأي بعض الخبراء إذا لم تكن ضمن (Packaging) (Richard Haass and Shibley Telhami, July, 27, 2000) US Embassy Home Page.

وإن مسألة الغطاء لا يمكن أن تتحملها بعض الدول العربية عن غيرها كما يرى «توماس فريدمان» مقابلة (US. Embassy Home Page, 2000, August, 1).

ثالثاً – لا بد أن تقوم الإستراتيجية العربية، وبخاصة الفلسطينية، بالضغط على إسرائيل من خلال توافق عربي وليس من خلال سياسات المحاور مع أطراف على حساب أطراف أخرى، وقد ظهر ذلك من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي للتلفزيون الإسرائيلي في مقابلة شهر (7–2000) (Israeli TV, 2000).

رابعاً – عرضت الدراسة منذ البداية مسألة تأجيل القضايا الحساسة إلى المراحل النهائية في اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكانت غير موفقة وتعبر عن لهفة بعض الأطراف في سلام مستعجل، وإن التعامل مع القضايا ضمن مراحل محددة مع ضمانات واضحة وعملية كان هو الأسلم لحفظ الحقوق وإبقاء أوراق الضغط الفلسطينية والعربية قوية، حيث عرضت هذه القضايا لأول مرة في مؤتمر «كامب ديفيد» الثاني؛ لذا لا يتوقع أن تكون الإستراتيجية الفلسطينية واضحة مقابل الإستراتيجية الإسرائيلية التي ذهبت إلى المؤتمر ولديها مشاريع مدروسة واضحة على عكس الجانب الفلسطيني. ويمكن القول إن تشكيل مجموعة اللاجئين بعد مؤتمر مدريد تحت الرعاية الكندية قبل توقيع المعاهدة الإسرائيلية – الفلسطينية، كانت تصب في اختبار الإمكانية العملية لاستيعاب اللاجئين في الدول المضيفة لهم.

خامساً – عندما عرضنا مشروع «دونا آرزت» وطروحاتها في بداية هذه الدراسة ظهر أنها أثارت استغراب كثير من المحللين؛ لكنها كانت قديمة نسبياً من الناحية الزمنية، فهي تشير إلى أنها شكلت العمود الفقري لمباحثات «كامب ديفيد» كما رأى ذلك (Richard Haass and Shibley Telhami, US Embassy Home page, 2000) والطرح الذي استنتجناه يشتمل على ما يأتي:

– إمكانية عودة بعض لاجئي عام (1948) وعام (1967) بشكل محدود ضمن إعادة لم الشمل لبعض العائلات.

– إمكانية تقديم تعويضات بهدف التوطين، وللراغبين في عدم العودة، بإسهامات إسرائيلية؛ لكن الجزء الأكبر ستتحمله الدول العربية والغربية.

– سيعلن الإسرائيليون من خلال تصريح محدود حزنهم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين (Statement of sorrow).

الأسس العامة للتعامل مع الطرح الافتراضي

بناء على ما تقدم لا بد قبل الحديث عن إستراتيجية عربية للتعامل مع قضية اللاجئين الأخذ بالأسس الآتية:

– يجب العمل في إطار البيئة المكونة للفكر، وهي تقوم على أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ولا نهاية للصراع العربي الإسرائيلي ما لم تحل قضية اللاجئين وتعالج بشكل يرضي الشعب الفلسطيني، بحيث يكون هذا الأمر هو الانطلاقة والمرجعية في التعامل مع الطرف الإسرائيلي.

– يجب التركيز على فكرة مهمة مفادها أن الطرح الواقعي الافتراضي الذي قدمته الدراسة لا يلبي رغبات الشعب الفلسطيني ولن يرضي طموحاته؛ لذا يجب التركيز إعلامياً على أن مثل هذا الطرح، وإن قبل رسمياً من قبل الأطراف المتفاوضة، فإنه سيشكل قوة أساسية مستقبلية لانهيار عملية السلام في المنطقة.

– يجب التركيز على سلّم أولويات التعامل مع هذه القضية المصيرية؛ من حيث الضغط العربي والدولي لاعتراف إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كقاعدة أساسية قبل التفاوض على القضايا التي تتبع هذا الأمر.

– يجب أن يقوم الطرف الفلسطيني بالتنسيق الحقيقي والفعّال مع الأطراف العربية ذات العلاقة الوطيدة (وبخاصة الأردن) قبل خوض المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ويجب ألا تتم عملية التنسيق بعد طرح الأوراق الفلسطينية على طاولة المفاوضات؛ لأن ذلك لا يعتبر تنسيقاً بل مفاوضات إضافية مع الأطراف العربية للقبول بموقف الطرف الفلسطيني.

– يجب أن يحافظ الطرف الفلسطيني على الحقوق المتبقية للشعب الفلسطيني من خلال قضية اللاجئين وحقوق الدول ذات العلاقة بهذه القضية؛ لذا لا بد من أن يبتعد الموقف الفلسطيني عن المنافع الذاتية ومحاولة تعظيم الفوائد المتوخاة لكل الأطراف.

– يجب دعم اللاجئ الفلسطيني للصمود على موقفه من أجل إعطائه الحافز من أجل الاستمرار في المطالبة بحقه في العودة والتعويض؛ لذا يجب أن تستمر الدول المضيفة بتقديم الدعم، إضافة إلى زيادة دعم وكالة الغوث، ونحن لا نريد أن نصل بحال اللاجيء – الفلسطيني – سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى حالة من اليأس تفرض عليه القبول بأي حل مطروح.

– يجب ألا تكون معالجة قضية القدس على حساب قضية اللاجئين؛ لذا يجب عدم استخدام نظام (Packaging) من قبل الطرف الفلسطيني في المفاوضات، التي يفضلها الطرف الإسرائيلي، وهذا هو الذي أدى إلى مؤتمر «كامب ديفيد» الثاني.

– يجب على الطرف الفلسطيني ألا يقتصر اهتمامه على إقامة الدولة الفلسطينية بغض النظر عن مصالح الشعب الفلسطيني، والأطراف الأخرى التي تحملت مع هذا الشعب كثير من المعاناة.

– لا بد أن يكون هناك دور محوري وأساسي للرأي العام الفلسطيني في هذه القضية عن طريق استفتاء عام، يمكن أن يشكل ورقة قوة تفاوضية للمفاوض الفلسطيني تناقش من خلاله أهمية حل هذه القضية على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقة ذلك باستقرار المنطقة.

– يجب تثقيف اللاجئين بحقوقهم القانونية في هذه المسألة.

– يجب أن يتجه التركيز، من خلال مؤشرات سياسية، على أن عدم تنفيذ حق العودة للاجئين والقبول بالتعويض ما هو إلا إستراتيجية قصيرة الأجل، حيث يمكن أن يتوقف الصراع لوقت قصير ويعود مرة أخرى ليشكل انتكاسة لعملية السلام في المستقبل؛ لذا لا بد من إقناع العالم بأن سياسة الخطوات سياسات عقيمة جربتها «أمريكا» في «فيتنام».

– لا بد من التركيز على قضية جوهرية من وجهة نظر الشرعية الدولية؛ وهي أن الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي حول قضية اللاجئين لا يلغي القرارات الدولية المتعلقة بهذه القضية؛ لذا يجب على القانونيين بحث هذه المسألة بشكل دقيق؛ إذ يمكن للاجئين من خلال لجان شعبية ممثلة أن تقدم شكاوى إلى محكمة العدل الدولية.

– يجب التركيز على المناقشة والحوار في هذه القضية الحساسة دون اللجوء إلى التشكيك بآراء القوى النشطة على الساحة العربية والدولية ومواقفها، ويجب على من لديهم أفكار أن يطرحوها دون الخوف من التشكيك الذي قد يثار أحياناً من قبل البعض.

– يجب الابتعاد عن الخوض في التعريفات الاسمية والتمييز القائم بين اللاجئ والنازح، وهنا لا بد من الإشارة إلى ما ذكره سامي الخزندار (2000) في كتابه عن الكونفدرالية حيث يقول:

«يتحفظ الباحث على مصطلح اللاجئين والنازحين، حيث يلاحظ أن مصطلحي اللاجئين (أي الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين بعد حرب 1948) والنازحين (أي الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين بعد عام 1967) يفترض أن يخضعا لواقع قانوني واحد وهو قرار حق العودة رقم (194) الصادر عن الأمم المتحدة، ومن الملاحظ أنه في إطار السياسات البراغماتية العربية وعلى ضوء العجز العربي مقابل إسرائيل، أصبح هذان المصطلحان يعبران عن حالتين يتم التعامل معهما بشكل ومواقف «براغماتية» متنوعة يترتب عليها آثار قانونية وسياسية مختلفة».

– لقد أدى الأردن دوراً محورياً في قضية اللاجئين على مدار العقود الماضية؛ لذا يعتبر هذا الدور محورياً في أي حل لقضية اللاجئين، وعليه يجب أن يكون دور الأردن واضحاً في التركيز على الثوابت الأردنية من مسألة اللاجئين، وأخذ هذه المواقف بشكل جدي وأساسي في أي مشروع لإستراتيجية عربية للتعامل مع هذه المسألة (The Scotsman, 1999).

خاتمة

عالجت الدراسة الحالية كيفية التعامل مع الطروحات الدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقدمت تحليلاً علمياً للطروحات المؤثرة في التعامل مع هذه القضية تنطوي على الطروحات السياسية والأكاديمية التي ظهرت خلال السنوات الماضية. وأبرزت الدراسة أهم العوامل التي أثرت في هذه القضية والعناصر المحددة لها منذ بداية عملية السلام في منطقة الصراع العربي – الإسرائيلي، وقدمت خلاصة الطروحات الدولية الأكاديمية والسياسية في إطار حل افتراضي يضم في عناصره الأساسية صعوبة تنفيذ مبدأ حق العودة في ظل الأوضاع الدولية والعربية الراهنة، ونتيجة لعوامل مختلفة تتعلق بسلوكيات المفاوض الفلسطيني، كما اقترحت الدراسة فكرة العودة الرمزية، والتعويض والاستيعاب باعتبارهما الحل الواقعي لهذه القضية.

وعرضت الدراسة عدداً من الملاحظات النقدية والأسس العلمية للتعامل مع هذا الطرح؛ مبنية على أسس التنسيق العربي، وعدم ترك المفاوض الفلسطيني وحده، وكذلك إقناع المفاوض الفلسطيني، بعدم تجاوز الأطراف الأخرى ذات العلاقة الوطيدة بموضوع اللاجئين وبخاصة الأردن، حتى لا يضعف موقفه التفاوضي، ومن ثم تضيع بعض الحقوق المشروعة، التي لا يمكن أن تستعاد إلا بالتنسيق الكامل مع تلك الأطراف.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى تحول جوهري فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين من منظور أحداث انتفاضة الأقصى والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهي محاولة الإبقاء على الوضع الكائن؛ أي المحافظة على الفلسطينيين في الداخل في ظل تهديدات المؤسسة الإسرائيلية بطرد مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة. وبناء عليه فإن الحل الافتراضي الذي طرحته الدراسة هو الذي يمكن أن يطبق في الوضع السياسي العربي الراهن.

المصادر

سامي الخزندار (2000)، **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

سلمان أبوستة (2001). **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدنان أبو عودة (1999). **إشكاليات السلام في الشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدنان هياجنة (1999). **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه الوطن العربي**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

Alpher, J. & Shikaki K. (1998). The Palestinian refugee problem and the right of return. Paper No. 98-7. A project of the program on International conflict analysis and resolution, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University. Internet ed.

Arzt, D. (1996). Negotiating the last taboo: Palestinian refugees. *Fofgnet Digest,* 29-31, January. Internet Edition.

Arzt, D. (1997) *Refugees into citizens: Palestinian and the end of the Arab - Israeli conflict*. New York: Council on Foreign Relations Press.

Arzt, D. (1999). The right to compensation: The right to compensation basic Principle under international law: A background paper. Paper presented at the international Development Research Center's Workshop on Compensation for Palestinian Refugees. Ottawa, July 14-15, Internet ed.

Brittain, V. (2000). Going home time. *The Guardian* (April 26). Internet Edition.

Brynen, R. (1996). The funding of Palestinian refugee compensation. *Fofgnet Digest,* March, Internet Edition.

Brynen, R. (1999). Financing Palestinian refugee compensation. Workshop papers. PRRN, Canada: Montreal, Internet Edition.

Hassassian, M. (1999) Historical justice and compensation for Palestinian refugees." PNA Official Website.

Israeli TV (2000). Transcript: Clinton Interview by Israeli Television on Peace Talks. July, 28. Internet ed.

Quigley, J. (1999). Compensation for Palestinian refugees: Initial comments. Paper presented to the workshop on the issue of compensation for Palestinian refugees. International Development Research Centere, Ottawa, July 14-15, 1999, Internet ed.

Massad, J. (1999). Return or permanent exile? *Critique* (Spring): 2-23. Internet ed.

Rabah, R. (1996). Palestinian Refugees and displaced and the final status negotiations. Beirut: Arab Progress House for Press, Publishing, and Distribution. Internet ed.

Shiblak, A. (1999). Residency status and civil rights of Palestinian in Arab countries. *Shaml Website.*

Schiff, Z. (1999). Israeli preconditions for Palestinian statehood. The Washington Institute for Near East Policy *(http//:www.Washington institut.Org).*

The Washingtion Institute for Near East Policy (1999). The Bark Victory: Implications for Israel, The peace process, and U.S. Policy. *(http://www./washiungton institute.Org).*

The Scotsman. (1999). Jordan rejects plan for refugees to settle. October, 7 Internet Edition.

Zeriffi, M. (1999). Compensation of part of a comprehensive sloution to the Palestinian refugee problem. Paper prepared for international Development Centre: Palestinian refugee research Net. Internet ed.

Zureik, E. (1999). Public opinion and Palestinian refugees. Report submitted to the international development research center, Ottawa, December. Internet ed.

UN Secretary-General (2000). Message to the conference on Palestine refugees. PNA official website (April 27, 2000).

US Embassy Home Page (2000). Transcript: Berger interview with Charlie Rose on Mideast Peace Talks, August, 1. Internet ed.

US Embassy Home Page (2000). Transcript: Brookings Briefing on Camp David II Peace Talks, July, 27. Internet ed.

مقدم في: يوليو 2001.

أجيز في: أغسطس 2003.



الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي

علي عسكر*
معصومة أحمد**

ملخص: تستهدف هذه الدراسة تحديد نوعية الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي بصورة عامة للعينة كلها، وعلى ضوء متغيرات: الجنس، والحالة المدنية، والجنسية، والحالة الاجتماعية، والخبرة الوظيفية. وتشير النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي بدرجة معتدلة نسبياً لدى العينة كلها، واتجاه إيجابي لكل من الجنسين مع وجود فارق إحصائي حيث كان متوسط الإناث أعلى، واتجاه إيجابي للمجموعات التي تمثل الحالة المدنية، واتجاه إيجابي لكل من الكويتيين وغير الكويتيين مع فارق إحصائي حيث كان للكويتيين متوسط أعلى، واتجاه إيجابي للمتزوجين وغير المتزوجين، واتجاه إيجابي لذوي خبرات العمل المختلفة، وغياب تأثير التفاعل في حالة الأخذ بالاعتبار أكثر من متغيرين. إن الاتجاه الإيجابي النسبي الذي تبرزه الدراسة الحالية يمثل مساراً تصاعدياً نابعاً من المطالبة العالمية بمساواة المرأة بالرجل في المسؤوليات والامتيازات، ومن المتغيرات المحلية المتمثلة في تزايد وجود المرأة في منظمات العمل، وتزايد طموحها في تحصيل العلم، ومنافستها الرجل في مختلف المواقع الوظيفية.

المصطلحات الأساسية: الاتجاه النفسي، المجتمع الكويتي، المرأة العاملة، الوظائف الإشرافية، منظمات العمل، مساواة المرأة بالرجل.

* أستاذ مشارك بقسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.
** أستاذ مشارك بقسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

مقدمة:

يشهد المجتمع الكويتي، شأنه في ذلك شأن العديد من المجتمعات، تزايداً مطرداً في عدد وحجم المنظمات أو المؤسسات Organizations التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين، كالتعليم والعلاج بأنواعه والخدمات المصرفية وغيرها، وفي حجم وعدد المنظمات الإنتاجية التي تتعامل مع المواد الخام لتحويلها إلى أدوات وأجهزة تسهم في تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهيتها للمواطنين.

هذا التزايد المطرد في عدد المنظمات أو مؤسسات العمل المختلفة وحجمها يصاحبه تزايد آخر يتمثل في الاعتماد على العنصر البشري بجانبيه: الرجالي والنسائي، على اعتبار أنه العنصر المفكر والمحرك لهذه المنظمات. وعلى الرغم من تفاوت الاعتماد على العنصر البشري النسائي من مجتمع إلى آخر لأسباب مختلفة ترتبط بثقافة المجتمع، فإن مجتمعات العالم، على اختلاف أيديولوجياتها، تشهد تزايداً في أعداد النساء في مجالات العمل المختلفة. ويتحقق ذلك من منظور تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق لأفراد المجتمع والحرص على الاستفادة من قدرات المرأة على ضوء فرص التعليم المتاحة للجنسين، وعلى ضوء إثبات المرأة لكفاءتها في معظم المهن. فعلى سبيل المثال تشكل الإناث في العمالة الكويتية نسبة 38%، معظمهن في القطاع الحكومي (وزارة التخطيط، 1998)، وهذه النسبة ليست بالقليلة إذا أخذنا في الاعتبار دينامية الآراء المساندة والمعارضة لمشاركة المرأة في الثقافة العربية بصورة عامة والثقافة الخليجية بصورة خاصة.

ويمثل الاتجاه النفسي Attitude أحد المؤشرات أو العوامل التي من خلالها يمكن الحكم على نوع ردود الفعل للمثيرات البيئية المختلفة (في الدراسات الحالية يتمثل رد الفعل في قبول أو رفض تبوؤ المرأة الوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي). فالمعنيون بالسلوك البشري يعتبرون الاتجاه النفسي قوة دافعة وراء ما يقوم به الفرد، حيث إنه من خلال تعامله مع بيئته يتخذ مواقف أو قرارات أحياناً (مع) وأحياناً (ضد) المثيرات المختلفة في تلك البيئة، التي تكون غالباً محصلة لمجمل الخبرات والمواقف التي يمر بها. وهو عندما يتخذ هذه القرارات فإنه يستند إلى إطار أو مرجع مسبق له ثبات نسبي، هذا المرجع يعرف بالاتجاه النفسي.

ويمثل تولي المرأة للوظائف الإشرافية أحد المثيرات التي تتفاوت الاستجابات

لها من الرفض المطلق إلى التأييد المطلق، وبعبارة أخرى من اتجاه سلبي بدرجة عالية إلى اتجاه إيجابي بالدرجة نفسها، ومن الطبيعي القول إنه كلما كانت الاستجابات أو ردود الفعل نحو ذلك ذات منحى إيجابي زادت فرص المرأة في تبوئها أو توليها، وهذا بدوره يسهم في تكوين مفهوم إيجابي وثقة بالنفس عند المرأة، وهو أمر في حد ذاته يعتبر حيوياً ومهماً للمرأة وهي تشارك الرجل المسؤولية الاجتماعية. ولا شك أن قبول الفرد أو رفضه لتولي المرأة الوظائف الإشرافية أو القيادية يستمد جذوره من اتجاهه نحو عمل المرأة، فالذي يرفض أن تتولى المرأة مركزاً إشرافياً يتبنى غالباً اتجاهاً سلبياً نحو عمل المرأة بصور عامة، والأمر نفسه يمكن قوله في حالة القبول. ومن هنا يمكن القول إن هذه الدراسة تمثل بعداً أكثر عمقاً فيما يتعلق بالاتجاه النفسي نحو المرأة ودورها المهني في المجتمع الكويتي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة تحديد نوعية الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية في منظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي.

تساؤلات الدراسة:

على ضوء هدف الدراسة تبنى الباحثان التساؤلات الآتية:

1 – ما نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية كما تقاس بأداة الدراسة في المجتمع الكويتي؟

2 – ما نوعية الاتجاه (سلبي أم إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى كل من الجنسين؟ وهل يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بينهما في درجة ذلك الاتجاه؟

3 – ما نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى كل من الطلبة وموظفي القطاع الحكومي وموظفي القطاع الأهلي؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهم في درجة ذلك الاتجاه؟

4 – ما نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى الكويتيين وغير الكويتيين؟ وهل يوجد بينهما فرق ذو دلالة إحصائية في درجة ذلك الاتجاه؟

5 – ما نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية

لدى المتزوجين وغير المتزوجين؟ وهل يوجد بينهما فرق ذو دلالة إحصائية في درجة ذلك الاتجاه؟

6 – ما نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى العاملين ذوي خبرات العمل المختلفة؟ وهل يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بينهم في درجة ذلك الاتجاه؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تحقيق ما يأتي:

– تحديد نوعية الاتجاه ودرجته نحو شغل المرأة للوظائف الإشرافية، وهو ما يساعد على فهم ردود فعل أفراد المجتمع الكويتي تجاه تعيين المرأة في المستويات الإدارية المختلفة من حيث الرفض والقبول، باعتبار الاتجاه إحدى القوى الدافعة وراء السلوك.

– الإضافة العملية لقاعدة المعلومات الخاصة بالمرأة ولدورها في المجتمع ومدى قبول الآخرين لهذا الدور الفعال على ضوء أهمية إسهام الجنسين في المسيرة الحضارية للمجتمع الكويتي.

– توضيح دور المرأة في تنمية المجتمع من خلال دخولها مجالات العمل المتنوعة ومدى إسهامها في بناء خطط التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها جنباً إلى جنب مع الرجل في المجتمع الكويتي.

حدود الدراسة:

التزم الباحثان الحدود الآتية:

أ – أجريت هذه الدراسة في حدود المجتمع الكويتي بظروفه وثقافته الخاصة نسبياً، ومن ثم لا يمكن تعميم نتائجها على مجتمعات أخرى.

ب – اقتصرت الدراسة على العاملين في المنظمات أو المؤسسات المختلفة في دولة الكويت وعلى الطلبة في المستوى الجامعي.

ج – حددت أبعاد الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بما تضمنته أداة الدراسة في مواقف العمل التي اختيرت من قبل الباحثين على ضوء تحليل الأدوات المشابهة وعلى ضوء الخبرة الأكاديمية والعملية لهما.

مصطلحات الدراسة:

– **اتجاه نفسي Attitude**: حالة من الاستعداد العقلي العصبي التي تتكون خلال التجربة والخبرة والتي تسبب بدورها تأثيراً موجهاً على استجابات الفرد لكل الموضوعات والمواقف المرتبطة بهذا الاتجاه.

– **نوعية الاتجاه**: الحكم الذي يصدر على العينة كلها أو فئات منها من حيث الإيجابية (فوق الدرجة المحددة في الدراسة) أو السلبية (أقل من الدرجة المحددة في الدراسة).

– **وظيفة إشرافية Supervisory Job**: تعني الوظيفة التي تصاحبها مسؤولية الإشراف على عدد من العاملين ومسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بهم وبأعمالهم سواء أكان ذلك في الإدارة الوسطى أم الإدارة العليا.

– **منظمات العمل Work Organizations**: مؤسسات العمل المختلفة في المجتمع التي تقع على عاتقها مسؤولية توفير الخدمات المختلفة وإنتاج المواد التي تسهم في تحسين نوعية الحياة في المجتمع.

– **المرأة العاملة Working Woman**: المرأة التي تعمل في إحدى منظمات العمل، وبذلك تضيف لنفسها دوراً بجانب دورها الأسري.

الدراسات السابقة:

تمثل المرأة نصف سكان العالم وتشكل ثلث القوى العاملة، وهذه نسبة لا يمكن تجاهلها عند وضع الخطط والبرامج لتحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والمتتبع للتجمعات الإقليمية والدولية، على سبيل المثال مؤتمر المرأة الذي عقد في كوبنهاجن 1980 وقبلها في المكسيك عام 1975، يتضح لديه الاهتمام بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما يضمن إدماجها في التنمية، وضرورة الاستفادة منها في الجوانب المختلفة لهذه التنمية. لقد بينت دراسة محمد برهوم (1977) مدى المشاركة الكبيرة للمرأة في مجال الحياة الاجتماعية، وأظهرت منافستها للرجل في مجالات عدة، منها الوظائف الإشرافية والمجالات التي يحتكرها الرجل دون منازع.

لقد أجرت وزارة العمل بمقاطعة أونتاريو بكندا دراسة حصلت فيها على نتائج مفادها أن نسبة النساء العاملات عام 1980 كانت 62,8%، وقد تركز معظم النساء العاملات في أعمال السكرتاريا والأعمال التجارية والخدمات والمهن والوظائف

المحدودة الدخل، فمثلاً نحو ثلثي النساء في كندا يعملن في أعمال السكرتاريا، بينما 4,6% من النساء العاملات يتبوأن مناصب إدارية، في مقابل 9% من الرجال في المناصب الإدارية. إن نسبة القوى العاملة النسائية الكويتية في عام 1988 كانت 28%، وإن تقدم المرأة لشغل موقع المدير يظل دائماً آخر المواقع التي تتقدم المرأة لشغلها. والأمر لا يتعلق بالكويت فقط وإنما شمل الدول المتقدمة أيضاً، مثل الولايات المتحدة؛ حيث إنه لم يكن نصيب المرأة من مقاعد الإدارة والتوجيه يزيد على 5% من جملة الذين يشغلون وظائف المديرين. ففي دراسة قامت بها شين (Schien, 1973) وأخرى قام بها باس (Bass, 1971) تبين أن الأفراد في المجتمع يعتقدون أن المدير الناجح يتصف بصفات الشدة والصرامة والاتزان الانفعالي والاعتماد على النفس، وهي الصفات المتوافرة في الرجال، في حين يفتقر إليها النساء، وأن معظم الرجال يرون عدم ملاءمة المرأة لهذا المنصب وافتقارها إلى صفات المدير الناجح نظراً لطبيعتها ومزاجها المتقلب.

وقد وضحت دراسة جابر عبدالحميد وحصة فخرو (1988)، التي طبقت على (255) طالباً وطالبة من كلية التربية بجامعة قطر، وجود اتجاه مؤيد لدى الشباب نحو تعليم المرأة وضرورة إفساح المجال أمامها للعمل باستثناء بعض الوظائف مثل المناصب الوزارية ووظائف القضاء والنيابة ومنحها حقوقها السياسية. وفي دراسة حمدي عبداللطيف (1988) التي حاول فيها تعرف أثر نظرة المجتمع إلى التعليم وإلى أثر عمل المرأة على النشاط الاقتصادي في مصر؛ بين الباحث تضاؤل فرص شغل المرأة للوظيفة القيادية بصفة عامة ووظائف الإدارة العليا بصفة خاصة؛ إذ تبلغ نسبة إسهام المرأة في الوظائف الخاصة بالمديرين والإداريين ومديري الأعمال نحو 11% من إجمالي العاملين في تلك الوظائف، وأن الغالبية العظمى من النساء العاملات في مصر يفضلن العمل في مجالات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية. كما أشار باول (Powell, 1990) في دراسته إلى أن من بين 42% من الإداريين والمديرين من النساء 5% منهن فقط تولين المناصب الإدارية العليا. واستنتج فيرمان (Fierman, 1990) من إحصائية وزارة العمل الأمريكية أن المرأة تمثل 4% من الذين يشغلون وظائف إشرافية، ومع ذلك فإن عدد النساء اللاتي تولين وظائف قيادية عليا قليل جداً، لا يمثل سوى نحو (19) منصباً من مجموع (4000) في خمسمائة مؤسسة أمريكية. وقد هدفت بييريما (Bierema, 1996) في دراستها التي طبقت على (11) امرأة من العاملات في المناصب الإدارية

العليا إلى تعرف مدى إسهامهن في العمل بكفاءة من خلال إجراء عديد من المقابلات المتعمقة ومن الملاحظات الشخصية لهن وما لديهن من خبرة وظيفية. وقد دعمت النتائج بنظرة المرأة إلى سيطرة الرجل على مجتمع العمل وعدم إسهامه بأي دور لمساندتهن ومساعدتهن في عملهن الإداري.

وأوضحت دراسة وايت كرافت ووليامز (Whitecraft & Williams, 1990)، التي طبقت على عينة قوامها 1,844 من الذكور والإناث المديرين في ولاية تكساس الأمريكية، أن الإناث من المديرين كن أقل رضاً عن مدى مشاركتهن في صنع القرار، ويعتقدن بأنهن لم يتدربن التدريب المناسب والكافي قبل توليهن هذه المناصب الإدارية. كما لاحظ يحيى الحداد (1982) من خلال مقابلاته للإدارات الخاصة بالتوظيف والتدريب والتطوير الإداري أنهم يفضلون المدير الرجل أكثر من إدارة المرأة لهذه الوظائف. واستهدفت دراسة بفرلي وبراون (Beverly & Brown, 1995) تعرف مدى قوة مهارات القيادة وتأثيرها من قبل كل من الذكور والإناث من خلال إجراء مقابلات متعمقة عدة مع (120) قيادياً وإدارياً (60 من الذكور و60 من الإناث) من العاملين في القطاعين الأهلي والحكومي، وكشفت الدراسة أن أفراد العينة من الجنسين اتفقوا على أن المديرين الإناث أكثر تعاوناً ونظاماً، وأنهن يكتسبن مهاراتهن عبر الوقت، ومن خلال العمل المتواصل المنظم، في حين أن أفراد العينة من الذكور والإناث أظهروا رغبتهم في تولي الذكور قيادة الإدارة العليا؛ حيث إنه ظهرت بعض الاتجاهات السلبية حيال دور المرأة القيادي. وبينت دراسة كل من جتك وكوهن (Gutek & Cohen 1996) أن النساء في العمل لاحظن كثيراً من التمييز ضدهن من بنات جنسهن أكثر من الرجال، وقد عزوا السبب إلى أن الأكثرية من النساء تؤمن بأن عالم السياسة والوظائف القيادية هو للرجل فقط، أما عالم البيت فهو للمرأة.

ولكن على العموم هناك كثير من الدراسات التي وضحت دور المرأة في تولي الوظائف القيادية والإشرافية وإثبات جدارتها مثل دراسة هاسكن (Haskin, 1995) التي طبقت على (66) مديراً من الجنسين لمدة ثلاث سنوات في أربع مدارس ابتدائية، وجمعت بياناتها عن طريق المقابلات والملاحظات الشخصية. وقد توصلت إلى أن المديرين من النساء كن أكثر نجاحاً وتعاوناً من المديرين الرجال. وفي دراسة موس وجنسرد (Moss & Jensrud, 1995)، التي شملت (220) إدارياً من كل من المدرسين الأوائل والمديرين من الجنسين على أساس مهارة القيادة ومستوى

الكفاءة في العمل جاءت النتائج فيها لمصلحة النساء؛ مؤكدة أنهن أفضل وأكثر كفاءة من الرجال. وبهذا الصدد يبين روبنز أن النساء في المراكز القيادية أكثر تشجيعاً للمشاركة من المرؤوسين في القرارات والعمل على تنمية الثقة فيهم (Robbins, 1997). وظهرت النتيجة نفسها في دراسة الونزو (Alonzo, 1996) التي بينت أن النساء أكثر واقعية في العمل من الرجال، وأنهن الأفضل في مجال الإدارة والتفويض والعلاقات العامة. ويعزى ذلك إلى حاجة المرأة إلى الحصول على التقبل الاجتماعي الذي يدفعها إلى العمل بشكل جيد، كما أن البعد الدافعي للمرأة قد يماثل البعد المطلوب للمدير الناجح. فقد وضح هورنر (Horner, 1974) أن المرأة ذات الدافعية المرتفعة للإنجاز تسعى إلى تحقيق ذاتها من خلال ما تنجزه وما تحققه من أهداف في العمل.

وأجريت دراسة (جهينة العيسى، 1988) على (144) موظفة و(76) ربة بيت من المجتمع القطري، وبينت أن نظرة المرأة العاملة إلى ذاتها أكثر إيجابية من نظرة المرأة غير العاملة، حيث إن عمل المرأة يؤدي إلى إشباع بعض الدوافع لديها وتحقيق ذاتها. فالعمل يجعلها أكثر تقديراً لذاتها ويؤدي إلى خلق راحة نفسية لديها، كما أنه يزيد من تقدير زوجها لها. كما بينت دراسة سلوى العمار (1982) أن العمل يعطي المرأة الثقة في ذاتها ويشعرها باستقلاليتها ويحقق لها الكيان الاجتماعي والإحساس بالقيمة والتكافؤ مع الرجل وتحمل المسؤولية، وأنها وجدت أن لمستوى تعليم أفراد العينة دوراً في تباين وجهات نظرهم حول عمل المرأة السعودية. فمن يحمل شهادة جامعية يكون أكثر تأييداً لعملها من حملة المؤهلات التربوية ذات المستوى الأقل مثل الثانوية وما في مستواها. وقد أشارت دراسة عبدالوهاب الظفيري (1996) الهادفة إلى استطلاع رأي المرأة الكويتية العاملة وغير العاملة حول موضوع العمل والأعمال التي تراها مناسبة لها، والتي طبقت على (350) من النساء العاملات وغير العاملات عشوائياً، إلى أن الدوافع الحقيقية وراء عمل المرأة هي تحقيق الذات وتحقيق الطموحات الشخصية والنفسية، ودعا الباحث إلى ضرورة إعطاء الفرصة للمرأة لإثبات وجودها.

إن دور عملية التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى تضخيم الفروق بين الجنسين، ويمنع المرأة من تحقيق النجاح المهني بغض النظر عن معدل طموحها ومستوى تعليمها؛ حيث إنها لا تحصل على الحقوق التي يحصل عليها الرجل في العمل. وقد أشارت إلى ذلك دراسة باردويك (Bardwick, 1971) التي وضحت أن انخفاض تقدير

المرأة لذاتها جزء من التنميط الثقافي للذكورة؛ حيث تشعر بأنها أقل قدرة على السيطرة وأنها في مكانة أقل من مكانة الرجل. وقد قام حسن علي (1989) بدراسة لتعرف الفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمتغيرات الإنجاز وخصائص الشخصية من خلال عينة بلغت (1232) طالباً وطالبة من كلية الآداب بجامعة المنيا. وجاءت النتائج لمصلحة الذكور الذين بدوا أكثر تفوقاً فيما يتعلق بمتغيرات الميل للإنجاز والحاجة للمعرفة وتأكيد الذات. وقد أجريت دراسات حول معرفة الاتجاهات لكل من الذكور والإناث حول عمل المرأة، مثل دراسة ناهد عسيران (1989) التي تناولت اتجاهات طالبات الجامعة بدولة البحرين نحو طبيعة دور الفتاة ونظرتها للعمل، وأظهرت النتائج اتجاهاتهن المتحررة للمشاركة مع الرجل في الأدوار المتعددة في سوق العمل. وأشارت دراسة علي العبدالقادر (1995)، التي استهدفت تعرف اتجاهات الطالبات الجامعيات بجامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية وطبقت على (2800) طالبة من مختلف التخصصات العلمية، إلى أن الاتجاه العام لديهن هو تأييدهن لعمل المرأة وضرورة مساواتهن بالرجل وبخاصة إذا تساوت المؤهلات العلمية والتدريبية لديهما، وقد كانت المهن التي تمثل الدرجة الأولى لديهن هي المهن الخاصة بالتدريس والإدارة المدرسية والتمريض والاختصاصية الاجتماعية.

وفي دراسة أحمد مبارك (1989) عن اتجاهات طلاب وطالبات كلية التربية الأساسية نحو عمل المرأة في المجتمع الكويتي، والتي طبقت على عينة مكونة من (135) من الطلبة والطالبات، تبين أن 73% من أفراد العينة يرون أن عمل المرأة لا بد أن يكون مرتبطاً بالوظائف التي تناسب وضعها الأنثوي، مثل المهن الخاصة بالتدريس، والخدمة الاجتماعية، والطب، والتمريض، والمهن التجارية. وفي الوقت نفسه بينت دراسة سعود النمر (1989) عن محاولة تعرف اتجاهات الطلبة السعوديين في جامعة الملك سعود نحو عمل المرأة، أن المجتمع السعودي لا يعطي تقديراً ملموساً لإسهام المرأة في التنمية. وأشارت دراسة بثينة قنديل وأمينة كاظم (1976) إلى أن الطالبات كن أكثر تأييداً لعمل المرأة ومنح بنات جنسهن حقهن في العمل مقارنة بالطلاب في هذا الصدد، كما كان لديهن اتجاه إيجابي نحو عمل المرأة، وبخاصة الطالبات الجامعيات، عنه لدى الطالبات في المستوى الثانوي. وفي دراسة فضة الخالد (1981) عن دور المرأة التنموي على ضوء نظرة المجتمع لتعليم المرأة وعملها، والتي طبقت على (1100) مواطن، و(700) من العاملين في مختلف وزارات الدولة وجمعيات النفع العام و(400) من طلاب جامعة الكويت من الجنسين، وجاءت النتائج على النحو الآتي: 46% من أفراد العينة، ومعظمهن من

الإناث، يدعون إلى أن تتساوى المرأة بالرجل وفتح كل مجالات التعليم والعمل لها، في حين كان نحو 29%، ومعظمهم من الذكور، ينظرون إلى أن تعليم المرأة وعملها يجب أن يكونا حصراً في بعض المجالات. وفي دراسة ناصف عبدالخالق (1981) عن دور المرأة في إدارة التنمية وجد أن المرأة في موقع القيادة والتوجيه تجد نفسها بين نوعين من التحدي؛ التحدي الأول: هو أن تتمتع بقبول رؤسائها ومرؤوسيها ومعظمهم من الذكور، والتحدي الثاني: أن تستثمر كل فرصة لإظهار كفاءتها ومقدرتها في إدارة مسؤوليتها. وهدفت دراسة عبدالمنعم شحاتة (1999) تعرف الصورة التي يكونها العاملون في المجال الأكاديمي عن زميلاتهم، بينت اتفاق العاملين على هذه الصورة متمثلة في سمات منها: ثقتها بنفسها، واعتناقها للأفكار العصرية، ولباقتها وثقافتها. وهذا يعكس مدى الوعي بدور المرأة في المواقع المختلفة. كما أشارت منى الغيص (1997) في دراستها على (250) فرداً من السيدات العاملات في الجهاز الإداري والحكومي بدولة الكويت للكشف عن درجة تعرض المرأة العاملة (القيادات الإدارية) في الجهاز الإداري الحكومي للضغوط التنظيمية، إلى أن 75% من القيادات النسائية تعاني ضغوط العمل، وأن 41% يتعرضن لضغوط العمل بدرجة كبيرة، و59% يتعرضن بدرجة متوسطة أو بسيطة. كما بينت الباحثة أن ذلك يرجع إلى عملية تفضيل الرجال على النساء في تولي المناصب القيادية. هذا الموقف الذي يرجع بنظر عديد من الباحثين إلى عدم الثقة في قدرات المرأة ومهاراتها، أو النظرة المتدنية لها أحياناً، وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث المترددة بين النظرة التقليدية والنظرة المعاصرة لدور المرأة في التنمية المجتمعية.

على ضوء استعراض الدراسات السابقة عن مدى تقبل أفراد المجتمع للمرأة العاملة وفي توليها للوظائف الإشرافية أو القيادية يمكن إيجاز أهم نتائج هذه الدراسات فيما يأتي:

- وجود فرصة أكبر للرجل في تولي الوظيفة الإشرافية حتى في المجتمعات الغربية التي كان لها السبق في الاعتماد على الجنسين في خطط التنمية الاجتماعية.

- اعتقاد بعض الأفراد في عدم مناسبة المرأة للوظيفة الإشرافية، حتى من بنات جنسها على الرغم من الموقف الإيجابي تجاهها وتجاه قدراتها في القيادة.

- تميز المرأة بدرجة أعلى من الواقعية مقارنة بالرجل، الأمر الذي يمكن عزوه إلى رغبتها في الحصول على القبول الاجتماعي والرغبة في الاستقلالية، والأهم من ذلك تحقيق ذاتها.

– اتجاه الإناث أكثر إيجابية مقارنة باتجاه الرجل نحو عمل المرأة بصورة عامة.

– التعليم الجامعي له أثره الواضح في نوعية القرار من حيث الإيجابية أو السلبية فيما يتعلق بعمل المرأة بصورة عامة وتوليها لوظيفة إشرافية بصورة خاصة.

من هذا المنطلق وعلى ضوء تزايد الاهتمام بدور المرأة في المشاركة الاجتماعية على جميع الأصعدة فقد ارتأى الباحثان ضرورة دراسة الاتجاه النفسي لعينات من المجتمع الكويتي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية على أساس أن نوعية الاتجاه تعتبر مؤشراً على أمور تتعدى المجال الوظيفي ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية التي يفترض فيها عدم التفرقة بين المرأة والرجل وإعطاء كل طرف الفرصة لتوظيف قدراته المميزة وبصورة تكاملية.

إجراءات الدراسة:

أولاً – أداة الدراسة:

على ضوء الهدف من الدراسة صمم مقياس لتحديد الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة الوظائف الإشرافية بصورة استبانة مكونة من جزأين:

اشتمل الجزء الأول على البيانات الأولية، التي تمثل متغيرات الدراسة، وهي الجنس، والحالة المدنية، والجنسية، والحالة الاجتماعية، والخبرة الوظيفية.

أما الجزء الثاني فقد شمل البنود أو العبارات التي أقرت بالاسترشاد بأدوات سابقة صممت للغرض نفسه، وملاحظات المحكمين، وأفراد من مجتمع الدراسة، حيث عرضت الأداة على (40) فرداً يمثلون مجتمع الدراسة، وذلك للتأكد من وضوح العبارات وسلامتها ومدى ارتباطها بالأبعاد موضوع الدراسة بالإضافة إلى الخبرة الشخصية والأكاديمية للباحثين.

وقد استقر الرأي على أربع وعشرين عبارة ذات مقياس خماسي، يمثل الرقم (1) المعارضة التامة، ويمثل الرقم (5) الموافقة التامة. وبعبارة أخرى، من السلبية إلى الإيجابية في الاتجاه النفسي. وقد تضمنت الأداة عبارات إيجابية وأخرى سلبية، بحيث تمثل المعارضة على العبارات السلبية في حق المرأة نوعاً من الاتجاه الإيجابي نحو شغلها للوظائف الإشرافية في المجتمع الكويتي.

وفيما يأتي نماذج لبعض العبارات من النوعين، كما وردت في أداة الدراسة:

– تستطيع المرأة التي تشغل الوظائف الإشرافية أن تتخذ قرارات العمل المناسبة.

- يسهم تولي المرأة الوظائف الإشرافية في نجاح المؤسسة وتقدمها.
- يعتبر الرجل مقارنة بالمرأة أكثر كفاءة لتولي الوظائف الإشرافية.
- تتسم المرأة التي تشغل وظيفة إشرافية بمحدودية القدرة في التعامل مع الأرقام.

واستناداً إلى عدد العبارات في الأداة فإن درجة الفرد تراوح بين 24 و120 (من المعارضة التامة إلى الموافقة التامة التي يفترض أنها تقيس الاتجاه في هذه الدراسة). وبناء عليه فقد تبنت أداة الدراسة مستويات افتراضية من منطلق التقسيم الرباعي للمقياس وهي: 24 إلى أقل من 48، و48 إلى أقل من 72، و72 إلى أقل من 96، و96 إلى 120. ضمن هذا الإطار حكم على نتيجة المجموعات المختلفة فيما يتعلق بنوعية الاتجاه النفسي ودرجته نحو تولي المرأة الوظائف الإشرافية في تنظيمات العمل المختلفة.

صدق الأداة:

تحدد صدق الأداة بطريقتين:

صدق المحكمين: من خلال عرض الأداة على ثمانية من المحكمين في كل من كلية التربية بجامعة الكويت، وكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك للوقوف على مدى صلاحية بنود الأداة لقياس ما أعدت له. ثم قام الباحثان بحساب نسبة الاتفاق بين المحكمين على مستوى كل عبارة. وراوحت النسبة المقبولة بين 75% و100%، واستبعد ما دون ذلك، أي أنه قبلت العبارات التي اتفق عليها ستة على الأقل من ثمانية محكمين.

ثبات الأداة:

حسب ثبات الأداة على عينة استطلاعية قوامها 48 فرداً يمثلون المجتمع الأصلي للدراسة، وذلك من خلال طريقتين:

أ - حساب معامل ثبات ألفا-كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث بلغ 92,. وبمتوسط حساب مقداره 78,28 وانحراف معياري مقداره 16,94.

ب - حساب معامل ثبات القسمة النصفية Split-half، حيث بلغ 81, بعد تصحيح الطول بمعادلة سبيرمان براون Spearman-Brown. ويدعو النظر في هذه الدرجات للاطمئنان إلى ثبات أداة الدراسة في قياس الاتجاه النفسي نحو شغل المرأة للوظائف الإشرافية.

ج - الاتساق الداخلي للمقياس: وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط الخطي

البسيط بين كل عبارة والدرجة الكلية، وقد راوحت القيم بين 288, و759,، وكلها دالة عند مستوى 01, (ن=278)، وهو دليل على ثبات المقياس.

ثانياً – عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (278) من الطلبة الجامعيين والعاملين بمؤسسات دولة الكويت ضمن القطاعين الحكومي والخاص موزعين وفقاً لمتغيرات الدراسة، وهي الجنس، والجنسية، والحالة الاجتماعية، والحالة المدنية، والخبرة الوظيفية. وقد اختيرت هذه العينة بطريقة عشوائية ودون تدخل من الباحثين. وجدول (1) يوضح التوزيع العددي والنسبي للعينة بحسب متغيرات الدراسة.

جدول (1)
التوزيع العددي والنسبي للعينة

الجنس	ذكر	أنثى			المجموع
العدد	140	138			278
النسبة	%50,4	%49,6			%100
الجنسية	كويتي	غير كويتي			المجموع
العدد	210	68			278
النسبة	%75,5	%24,5			%100
الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج			المجموع
العدد	135	143			278
النسبة	%48,6	%51,4			%100
الحالة المدنية	طالب	موظف قطاع حكومي	موظف قطاع أهلي		المجموع
العدد	100	118	60		278
النسبة	%36	%42,4	%21,6		%100
الخبرة الطويلة	دون خبرة	أقل من 5	5 إلى أقل من 10	10 فأكثر	المجموع
العدد	90	62	51	75	278
النسبة	%32,4	%54,3	%18,3	%27	%100

المعالجة الإحصائية:

1 – حُسِبَت المتوسطات والانحرافات المعيارية للمجموعات المختلفة التي شكلت عينة الدراسة.

2 – استخدم اختبار (ت) لتحديد الفروق بين متوسطات المجموعات الثنائية: الجنس، والجنسية والحالة الاجتماعية.

3 – استخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق بين متوسطات المجموعات الثلاثية والرباعية: الحالة المدنية والخبرة الوظيفية.

4 – استخدم تحليل التباين الثنائي لبيان أثر التفاعل بين متغيرات الدراسة فيما يتعلق باتجاهاتهم في الدراسة.

النتائج:

على ضوء التساؤلات التي تبنتها هذه الدراسة، وبعد استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة نعرض فيما يأتي نتائج الدراسة، ونوردها بحسب ترتيب تساؤلاتها.

أولاً: نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية في المجتمع الكويتي. يوضح جدول (2) المتوسط والانحراف المعياري لذلك الاتجاه.

جدول (2)
المتوسط والانحراف المعياري لاتجاهات العينة الكلية

العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
278	78,28	16,94

ويلاحظ أن درجات مفردات العينة الكلية تراوح بين 61,34 و95,22، والحد الأعلى يقترب من الدرجة القصوى للأداة، التي تراوح بين 24 و120. ويعتبر هذا مؤشراً يوحي للباحثين بأن الاتجاهات إيجابية نسبياً في اتجاه الموافقة على تولي المرأة للوظائف الإشرافية.

ثانياً: نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى كل من الجنسين وما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بينهما. يوضح جدول (3) التحليل الإحصائي للعينة على ضوء تصنيفها من حيث الجنس باستخدام اختبار (ت).

جدول (3)
اختبار (ت) لاتجاه كل من الذكور والإناث

العينة	ذكور (ن=140)		إناث (ن=138)		قيمة (ت)
	م	ع	م	ع	
الدرجة الكلية على المقياس	72,14	16,31	84,50	15,26	6,52**

** دالة عند مستوى 001,.

يتضح من جدول (3) أن كلاً من الجنسين يتبنى اتجاهاً إيجابياً نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية مع وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين الجنسين حيث كان متوسط الإناث أعلى.

ثالثاً: نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى كل من الطلبة وموظفي القطاع الحكومي وموظفي القطاع الأهلي وما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينهم. يوضح جدول (4) تحليل التباين الأحادي لتصنيف العينة بحسب الحالة المدنية.

جدول (4)
تحليل التباين الأحادي للاتجاه نحو تولي المرأة الوائف الإشرافية
بحسب الحالة المدنية لأفراد العينة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1231,996	2	615,998	2,16	غير دالة
داخل المجموعات	78199,679	275	285,400		
المجموع الكلي	79431,675	277			

يتبين من جدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات التي تمثل الحالة المدنية في اتجاهها نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية.

رابعاً: نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى الكويتيين وغير الكويتيين وما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين الفئتين. يوضح جدول (5) متوسط كل فئة والفرق الإحصائي بينهما.

جدول (5)

اختبار (ت) لمتغير الجنسية

العينة	كويتي (ن=210)		غير كويتي (ن=68)		قيمة (ت)
	م	ع	م	ع	
الدرجة الكلية على المقياس	79,39	15,93	74,76	19,49	*1,96

* دالة عند مستوى 05,.

يتبين من جدول (5) أن هناك اتجاهاً إيجابياً لدى الكويتيين وغير الكويتيين نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية وبدرجة أعلى للكويتيين. كما أن الفرق بين الفئتين دال إحصائياً عند مستوى 05,.

خامساً: نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية في حال تصنيف العينة بحسب الحالة الاجتماعية (انظر جدول 6).

جدول (6)

اختبار (ت) لمتغير الحالة الاجتماعية

العينة	متزوج (ن=143)		غير متزوج (ن=135)		قيمة (ت)
	م	ع	م	ع	
الدرجة الكلية على المقياس	79,12	17,76	77,39	10,05	,85 (غير دالة)

يوضح جدول (6) عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين في اتجاهاتهم نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية، ويشير المتوسطان على ضوء الأداة المستخدمة إلى اتجاه إيجابي نسبياً.

سادساً: نوعية الاتجاه (سلبي أو إيجابي) نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية لدى العاملين ذوي خبرات العمل المختلفة، وما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينهم، يوضح جدول (7) نتيجة هذا التحليل.

جدول (7)
تحليل التباين الأحادي لمتغير الخبرة الوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	721,633	3	240,544	,736	غير دالة
داخل المجموعات	78796,482	274	287,578		
المجموع الكلي	79518,115	277			

يتبين من جدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات التي تمثل الخبرة الوظيفية. وبالإضافة إلى المعالجات الإحصائية السابقة فقد استخدم تحليل التباين الثنائي للتفاعل بين الخبرة الوظيفية والجنس، والجنسية والجنس، والخبرة الوظيفية والجنسية، وكانت قيم (ف) للتفاعل بحسب الترتيب السابق كما يأتي: 308, – 956, – 462،، وكلها قيم غير دالة إحصائياً. وبمعنى آخر فإن التفاعل لا يحدث فرقاً في الاتجاه نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية.

مناقشة النتائج:

استهدفت الدراسة تحديد الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية في منظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي بصورة عامة للعينة كلها، وعلى ضوء متغيرات الجنس، والحالة المدنية، والحالة الاجتماعية، والخبرة الوظيفية. وقد أشارت النتائج بحسب ترتيب التساؤلات والجداول المرتبطة بها إلى:

– اتجاه إيجابي بدرجة معتدلة نسبياً لدى العينة كلها.

– اتجاه إيجابي لكل من الجنسين مع وجود فرق ذي دلالة إحصائية حيث كان متوسط الإناث أعلى.

– اتجاه إيجابي للمجموعات التي تمثل الحالة المدنية مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينها.

– اتجاه إيجابي لكل من الكويتيين وغير الكويتيين نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية مع وجود فرق ذي دلالة إحصائية حيث كان متوسط الكويتيين أعلى.

– اتجاه إيجابي للمتزوجين وغير المتزوجين مع عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بينهم.

– اتجاه إيجابي لذوي خبرات العمل المختلفة مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم.

– غياب تأثير التفاعل بين الخبرة الوظيفية والجنس، والجنسية والجنس، والخبرة الوظيفية والجنسية.

على ضوء ما سبق يمكن عزو النتائج إلى عدد من الأسباب نوجزها فيما يأتي:

1 – الاتجاه الإيجابي النسبي للعينة يعكس مجموعة متغيرات منها:

– النظرة الإيجابية تجاه عمل المرأة في المجتمع الكويتي ناتجة من الدعوة المتنامية لمساواة المرأة بالرجل، انطلاقاً من أن المرأة تشكل نصف المجتمع ودورها ضروري لتطويره، فهي تسهم بدور كبير في عملية التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي استقرار النسق القائم.

– الضرورة الاقتصادية على ضوء تزايد متطلبات الحياة العصرية تستدعي مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة والأعمال إلى جانب الرجل للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع.

– تطور التعليم وما ارتبط به من مبادئ، منها تكافؤ فرص التعليم للجنسين وما ترتب عليه من تزايد فرص تعليم الإناث وتزايد الجهود التي تهدف إلى تأهيلهن لسوق العمل.

وجدير بالذكر أن نظرة المجتمع الكويتي الإيجابية إلى المرأة بصورة عامة وإلى عملها بصورة خاصة قد نمت وتطورت مع الانفتاح الاجتماعي على المجتمعات الأخرى، وبخاصة الغربية منها عن طريق ما يعرف بالاتصال الحضاري cultural contact، ومع النهضة الحضارية وحركة التنمية في مختلف مناحي الحياة طرأ تغيير على النظرة الاجتماعية للمرأة وعلى درجة تقبل المجتمع لعملها وضرورة تبوئها للمواقع القيادية ومراكز اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة.

– الجهود المؤسسية في المجتمع تدفع نحو مشاركة المرأة بدرجة أكبر في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بل إن هناك تيارات تطالب بالحقوق السياسية للمرأة من منطلق المساواة مع الرجل، التي تضمنها الدستور الكويتي.

هذا الاتجاه الإيجابي يتبين في معظم الدراسات المذكورة في هذه الدراسة؛ حيث إنها تؤيد عمل المرأة وإن كانت تتحفظ فيما يتعلق بتوليها وظائف إشرافية أو

قيادية، نذكر منها على سبيل المثال دراسة جابر عبدالحميد وحصة فخرو (1988)، ويحيى الحداد (1981)، وبفرلي وبراون (Beverly & Brown, 1995)، ودراسة منى الغيص (1997).

2 – الاتجاه الإيجابي النسبي الأعلى من جانب المرأة مقارنة بالرجل يعكس مما لا شك فيه نظرة المرأة الإيجابية إلى نفسها، ويعكس أيضاً الثقة المتنامية بقدراتها وإمكاناتها، كما أن دافع تحقيق الذات لدى المرأة يدفعها لمحاولة الوصول إلى درجة المساواة بالرجل وإثبات وجودها من خلال أداء مهني متميز. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون الوظائف العامة في الكويت لا يفرق في المعاملة بين الذكور والإناث من حيث الدرجة الوظيفية، والراتب، والعلاوة الاجتماعية، والتدرج الوظيفي. وقد يكون لعملية التنشئة الاجتماعية دورها في إحداث التغييرات الجذرية في شخصية المرأة الكويتية المعاصرة، التي أصبحت أكثر وعياً والتزاماً للقيام بدورها الاجتماعي وبصورة بعيدة عن الاتكالية والسلبية.

وبهذا الصدد، بينت دراسة باردويك ودوفان (Bardwick & Douvan, 1971) أن البنات يكشفن عن مهارات معرفية وإدراكية متميزة مقارنة بالبنين. وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة بفرلي وبراون السابق الإشارة إليها، حيث يتبين اتجاه المرأة الإيجابي نحو توليها الوظائف القيادية. وتنحو الدراسات التالية المنحى الإيجابي نفسه: ناهد عسيران (1998)، وعلي العبدالقادر (1995)، وبثينة قنديل وأمينة كاظم (1976) وفضة الخالد (1981).

3 – وجود اتجاه أعلى نسبياً للطلبة يعكس توقعاتهم العالية وهم على مقاعد الدراسة الجامعية؛ فوجودهم في مؤسسة تعليمية مختلطة تدعم نظرتهم بالمساواة للجنسين، حيث يتساوى أعضاء هيئة التدريس من الجنسين في المكانة والنفوذ في العلاقة الأكاديمية معهم.

وقد يكون لأسلوب التنشئة الاجتماعية الذي يضطلع به غالباً الأمهات المتعلمات (غالبيتهن من العاملات في مؤسسات الدولة) أثره الإيجابي في هذا الصدد. فمن المعروف أنه كلما كان المستوى التعليمي للأم مرتفعاً أدى ذلك إلى توافر بيئة تسهم بشكل إيجابي في طريقة تفكير الأبناء، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ الآباء مواقف أكثر تقبلاً ومرونة تجاه المرأة ودورها في المجتمع، وبعداً عن

التأثر بالنظرة الاجتماعية السلبية نحو المرأة، كما هو الأمر في مواقف بعض التيارات الفكرية، ويتجسد هذا الموقف في دراسة ناهد عسيران (1989)، وعلي العبدالقادر (1995)، وأحمد مبارك (1989)، وسعود النمر (1989).

4 - يمكن أن يعزى الاتجاه الإيجابي النسبي للكويتيين مقارنة بغير الكويتيين إلى تزايد عدد العاملات في محيط العمل وإسهام ذلك في النظرة الإيجابية للمرأة، وربما ولد هذا الأمر استعداداً نفسياً من جانبهم لتقبل المرأة في الوظائف الإشرافية. كما أن هذا الاتجاه الإيجابي من جانب الكويتيين ربما يعبر عن رغبة دفينة للإناث في التطور الوظيفي، وبخاصة بالنسبة للوظائف الإشرافية العليا في المؤسسات التي تزيد نسبة الذكور فيها بدرجة ملموسة.

وفيما يتعلق بغير الكويتيين فكان المتوقع أن يكون لديه اتجاهات إيجابيات أعلى بالمقارنة بالكويتيين نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بسبب انتمائهم لمجتمعات عربية سبقت الكويت بسنوات فيما يتعلق بإفساح المجال أمام المرأة ومشاركتها للرجل في مختلف الوظائف، وربما يرجع ذلك إلى احتمال عدم أخذ الموضوع على محمل الجد أو عدم الرغبة في تولي مثل هذه المسؤوليات إما بسبب الاتجاه العام للدولة في تفضيل الكويتيين لهذه الوظائف أو أن مثل هذه الوظائف ليست ضمن أهدافهم المهنية في الكويت.

5 - قبول المرأة في الوظائف الإشرافية لم يرتق إلى المستوى المتوافق مع التقدم التقني والدعوة إلى المساواة التي تنادي بها جمعيات حقوق الإنسان في معظم دول العالم، ولكن المؤشرات تبين تزايد الأصوات التي تنادي بالمساواة وزيادة فرص المرأة لكي تتولى الوظائف الإشرافية وتسهم في صنع القرار الاجتماعي.

إن الاتجاه النسبي الذي أبرزته الدراسة الحالية يمثل مساراً تصاعدياً على ضوء المطالبة العالمية بمساواة المرأة بالرجل في المسؤوليات والامتيازات، وعلى ضوء المتغيرات المحلية المتمثلة في تزايد وجودها في مؤسسات العمل على جميع المستويات وتزايد طموحها في تحصيل العلم ومنافسة الرجل في مختلف المواقع الوظيفية، ومع أن البعض يرى أن صدور قرار منع الاختلاط في الجامعة من جانب مجلس الأمة الكويتي والرفض المتكرر لحصولها على حقوقها السياسية بمنزلة مؤشرات على تقهقر دورها الاجتماعي، إلا أن صعوبة انعزال المجتمع الكويتي عن

الثقافات والتيارات العالمية ستمهد الطريق لمواقف أكثر إيجابية ومرونة تجاه المرأة بصورة عامة ومشاركتها في الوظائف الإشرافية والقيادية بصورة خاصة. فالعالم يتحول يوماً بعد يوم إلى قرية عالمية Global Village تتقارب وتتكامل فيها مختلف الآراء والمواقف. وتفعيل مقولة «المرأة نصف المجتمع» لا يتحقق إلا من خلال مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المختلفة. وما دام الاتجاه النفسي يتكون من خلال المعايشة بأبعادها المعرفية والوجدانية والنزوعية، فإن على المجتمع توفير البيئة التي تدعم قولاً وفعلاً النظرة الإيجابية نحو المرأة ودورها التكاملي.

ومع تميز الاتجاه النفسي بالثبات النسبي فإن الطبيعة المتغيرة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات الإنسانية لها تأثيراتها على الاتجاهات المكتسبة تجاه مختلف القضايا والأحداث داخل المجتمع الواحد. هذا الأمر يتطلب القياس المستمر للاتجاهات النفسية لها للوقوف على نوعية هذه الاتجاهات، ومن ثم تبني جهود تسهم في تغيير الاتجاهات السلبية وتقوية الاتجاهات الإيجابية في القضايا التي يرى المجتمع أنها حيوية لمساره التنموي.

وقضية المرأة في مشاركتها الفعلية من خلال توليها الوظائف الإشرافية أو القيادية لا تعتبر استثناء في هذا الإطار، ومن ثم فإن قياس الاتجاه النفسي نحو مساهمتها الاجتماعية من وقت إلى آخر أمر لا ينبغي التقليل من شأنه، وهذا في حد ذاته يجسد اهتمام المجتمع بعنصره البشري من الجنسين.

المصادر:

أحمد مبارك (1989). اتجاهات طلاب وطالبات كلية التربية الأساسية نحو عمل المرأة في المجتمع الكويتي. **دراسات تربوية**، 4 (19): 98–129.

بثينة قنديل، وأمينة كاظم (1976). **اتجاهات الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

جابر عبدالحميد، وحصة فخرو (1988). تغير اتجاهات الشباب القطري نحو مركز المرأة في المجتمع خلال سنوات عشر من 1977–1987. **حولية كلية التربية**، 6 (6).

جهينة العيسى (1988). نظرة المرأة العاملة لذاتها: النموذج القطري. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 8 (32): 79–105.

حسن علي حسن (1989). المرأة ودافعية الإنجاز: دراسة نفسية مقارنة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 17 (2): 19–31.

حمدي عبداللطيف (1988). أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 16 (3): 119–137.

سعود النمر (1989). اتجاهات الطالبة السعودية في جامعة الملك سعود نحو العمل. **مجلة معهد الإدارة العامة**، 16 (61): 42-45.

سلوى العمار (1982). أثر التعليم في الاتجاهات نحو عمل المرأة السعودية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 117-145.

عبدالمنعم شحاتة (1999). المرأة العاملة في المجال الأكاديمي كما يراها زملاؤها. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (1): 73-87.

عبدالوهاب الظفيري (1996). دراسة ميدانية لاستطلاع رأي المرأة الكويتية في مجال العمل خارج المنزل. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 21 (80)، 69-100.

علي العبدالقادر (1995). اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 23 (1): 113-151.

فضة الخالد (1981). المرأة والتنمية في الثمانينيات. المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، مارس 28-31.

محمد برهوم (1977). مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 5 (1): 7-36.

منى الغيص (1997). تحليل الضغوط التنظيمية التي تتعرض لها القيادات الإدارية من السيدات في الجهاز الإداري الحكومي: دراسة تحليلية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 22 (85): 37-68.

ناصف عبدالخالق (1981). دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 9 (4): 7-37.

ناهد عسيران (1989). صورة المرأة في المجتمع البحريني: دراسة لاتجاهات طالبات جامعة البحرين. المؤتمر الإقليمي الخامس للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، مارس 8-13.

وزارة التخطيط (1998). **إحصاءات العاملين بالقطاع الحكومي**. ج1.

يحيى الحداد (1982). العقبات التي تعوق تقدم المرأة الكويتية نحو دورها في إدارة التنمية. المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، مارس 28-31.

Alonzo, V. (1996). Are women more motivated? *Incentive*, 10 (1): 22-23.

Bardwick, M., & Douvan, E. (1971). Ambivalence the socialization of women. in V. Gronnick & B. Morgan. *Woman in sexist socitey: Studies in power and powerlessness*. New York: Basic Books.

Bass, B. (1971). Male managers attitudes toward working women. *American Behavioral Scientist*, 15 (2): 77-83.

Beverly, J., & Brown, G. (1995). Constructing a feminist - Inclusive theory of leadership presented at the Amnnual Meeting of the American Educational Research Association, (San Francisco: C.A. April 18-22).

Bierema, L. (1996). How executive women learn corporate culture. *Human Resource Development Quarterly*, 7 (3) Summer: 145-163.

Fierman. J. (1990). Why women still don't hit the top. *Fortune*, July.

Gutek, B., & Cohen, A. (1996). Reactions to perceived sex discrimination *Human Relations,* 49 (6): 791-831.

Haskin, K. (1995). The principal's role in participatory management. Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, San Francisco, Ca. April 18-22.

Horner, M. (1974). Fail: Bright women *Psychology Today,* 3 (6): 306-307.

Moss. J., & Jensrud Q. (1995). Gender, leadership, and vocational education *Journal of Industrial - Teacher Education,* 33 (1): 6-23.

Powell, G. (1990). One more time: Do female and male managers differ? *Academy of Management Executives,* August 69-74.

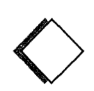
Robbins, S. (1997). *Essential of organizational behavior*. Upper Saddle River NJ: Prentice - Hall Inc. 5th ed.

Schein, V. (1973). The relationship between sex role steroeotypes and requisite management characteristics. *Journal of Applied Psychology,* 57: 95-100.

Whitecraft, C., & Williams, M. (1990). Gender differences and public sector manager women perceptions of equality in state govern. Paper presented at the International Communication Association Convention. Ireland: Dublin: June 24-25.

قدم في فبراير 2002

أجيز في فبراير 2003



عشوائية طريقة اختزال الخلايا في تعميم الخرائط الشبكية، وطريقة مقترحة جديدة

علي بن معاضه الغامدي*

ملخص: تتناول هذه الدراسة عشوائية الطريقة التقليدية المستخدمة في تقليص البيانات (عدداً) في نظام المعلومات الجغرافية – النظام الشبكي (GIS-Raster Approach)، والمسماة «اختزال الخلايا» (Pixel Thinning). وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعد طريقة سهلة ومباشرة الاستخدام في كثير من نظم المعلومات الجغرافية، وبخاصة في تقليص البيانات النوعية الثنائية، فإنها لا تعد ملائمة من الناحية الخرائطية في الحفاظ على شخصية الظواهر الأصلية ولا سيما عند المستويات العليا من التعميم. وتقدم الدراسة أيضاً طريقة جديدة تأخذ هذه القرينة في الاعتبار، سُمّيت «تصنيف الخلايا المتوسطة» (Pixel-Averaged Classification). وبينت النتائج البصرية والرقمية جدوى هذه الطريقة المقترحة، وذلك من خلال التطبيق على شكلين من أشكال الترتيب المكاني للظواهر. وتوصي الدراسة بأهمية إجراء المزيد من تقويم البرمجيات (Algorithms) الخاصة بالتعميم الخرائطي وتقديم حلول تأخذ القرينة الخرائطية (Cartographic Context) في الاعتبار أثناء التطبيق.

المصطلحات الأساسية: التعميم الخرائطي، اختزال الخلايا، دمج الخلايا، تصنيف الخلايا المتوسطة، شخصية الظاهرة الرئيسة.

مقدمة:

على الرغم من صعوبة ترجمة عمليات التعميم الخرائطية التقليدية أو تقنينها إلى طرق موضوعية علمية (objective)، فإن كثيرا من برامج نظم المعلومات الجغرافية تضم بعض الطرق الموضوعية التي تقوم آلياً بتنفيذ مهمة من مهام التعميم الخرائطي. لكن المشكلة أنه حتى تلك الطرق لا تزال تقوم على معرفة

* قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

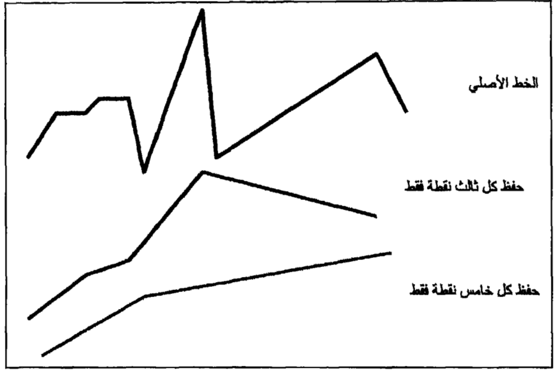
خرائطية محدودة، أو أنها لم تُطور لتتجنب القصور في الأداء. ومن هذه الطرق، طريقة تقليص البيانات (Reduction) بطريقة حذف كل (س) من عناصر البيانات أو اختياره وحذف باقي العناصر. ومع أن الباحثين يؤكدون في مجملهم أن هذه الطريقة تعد ملائمة لتقليص البيانات أكثر من عملها كطريقة في التعميم في المجال المرئي (Perceptual Realm)؛ أي لأغراض بصرية حيث تكون النتيجة مرئية بالعين عند المقياس، غير أنها عملية يعيبها القصور في احتوائها على قرينة التعميم الخرائطي المعقدة الخاصة بالعلاقات بين نوع الظواهر والمقياس والهدف من الخريطة.

طريقة الحذف والإبقاء هذه تعد طريقة عشوائية؛ ذلك أنها لا تأخذ في الحسبان – على الأقل – الحفاظ على شكل الظاهرة أو السمة أو الشخصية البارزة للظاهرة. فالعملية تقوم على اختيار، مثل اختيار العينة العشوائي، ومن ثم لا تمثل الظاهرة الأصلية تمثيلاً صادقاً. ففي شكل (1) نجد أن الخط الأصلي ممثل بعشر نقط، والموقع النسبي لكل نقطة هو المهم هنا، بحيث تؤلف هذه المواقع شكل الخط أو شخصيته، فإذا قُلص عدد النقط بطريقةالحذف هذه، فسوف نجد أن شكل الخط لم يُحافظ عليه سواء عند المرحلة الأولى التي أُبقي على كل ثالث نقطة أو عند المرحلة الثانية التي أبقي على كل خامس نقطة. لهذا فحذف البيانات بهذه الطريقة لا يضمن الحفاظ على الهوية أو السمة البارزة للظاهرة قيد التعميم (Laurini & Thompson, 1992). والشكل (1) يبين عشوائية الطريقة بصفة عامة كما هو مألوف في التمثيل الخطي (Vector Representation)، بيد أن الفكرة هي ذاتها في التمثيل الشبكي (Raster Representation)، إذ إن الخلية هنا تقوم مقام النقطة. طريقة الحذف العشوائي المطبقة على التمثيل الشبكي تعرف بأسماء تختلف من برنامج إلى آخر، وتسمى في برنامج إدريسي (Eastman, 1997) بما يمكن ترجمته إلى: اختزال الخلايا (Pixel Thinning)؛ بمعنى تقليصها (عدداً). والطريقة تقوم على الإبقاء على كل (n) خلية من خلايا الأعمدة وخلايا الصفوف (Pixel Columns & Rows)، وحذف الباقي من الخلايا، وسيأتي شرح ذلك لاحقاً. هذه الطريقة يمكن بالطبع أن تنتج شكلاً معمماً قد يقارب الشكل الأصلي، وقد لا يقاربه بل يشوهه؛ فالعملية تعتمد على المصادفة والاحتمالية.

ولما كان التطور في الخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية لم يصل إلى حل في قضية التعميم الآلي بعد (بمعنى تحقيقه)، والحاجة إلى خرائط معممة لا تزال قائمة، فإن تقويم الموجود من البرمجيات (Algorithms) والبرامج (Software)

الخاصة بالتعميم يعد ضرورة، وبخاصة أنه ليس كل من تعامل مع تحليل قواعد البيانات على دراية بالأسس الخرائطية الخاصة بالتعميم ومدى ملاءمة قواعد البيانات لمقاييس الرسم، لهذا فالدراسة الحالية تهدف إلى تطبيق طريقة اختزال الخلايا على بيانات خرائطية لتعميمها إلى مستويات مختلفة ومقارنتها بطريقة مقترحة صممت لتجنب عشوائية الطريقة الأولى، ولا سيما عند التعميم إلى درجات عالية حيث يبدو تأثير العشوائية أكثر وضوحاً، وتبدأ شخصية الظاهرة بالاختفاء أو تنعدم تماماً.

وتجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى أنه لا بد من التفريق بين عملية التعميم الخرائطي التي تأخذ في الحسبان عديداً من الأمور الخاصة بالمقياس وموضوع الخريطة وعلاقات الظواهر فيما بينها أثناء عمليات التعميم نفسها، وبين عملية واحدة فقط من عمليات التعميم مثل هذه العملية التي هي قيد الدراسة الحالية، والتي تقوم بتقليص البيانات بمنأى عن أي قرينة مما تقدم ذكره. فمعلوم أن عمليات التعميم عديدة، منها التبسيط، والصقل، والحذف، والإسقاط، والدمج، والتصنيف، والمبالغة أو التكبير وغيرها (انظر على سبيل المثال: Keates, 1989; McMaster & Shea, 1992).



شكل (1): عشوائية طريقة تقليص البيانات بوساطة حفظ كل عنصر من البيانات بعد كل عدد معين يحدده المحلل أو المستخدم للبيانات الخرائطية

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية فهم عمليات التعميم الخرائطي فإن الأبحاث اتجهت إلى مجالات أخرى غير التعميم. وعلى الرغم من وجود دراسات في بداية التسعينيات الميلادية، فإن أشهرها – وهي تعد قريبة من هذه الدراسة – دراسة قدمها مولر، وزيشن (Muller & Zeshen, 1992)، وفيها قدم الباحثان طريقة لتعميم الظواهر المساحية مثل البحيرات والغابات وغيرهما. وهي طريقة خاصة بالخرائط ذات الشكل الخطي (Vector maps)، ويقوم التعميم فيها على أسس هندسية، أي أن بقاء الظواهر على أشكالها أو تغييرها أو زيادتها مبني على تنافسها هندسياً في المكان أثناء عرضها عند المقياس المشتق. وبما أن الطريقة تتكون من مجموعة عمليات ثانوية فإنها تعمل في شكل مرحلي (Stepwise) وبرمجي (Algorithmic). أما العمليات فتشتمل: إعداد البيانات، زيادة المساحة وتقليصها، والحذف، وإعادة والاختيار، والدمج، والإزاحة، وتصحيح سير العمل وضمانه، والصقل وتنقيص البيانات.

أما المتطلبات التي وجّهت العملية فهي:

(1) تأكيد المساحات الأكبر للظواهر على حساب المساحات الأصغر.

(2) المحافظة على العلاقة بين الشكل والمجموعة.

(3) الحفاظ على سلامة الربط البنائي (Topology).

(4) إزاحة تفاضلية بحسب مساحة الظاهرة.

وهذه المتطلبات في مجملها مستوحاة من اقتراحات بيرتن (Bertin, 1983) الخاصة بتعميم مثل هذا النوع من الظواهر التي تؤكد الحفاظ على التوزيع المكاني للظواهر. إن عدم المحافظة على شكل الظاهرة الذي يعطيها سمتها أو شخصيتها والمحافظة على التوزيع النسبي المكاني للظاهرة أثناء عملية التعميم يعد عملاً غير مقبول خرائطياً، وعليه فإن فشل أي عملية تعميم أو نجاحها يحدد على هذا الأساس مهما كانت بسيطة أو معقدة في فكرتها وعملها.

الجدير بالذكر أن هناك برنامجين خاصين بالتعميم الخرائطي قُدِّما في بداية التسعينيات، بحيث يمكن إجراء عمليات مثل التبسيط، والحذف، والدمج والإزاحة وغيرها، وذلك بإشراف مباشر من مشغل (خرائطي)، أما البرنامج الأول فهو: CHANGE (Powitz & Schmidt, 1992)، ويقوم بعمليات محدودة، وإجراء تحويل خاص بالخرائط التفصيلية الكدسترالية والطبوغرافية الكبيرة. أما البرنامج الثاني فهو أكثر كفاءة من ناحية قدرته على إجراء العمليات العديدة في التعميم، ويسمى:

(Lee, 1992) MGE Map Generalizer. وهذا البرنامج أشبه بنموذج آلي للتعميم اليدوي يقوم على التفاعل من قبل المستخدم الذي يفترض أن يكون خرائطياً متمرساً. الغريب أن هذا البرنامج لم يلق رواجاً على الرغم من شموليته في تنفيذ كثير من عمليات التعميم. (هذه كانت الخطوة الأولى في طريق التعميم الآلي المتكامل، ومع تطور العمليات الخرائطية وعدم وجود دراسات مستفيضة لجميع العمليات والعلاقات المتبادلة بينها، سيظل فهم عملية التعميم ثم ترجمتها أو تقنينها (Formalising) هدفاً صعب التحقيق).

قدم فان أوسترون (Van Oosterom, 1995) فكرة جديدة لتعميم الخرائط المساحية، سماها تسلسل التجزئة النطاقية أو المساحية (Area Partitioning Hierarchy). هنا يقوم تركيب البيانات على ما أسماه بتركيب البيانات التفاعلي (Van Oosterom, 1989, 1991, 1993, Reactive Data Structure)، حيث يأخذ البعد المساحي للظاهرة الأهمية الكبرى على إبقاء الظواهر عند التعميم أو تقليصها أو حذفها. لكن ما دامت البيانات تقوم على التركيب الهرمي مثل BLG-tree و GAP-TDRee فإن الخريطة الأصلية تعمم بحيث لا يحدث تكرار أو تنشأ بيانات فائضة (Redundant Data)؛ بمعنى يحدث قاعدة بيانات ثابتة للخريطة المعممة. فالطريقة تقوم آلياً بتقسيم الخريطة إلى مناطق، وتعطي كل منطقة أهمية بحسب الحجم، ثم عند طلب مقياس معين أو العرض على الشاشة تظهر المناطق الملائمة للمقياس المطلوب. هذه الطرق وغيرها لم تجد تطبيقاً ولختبارات تجريبية واسعة، مما أثر سلباً في فهم التعميم الخرائطي وتقنينه.

ولقد قدم مولينار (Molenaar, 1998) أربع خطوات رئيسة في تعميم قواعد البيانات المكانية، وذلك من منظور نمذجة الأهداف الموجهة (Object oriented modeling). الخطوة الأولى: لختيار أو تحديد الأهداف (الظواهر) التي ستمثل عند المقياس المشتق. ويعتمد هذا الاختيار على البيانات الوصفية للأهداف. الثانية: حذف باقي الأهداف التي لن تمثل. الثالثة: دمج الأهداف المساحية التي لن تمثل بصورة منفصلة. الرابعة: إعادة تصنيف الأهداف المعممة. التعميم بطريقة الأهداف الموجهة تأخذ في الحسبان صفات (Attributes) وسلوك (Behavior) الظواهر. وفي ظل هذا المفهوم ومفهوم التركيب الهرمي – كما تقدم أعلاه – اقترح مولينار أربع طرق لتنفيذ الخطوات السابقة، وتشمل: 1 – التعميم الموجه بعامل درجة الوضوح الهندسية. 2– التعميم الموجه بعامل الفئة. 3– التعميم الوظيفي. 4– التعميم التركيبي.

منهج الدراسة:

طريقة اختزال الخلايا (Pixel Thinning) في برنامج إدريسي (IDRISI):

تقوم الطريقة على أساس اختيار خلية معينة من صف وعمود بمقدار (n) يحدده المستخدم. وهي طريقة لتقليص عدد الخلايا من خلال واجهة (Interface) يحدد عليها المستخدم معامل أو مقدار التقليص الخاص بالأعمدة والصفوف، إضافة إلى تحديد المصدر أو الخريطة التي يراد تعميمها أو تقليصها وتحديد اسم للخريطة المنتجة. فإذا حدد المستخدم معامل التقليص ليكون مثلاً (2) في خانة الأعمدة وخانة الصفوف، فإن الخلايا ستقلص بمقدار 75%، وذلك لأن ثاني خلية من كل عمود وكل ثاني خلية من الصفوف ستبقى وستحذف باقي الخلايا. فكل 2×2 من الخلايا يساوي 4 خلايا، لذا تُختار خلية واحدة فقط وتحذف باقي الخلايا. يتضح أن التقليص ينتج بناء على التصغير المساحي عند تغيير المقياس؛ بمعنى أن المساحة عند المقياس المشتق تساوي ربع المساحة عند المقياس السابق الأصلي. وبناء على المثال، نجد أن كل خلية في الخريطة المعممة تمثل أربع خلايا في الخريطة الأصلية. ويبين الشكل (2) كيف أن الخريطة الأصلية (أعلى الشكل) ممثلة بـ 8 خلايا طول (عمود) × 8 خلايا عرض (صف)، عممت بمقدار 2×2 فأنتجت 4 خلايا طول × 4 خلايا عرض.

الطريقة المقترحة: تصنيف الخلايا المتوسطة (Pixel-Averaged Classification):

تقوم الفكرة الرئيسة للطريقة المقترحة على استخدام معدل مجموع قيم الخلايا الناتج بعد التقليص ثم إعادة تصنيفها إلى قيمتين: (1) و(0)، وهما القيمتان الخاصتان بالخرائط النوعية الثنائية (Boolean Maps). والناتج من الخرائط النوعية حينما تعمم بطريقة المعدل – وهي طريقة أخرى موجودة في برنامج IDRISI، تسمى دمج الخلايا (Pixel Aggreagation) – تكون قيم الخلايا متفاوتة بالطبع بين (0) و(1)، وهنا لا تعد ثنائية (أي إما (1) أو (0)). نجد أنه على سبيل المثال – عند المستوى الأول من التقليص (2×2) تراوح قيم الخلايا:

$$(1 \quad 0.75 \quad 0.50 \quad 0.25 \quad 0)$$

فالخلايا التي قيمها (0) أو (1) تعني التأكد المطلق أن الظاهرة توجد في المكان عندما تكون القيمة (1) ولا توجد عندما تكون (0). أما القيم البينية فتدل على مقدار التأكد (Certainty) بالنسبة لحساب القرب أو البعد من القيمتين. فواضح أنه كلما كانت القيم قريبة من (1)، دل ذلك على زيادة الاحتمالية أو التأكد من وجود الظاهرة،

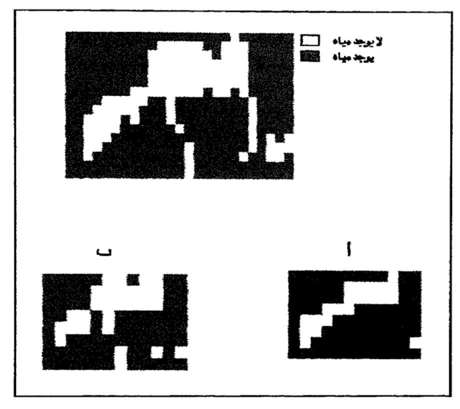
والعكس صحيح. إذاً، فالخريطة الأصلية تعمم لتصبح بحدود انتقالية (Fuzzy Boundaries) في النظام الشبكي، أو كما هو معروف في الواقع والدراسات الجغرافية، بالمنطقة الانتقالية ين إقليمين أو منطقتين.

وفي أي مستوى آخر من التعميم، تزيد قيم الخلايا وتنقص بين الصفر والواحد، بحسب عدد الخلايا المحسوبة في التقليص. فإذا كان التقليص للمستوى الثاني، فإن المعامل يكون بالطبع 4×4؛ بمعنى كل 16 خلية في المستوى الأساسي أو الخريطة الأصلية ستقلص لتكون خلية واحدة. وعلى هذا فإن أقل قيمة للخلية الواحدة بعد الدمج ستكون (بعد الصفر طبعاً) 0.0625 (1/16). ولتوضيح المثال أكثر، فإن قيمة 0.50 مثلاً، تعني أن قيمة الخلية هذه هي معدل 16 خلية، 8 خلايا، في كل خلية منها قيمة 1، وتحمل كل خلية من الخلايا الباقية قيمة 0.

أما عملية التصنيف (الموجهة إلى الحدود) فإنها تقوم على مبدأ عملي وهو أن كل القيم من (0) إلى أقل من (0.50) تأخذ قيمة (0)، ومن (0.50) إلى (1) ستأخذ الخلايا قيمة (1). هذا التصنيف يعد، على الأقل من الناحية العملية، أكثر قبولاً منطقياً، لأن هذا سيضمن التوازن في تمثيل المنطقتين الرئيستين (0 و 1)، وخرائطياً، لأن العملية لا تقوم على الاختيار العشوائي الذي تقوم عليه طريقة اختزال الخلايا.

ولتوضيح الفكرة عملياً، يبين شكل (2) كيف أن الخريطة الأصلية (أعلى) عممت بطريقة اختزال الخلايا (خريطة ب)، وطريقة تصنيف الخلايا المتوسطة (خريطة أ). يبين الشكل كيف أن السمة البارزة أو شخصية الظاهرة في الخريطة الأصل تظهر أقل تمثيلاً في الخريطة المعممة بالطريقة الأولى مقارنة بالخريطة المعممة بالطريقة الثانية (خريطة أ). فيبدو واضحاً كيف أن شخصية الظاهرة قد حفظت، بينما حذفت بعض الأجزاء التي تعد أقل أهمية.

إذاً، فكرة الطريقة المقترحة وعملها يقومان على أساس مبدأ إعادة تصنيف خريطة تمثل منقطتين رئيستين (1) و(0)، وبينهما مناطق انتقالية (Fuzzy Zones)، فتبقى المهمة بعدئذ تقسيم المنطقة الانتقالية هذه إلى قسمين رئيسين، أحدهما باتجاه المنطقة الرئيسة الأولى (1) والأخرى باتجاه المنطقة الرئيسة الثانية (0). هذه الفكرة ستضمن الحصول على نتائج أفضل تحفظ شخصية الظاهرة عند التعميم إلى مستويات عالية.



شكل (2): عمل طريقة اختزال الخلايا (ب) Pixel Thinning والطريقة المقترحة (أ) (تصنيف الخلايا المتوسطة Pixel-Averaged Classification) في التعميم الخرائطي

طرق التقويم:

عند تقويم العمل الخرائطي، لا بد من إجراء تقويم نوعي (Qualitative Evaluation)، بالتقويم البصري. إن تحديد مقدار الاختلاف بين شكلين تقرره العين أولاً، لهذا لا يزال التقويم البصري هو الأساس في الحكم على العمليات الخرائطية الخاصة بالتعميم. وعلى هذا ستقوم النتائج في هذه الدراسة بصرياً بناءً على التغير في شخصية الظواهر الأصلية وسماتها عن تلك المعممة.

أما التقويم الكمي (Quantitative Evaluation) فمن الممكن قياس مدى ترابط السطح الممثل بعناصر الخريطة. فمن الناحية الإحصائية يمكن قياس مدى تجانس السطح في التمثيل الشبكي من واقع الارتباط المكاني لقيم الخلايا (أي تأثير القرب والبعد المكاني على قيم الخلايا). لذا يمكن تقديم مؤشر (Index) يدل على مدى تشابه كل خلية مع الأخرى. فكلما زاد التشابه دل ذلك على تجانس السطح لتصل قيمة المؤشر إلى (+1) وذلك كأقصى مدى للتجانس، ويحدث ذلك عندما تكون الخلايا متشابهة تماماً، والعكس صحيح عندما يكون السطح مضرساً (Fractured)،

فإن القيمة تكون (−1) في حال الخلايا غير المتشابهة تماماً. أما عندما تقترب القيمة من (0) فإن السطح يكون قريباً إلى العشوائية. لذا، فإن التقويم الكمي هنا سيُبنى على مؤشر معامل الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لقياس الترتيب المكاني (Spatial Arrangement) ومدى التغير فيه.

معامل الارتباط الذاتي (كما هو مطبق في برنامج IDRISI) يحسب التغير (Shift) المسافي – الاتجاهي الأول، (First Lag)، كما يمكن إيجاد المؤشر لتغير ثان وثالث ورابع وهكذا. فالتحرك الأول للخريطة الأصلية، والخريطة المعممة في المستوى الأول (تعميم بمقدار 2×2 خلية) ستقوّم بالتغير الثاني (Second Lag) والخريطة المعممة الثانية (تعميم بمقدار 4×4 خلية) ستقوّم بالتغير الرابع (Fourth Lag)، وهكذا، فالتغير مربوط بمقدار أو معامل التعميم، فقياس معامل الارتباط الذاتي للخريطة الأصلية للتحرك الثاني مثلاً يستلزم إجراء تقليص أو تعميم للخريطة إلى مستوى بمقدار تعميم (2×2).

ومعامل الارتباط الذاتي المستخدم هنا فقط لقياس الاختلاف في الترتيب المكاني في الخرائط المعممة بالطريقتين (اختزال الخلايا وتصنيف الخلايا المتوسطة)، بهدف قياس العشوائية؛ إذ يفترض، من الناحية النظرية على الأقل، أن الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا سوف تنتج مؤشراً يكون أقرب إلى قيمة (0) الدالة على العشوائية مقارنة بالمؤشر الناتج من طريقة تصنيف الخلايا المتوسطة. كما تقدم ذكره، بسبب أن الطريقة الأولى تقوم أساساً على عملية منظمة لكنها عشوائية فيما يتعلق بالحفاظ على شخصية الظاهرة أو الظواهر عند الدرجات العليا من التعميم. وهذا عكس الطريقة المقترحة التي يفترض أنها ستحافظ على هوية الظواهر كما في الخريطة الأصلية، ومن ثم يقل أو ينعدم التبعثر (المكاني) للخلايا.

البيانات المستخدمة:

اختيرت خريطتان تمثلان نوعين أو شكلين من أشكال الترتيب المكاني للظواهر، وعلى هذين الشكلين من التوزيع المكاني ستطبق الطريقتان. وما دامت البيانات يمكن أن تكون لأي منطقة دراسة فقد اقتصر التحليل على البيانات المزودة بالبرنامج (IDRISI)، حيث ستفي بالغرض. أما الخريطة الأولى فهي لمنطقة محدودة تمثل فيضاناً لنهر السنغال في جزء من موريتانيا، وأهمية هذه الخريطة للدراسة أنها تبين شكلاً أساسياً واحداً للظاهرة، وهو الجزء ذو اللون الداكن الأكبر، في حين يوجد ما يشبه روافد فرعية تعد أجزاء ثانوية لشكل الظاهرة الرئيس. أما

الخريطة الثانية فهي تمثل منطقة تشمل مسطحات مائية يتخللها مناطق جافة متناثرة. ويمكن أن يستنتج من الخريطة سمات بارزة لأشكال هذه المناطق الجافة من ناحية الحجم والترتيب. والمنطقة تقع في ويستبرو WESTBORO بولاية ماساتشوستس Massachusetts في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية.

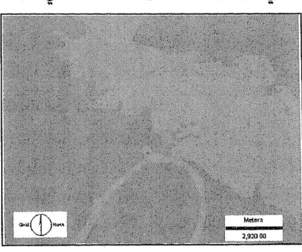
مقياس الرسم:

تستخدم – عادة – المقارنة لخرائط معممة مع الخريطة الأصل على مقياس رسم موحد؛ لكي يمكن ملاحظة مدى الاختلاف والتطابق بين الظواهر. وكون الخريطة الأصل عممت لتلائم مقاييس مضاعفة للمقياس الأصلي، فإن العرض على أحد هذه المقاييس بالذات ليس ضرورياً بقدر ما يكون الهدف المقارنة على مقياس معين يمكن به ملاحظة الظواهر الموجودة على الخريطة الأصلية والمعممة بما تسمح به ظروف العرض والحدود المفروضة أو القيود الخاصة بحجم ورق الدراسة في حدود (A4). وقد عرضت الخريطتان الأصليتان بمقياس أكبر قليلاً من الخرائط المعممة، في حين عرضت الخرائط المعممة بمقياس أو حجم واحد تقريباً.

النتائج:

الخريطة الأولى (الأشكال من 3 إلى 8):

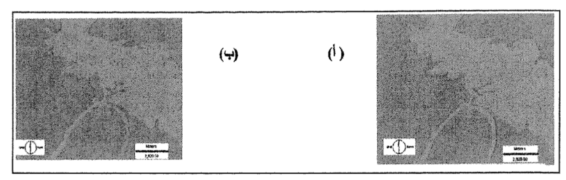
تبدو الخريطة الأصلية الأولى في شكل (3)، ويبدو واضحاً أن هناك جزءاً أساسياً من الظاهرة (الفيضان) يقع في الجزء الأيمن الأعلى من الخريطة، حيث يمثل مجرى أساسياً للمياه أو منطقة كبيرة للفيضان، في حين يوجد مجريان متصلان في الجزء الأسفل من الخريطة، ويمثلان الجزء الأقل أهمية من شخصية الظاهرة. لقد حُسب معامل الارتباط الذاتي (بطريقة KING)، فكان 0.9822 وذلك للتغير الأول (First Lag) (جدول 1).



شكل 3: الخريطة الأصلية لمنطقة الدراسة الأولى، تمثل منطقة فيضان (باللون الداكن)

المستوى الأول من التعميم (شكل 4):

لا يبدو أن هناك فروقاً بصرية بين الخريطتين؛ «الخريطة الأولى (أ) معممة بوساطة تصنيف الخلايا المتوسطة، والخريطة الثانية (ب)



شكل 4: الخرائط المعممة للمستوى الأول (منطقة الدراسة الأولى). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة)، (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

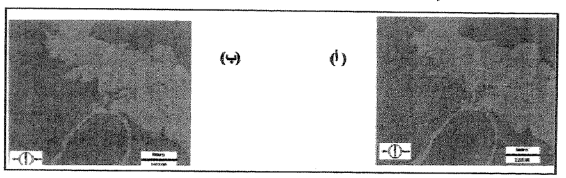
معممة بوساطة اختزال الخلايا». أهمية التعميم هنا تكمن في تقليص البيانات إلى 75%، أكثر منها في إحداث تغير في شكل الظواهر، وهذا مقبول خرائطياً عند هذا المستوى من التعميم. أما من ناحية التقويم الكمي، فإنه في حين كانت قيمة معامل الارتباط الذاتي 0.9602 للخريطة (أ)، كان المعامل للخريطة (ب) 0.9576. فعلى الرغم من زيادة المؤشرين (بالنسبة للواحد الصحيح)، فإن الخريطة (أ) المعممة بالطريقة المقترحة أقرب إلى الخريطة الأصلية مقارنة بالخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا. هذه النتيجة تعد منطقية مع النتيجة البصرية، حيث إن الاختلاف طفيف، مع أنها – رقمياً – لمصلحة الطريقة المقترحة.

جدول (1)
تعميم الخريطة الأولى بطريقة اختزال الخلايا وطريقة تصنيف الخلايا المتوسطة

الخريطة	معامل تقليص الخلايا	معامل الارتباط الذاتي		أعداد الخلايا	نسبة التقليص %
الأصلية	–	0.9822		406 × 510	–
المستوى الأول	2 × 2	خريطة (أ)	خريطة (ب)	203 × 255	75
		0.9602	0.9596		
المستوى الثاني	4 × 4	0.9207	0.9196	101 × 127	93.81
المستوى الثالث	8 × 8	0.8688	0.8489	50 × 63	98.48
المستوى الرابع	16 × 16	0.7831	0.7645	25 × 31	99.996
المستوى الخامس	32 × 32	0.7327	0.6339	12 × 15	99.9991

المستوى الثاني من التعميم (شكل 5):

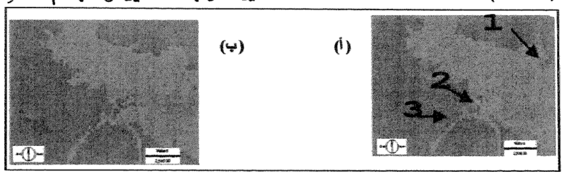
لا توجد فروق مهمة واضحة يمكن التقاطها بالعين بين الخريطتين في شكل (5). غير أن مؤشر الارتباط الذاتي كان أعلى للخريطة المعممة بطريقة تصنيف الخلايا المتوسطة (خريطة أ)؛ إذ كان 0.9207 مقارنة بمؤشر الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا، إذ كان 0.9196. النتيجة الرقمية تؤكد بالطبع أفضلية الطريقة المقترحة للتعميم.



شكل 5: الخرائط المعممة للمستوى الثاني (منطقة الدراسة الأولى). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

المستوى الثالث من التعميم (شكل 6):

يوضح هذا المستوى أن بعض سمات الظاهرة قد حذف وبعضها الآخر قلص أو تغير. ففي شكل (6) ترى ثلاثة أماكن يمكن مقارنتها؛ فعند الجزء المعلّم (1) والجزء (3) نجد أن شكل الظاهرة قد حفظ، وذلك بوساطة الطريقة المقترحة (خريطة أ). بالمقابل نجد هذه السمات قد تغيرت أو بدأت تتغير، ولكنها لم تختفِ

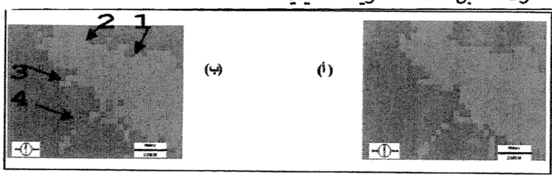


شكل 6: الخرائط المعممة للمستوى الثالث (منطقة الدراسة الأولى). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

في الخريطة (ب)، المعممة بوساطة طريقة اختزال الخلايا. وبناء على ذلك فإن النتيجة البصرية تكون لمصلحة الطريقة المقترحة. يؤكد ذلك النتيجة الرقمية، حيث كان معامل الارتباط 0.8588 للطريقة المقترحة، و0.8489 للطريقة التقليدية أو طريقة اختزال الخلايا.

المستوى الرابع من التعميم (شكل 7):

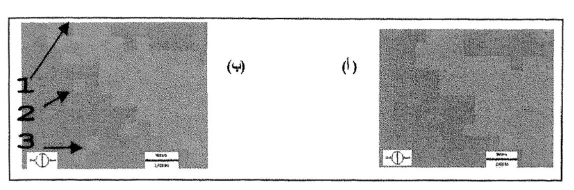
عند هذا المستوى يتضح أن التذبذبات – العشوائية – في الخريطة (ب) تظهر أكثر منها في الخريطة (أ)؛ ففي الخريطة (ب)، بدأت شخصية الظاهرة الرئيسة تتشكل على حساب السمات الصغيرة التي تعد أقل أهمية، بل إن بعض تلك السمات، وبخاصة عند (4) قد حفظت بشكل أفضل بوساطة الطريقة المقترحة. وما دامت هذه التذبذبات تعني التشويش والعشوائية، فإن شكل الظاهرة المنتج بوساطة الطريقة المقترحة يعد أفضل، كما يبدو من مقارنة الأجزاء 1، 2، 3، 4 على الخريطتين. أما معامل الارتباط الذاتي فيؤكد هذه النتيجة، حيث كان 0.7831 للطريقة المقترحة مقابل 0.7645 للطريقة التقليدية.



شكل 7: الخرائط المعممة للمستوى الرابع (منطقة الدراسة الأولى). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

المستوى الخامس من التعميم (شكل 8):

عند هذا المستوى الأخير يظهر بوضوح الفرق في الأداء بين الطريقتين؛ فتبدو الخريطة (أ) أفضل بكثير من الخريطة (ب)، ذلك أن شخصية الظاهرة الرئيسة قد حفظت على حساب السمات الصغيرة التي تعد أقل أهمية. ويدعم هذه النتيجة معامل الارتباط، حيث كان 0.7327 للطريقة المقترحة و0.6339 للطريقة التقليدية. لهذا فتعميم الطريقة المقترحة يعد الأفضل حيث إن تماسك الظاهرة يبدو واضحاً، وهذا ما يفترض أن يحدث عند المستويات العليا من التعميم.

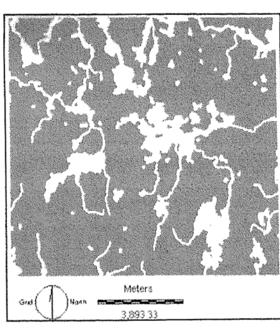


شكل 8: الخرائط المعممة للمستوى الرابع (منطقة الدراسة الأولى). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

تعميم الخريطة الثانية (الأشكال من 9-14):

الخريطة الأصل (شكل 9):

تبدو المنطقة مغطاة بالمياه، حيث يمثل اللون الداكن عوائق مائية، في حين يمثل اللون الأبيض مناطق لا يوجد فيها عوائق مائية. وكما يبين الشكل، فالمناطق الجافة تبدو في نمط مبعثر، بعضها يغطي مناطق كبيرة نسبياً والأخرى على صورة أجزاء صغيرة متناثرة، في حين بعضها الآخر على صورة مجار متصلة. أما معامل الترابط الذاتي فكان 0.9256.

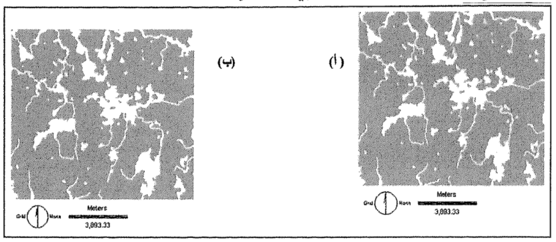


شكل 9: الخريطة الأصل لمنطقة الدراسة الثانية. تمثل منطقة بها عوائق مائية (اللون الداكن)

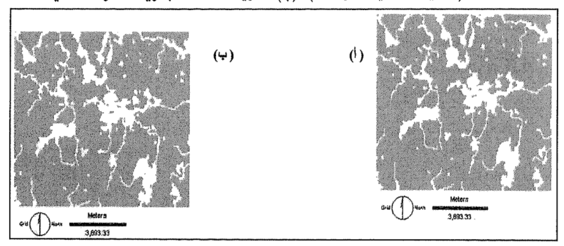
المستويان الأول والثاني من التعميم (شكل 10 وشكل 11):

في كلا الشكلين، لا يوجد فوارق بصرية ذات أهمية بين الخريطة الأصل والخرائط المعممة بالطريقة الأولى المقترحة (خرائط أ)، والطريقة التقليدية (خرائط ب). لذا فدور التعميم بالطريقتين كان أكثر وضوحاً في تقليص البيانات، أي في المجال غير المرئي. أما معامل الارتباط الذاتي، فكان عند المستوى الأول للطريقة المقترحة 0.8218 مقابل 0.6743 للطريقة التقليدية، مشيراً إلى أن النتيجة كانت لمصلحة الطريقة التقليدية. أما عند المستوى

الثاني فقد كان المعامل للطريقة المقترحة 0.6769 مقابل 0.6743 للطريقة التقليدية مشيراً إلى أن النتيجة لمصلحة الطريقة المقترحة.



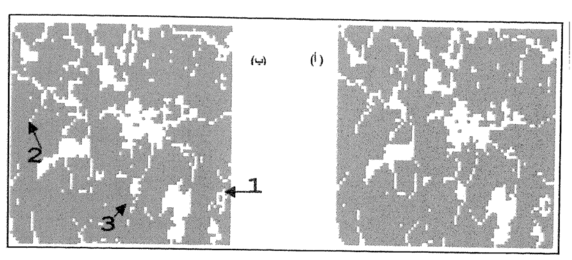
شكل 10: الخرائط المعممة للمستوى الأول (منطقة الدراسة الثانية). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا



شكل 11: الخرائط المعممة للمستوى الثاني (منطقة الدراسة الثانية). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

المستوى الثالث من التعميم (شكل 12):

عند هذا المستوى، بدأت السمات الأساسية للمناطق الجافة (اللون الأبيض) تتخلخل، كما يبدو في الخريطة (ب) المنتجة بوساطة طريقة اختزال الخلايا، مثلاً عند الأجزاء المعلمة 1، 2، 3. في حين يبدو أن الطريقة المقترحة قد حافظت على تماسك المناطق الكبيرة مع الحفاظ على السمات الصغيرة أيضاً. هذه النتيجة البصرية مدعومة بالنتيجة الرقمية، حيث كان المعامل للطريقة المقترحة 0.4858 مقابل 0.4675 للطريقة التقليدية.



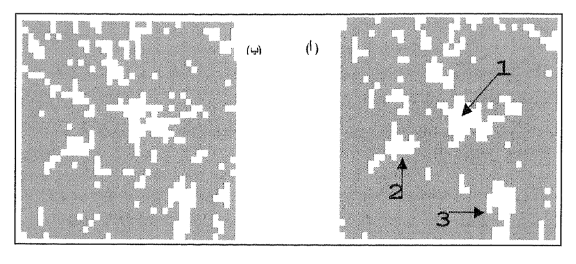
شكل 12: الخرائط المعممة للمستوى الثالث (منطقة الدراسة الثانية). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

جدول (2)
تعميم الخريطة الثانية بطريقة اختزال الخلايا وطريقة تصنيف الخلايا المتوسطة

الخريطة	معامل تقليص الخلايا	معامل الارتباط الذاتي		أعداد الخلايا	نسبة التقليص %
الأصلية	–	0.9256		614 × 558	–
		خريطة (أ)	خريطة (ب)		
المستوى الأول	2 × 2	0.8218	0.8251	307 × 279	75
المستوى الثاني	4 × 4	0.6769	0.6743	154 × 139	93.81
المستوى الثالث	8 × 8	0.4858	0.4675	77 × 69	98.48
المستوى الرابع	16 × 16	0.3935	0.2937	38 × 34	99.996
المستوى الخامس	32 × 32	0.2567	0.1381	19 × 17	99.9991

المستوى الرابع من التعميم (شكل (13)):

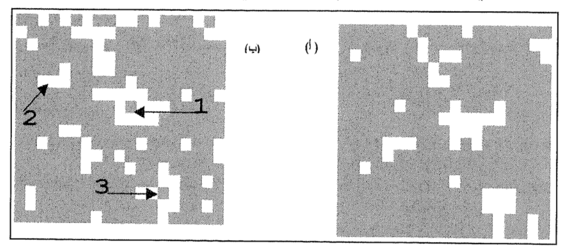
بدأت العملية هنا تظهر أكثر وضوحاً في المجال المرئي. فالمناطق الكبيرة ظهرت أكثر تماسكاً بالطريقة المقترحة (خريطة أ) مقارنة بالطريقة التقليدية (خريطة ب)، حيث ظهرت المناطق الجافة أكثر تخلخلاً، كما يبدو عند الأجزاء 1، 2، 3. أما النتيجة الرقمية فكانت لمصلحة الطريقة المقترحة، حيث إن المعامل كان 0.3935 مقارنة مع 0.2937 للطريقة التقليدية.



شكل 13: الخرائط المعممة للمستوى الرابع (منطقة الدراسة الثانية). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

المستوى الخامس من التعميم (شكل 14):

لقد بدت النتيجة عند هذا المستوى أكثر وضوحاً في المحافظة على المناطق الكبيرة مع حذف لبعض أقل المناطق أهمية (الأقل حجماً)، لهذا تظهر الخريطة (ب) المعممة بطريقة اختزال الخلايا فتظهر تذبذباً واضحاً في شكل المناطق، ولم تحافظ على نمط التوزيع الأساسي للظاهرة في الخريطة الأصلية (قارن الأجزاء عند 1، 2، 3). يدعم هذه النتيجة البصرية النتيجة الرقمية، حيث كان معامل الارتباط الذاتي 0.2567 للطريقة المقترحة مقارنة بـ 0.1381 لطريقة اختزال الخلايا.



شكل 14: الخرائط المعممة للمستوى الخامس (منطقة الدراسة الثانية). (أ) الخريطة المعممة بالطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة). (ب) الخريطة المعممة بطريقة اختزال الخلايا

الخاتمة:

على الرغم من أن النتائج البصرية كانت متقاربة عند مستوى التعميمين الأول والثاني، فإن النتائج البصرية والرقمية تؤكد، وبشكل عام، أفضلية الطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة) أو المحسوب معدلها، وبخاصة عند مستويات التعميم العالية.

وأوضحت النتائج أن طريقة اختزال الخلايا غير مناسبة تماماً عندما يكون نمط توزيع الظاهرة أو الظاهرة متنوعاً في المكان، حيث إنها تؤدي إلى فقدان شخصية الظواهر الأساسية، وبخاصة عند المستويات العليا من التعميم.

وعلى الرغم من وجود صعوبات في تقويم نتائج التعميم الخرائطي كمياً، فإن نتائج التقويم الكمي المقترح في هذه الدراسة أثبت توافقاً مع نتائج التقويم النوعي. وهذه خطوة مشجعة لإجراء المزيد من الدراسات لكل من: 1 – اختبار واسع لهذا الاستنتاج، 2 – تجارب لطرق أخرى من التقويم الكمي على طرق أخرى من التعميم.

يستدل من هذه الدراسة على أهمية الدراسات التحليلية للبرمجات الخاصة بالتعميم الخرائطي كي يمكن التوصل إلى أفضل الحلول التي لا يمكن تجاهلها عند ترجمة أو تقنين العملية التعميمية آلياً.

من أجل تطبيق أوسع وتقويم أشمل يرى الباحث إضافة الطريقة المقترحة (تصنيف الخلايا المتوسطة) تحت مصطلح: Pixel-Averaged Classification إلى برنامج إدريسي (IDRISI) ضمن الطريقتين الموجودتين (Pixel Aggregation و Pixel Thinning).

المصادر:

Bertin, J. (1983). *Semiology of graphics: Diagrams, networks, maps*. Translator: W. Berg. Madison, W I: University of Wisconsin Press.

Eastman (1997). IDRISI for Windows. IDRISI Production, Clark University, Main, USA.

Keates, J. (1989). *Cartograqphic design and production*. (2nd ed). London: Longman.

Laurini, R., & Thompson, D. (1992). *Fundamentals of spatial information system*. Academic Press, Harcourt Brace & Company Publishers,. London, San Diego.

Lee, D. (1992). Cartographic generalisation. Unpublished Technical Report. Intergraph Corporation, Huntsville, Albama, USA, 25 pp.

McMaster, R. & Shea, K. (1992). *Generalisation in digitial cartography.* Association of American Geographers, Washington, DC.

Molenaar, (1998). *An introduction to the theory of spatial object modelling.* Lpndon: Taylor & Francis Ltd.

Muller, J.C., & Zeshen, W. (1992). Area-patch generalisation: a competitive approach. *The Cartographic Journal,* 29, (2): 137-144.

Powitz, B. & Schmidt, C. (1992). 'CHANGE', *Internal Technical Report,* Institute for Cartography, University of Hannover: 16.

Van Oosterom, P. (1989). Reactive data structure for geographkic information systems. Proceedings, AUTO-CARTO 9, 665-674.

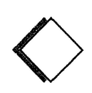
Van Oosterom, P. (1991). The reactive-tree: a storage structure for a seamless, scaless geographic database. Proceedings, AUTO-CARTO 10: 393-407.

Van Oosterom, P. (1993). *Reactive data structures for geographic information systems.* Oxford University Press: Oxford.

Van Oosterom, P. (1995). The GAP-tree, an approach to "on-the-fly" map generalization of an area partitioning. In: Muller *et al.*, (Eds.) *GIS and Generalisation: Methodology and Practice,* 120-132, London: Taylor & Francis.

مقدم في: فبراير 2002

أجيز في: سبتمبر 2002



تجارة الكويت الخارجية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٩
«دراسة تحليلية في جغرافية التجارة الدولية»

غانم سلطان أمان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة تعرّف العوامل الجغرافية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية وحركة التبادل التجاري بين الكويت ومجموعات دول العالم خليجياً وإقليمياً وعالمياً وأبعاد التغير في حركة التبادل هذه بين عامي 1989، 1999، إضافة إلى التغير في وضع الميزان التجاري بين هذين العامين. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج، من بينها وجود عوامل جغرافية أسهمت في تطور حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم، منها طبيعة الموقع والنمو السكاني والكشف عن النفط وتطور إنتاجه والانفتاح الاقتصادي للكويت على أسواق العالم. وأظهرت الدراسة وجود نمو مطرد في حجم الصادرات قابله نمو مماثل في تجارة الواردات على امتداد فترة الدراسة عدا فترة الغزو العراقي للكويت. وشكلت مجموعة الدول الآسيوية أهم أسواق الصادرات الكويتية، كما شكلت هذه المجموعة مع مجموعة الدول الأوروبية أهم أسواق واردات الكويت. واتضح من الدراسة أن النقل البحري يتسيد مختلف وسائل النقل في تجارة الكويت الخارجية صادراً ووارداً. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع فروضها من حيث وجود نمو في حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم في فترة الدراسة ومن حيث تنامي معدلات التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وانخفاض مستوى التبادل التجاري بينها وبين دول الوطن العربي، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات على ضوء ما تمخضت عنه من نتائج.

المصطلحات الأساسية: تجارة الكويت الخارجية، الانفتاح الاقتصادي للكويت، الأسواق العالمية، التوزيع الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية، التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون.

---

* أستاذ مشارك في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

مقدمة:

تدخل هذه الدراسة ضمن إطار الجغرافية الاقتصادية التي تعتبر جغرافية التجارة Geography of International Trade أحد أقسامها المهمة. وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين في مجال الدراسات الجغرافية يختلفون في وضع تعريف واضح ومحدد للجغرافيا الاقتصادية، فإنهم يتفقون على أنها الدراسة العلمية المنظمة التي تبحث جهود الإنسان والمشكلات التي تواجهه في كفاحه في سبيل العيش (فتحي أبو عيانة، 1984: 24). وكان اهتمام الجغرافيا الاقتصادية ينصب في السابق على توزيع الإنتاج في العالم توزيعاً محصولياً، وأدى ذلك إلى ظهور الجغرافيا التجارية التي ارتبطت بحاجة الدارسين للتجارة من طلاب ومن في حكمهم، وقد تطورت الجغرافيا الاقتصادية مفهوماً ومنهجاً من خلال دراسات جونز ودراكنفالد (Jones & Darkenwald, 1955:7) وبنجستون وڤان روين الاقتصادية، (Bengeston & van Royen, 1959: 53) وألكسندر (Alexendar, 1983: 10) الذي حدّد مفهوم الجغرافيا الاقتصادية بأنها دراسة الاختلافات المكانية على سطح الأرض في نشاط الإنسان في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك لموارد الثروة المختلفة. كما أسهم في تطور دراسات الجغرافيا الاقتصادية كثير من المهتمين من أمثال رايدل (Riedel, 1988) وتادارو (Tadaro 1989) وثومان (Thoman, 1967) وتيرنر (Turner, 1980) ووايت (White, 1966).

وقد نمت الروابط الاقتصادية بين دول العالم وظهر ما يعرف باسم الاقتصاد العالمي "Global economy"، وساعد على ذلك تعدد وسائل النقل الحديثة السريعة والرخيصة، وتضخم الصناعات، وتغير النظم والأوضاع الإستراتيجية وتكوين الكتل الاقتصادية، ويكفي أن ينظر الإنسان إلى حجم التجارة الدولية اليوم ليدرك ما وصل إليه العالم من ترابط وتعاون في مجال التجارة الخارجية (محمد عقيل، وفؤاد الصقار، 1970: 196).

وليس أدل على ذلك من اتفاقية الجات (GATT) التي تؤدي إلى حرية التجارة العالمية. ويؤكد بعض الباحثين أن تطور النقل أصبح من أهم العوامل التي ساعدت على نمو التجارة وازدهارها؛ فقد ربطت وسائل النقل بين أقاليم العالم المختلفة من حيث الثروات والإنتاج، وواصلت بين الشعوب المختلفة في مطالبها ومستوياتها الإنتاجية والاقتصادية، وهي التي ساعدت على نقل السلعة من مكان وفرتها وفائضها إلى مكان ندرتها وارتفاع الطلب عليها (فؤاد الصقار، 1997: 7). ويمكن

القول إن هدف التجارة يتمثل في تسهيل عمليات نقل السلع من مكان إلى آخر وتسهيل المبادلة بين المنتج والمستهلك. ولا بد لقيام التجارة والنقل من وجود منتجات تزيد عن الحاجة في إقليم ما سواء أكانت هذه المنتجات زراعية أو رعوية أو معدنية أو صناعية، بحيث يمكن مبادلتها بالبضائع الضرورية التي لا يمكن لإقليم أن ينتجها، أو ينتجها بتكاليف باهظة تفوق تكاليف استيرادها. وقد ترتب على ذلك النوع من التبادل تقسيم العمل جغرافياً، أي مراعاة التخصص الإقليمي فأصبحت هناك مناطق تعرف بأنها أقاليم وفرة في بعض السلع وأخرى تعرف بأنها مناطق ندرة (خميس الزوكه، 1974: 33)، ويصبح الفائض في أقاليم الوفرة عديم القيمة إذا لم ينقل إلى مناطق العجز. ويمكن القول تبعاً لذلك إن التجارة والنقل هما العاملان الرئيسان اللذان يتم بمقتضاهما التوازن بين العرض والطلب في السلع المختلفة في أنحاء العالم (فؤاد الصقار، 1997:8).

وتتباين التجارة الدولية في حجمها ونوعها من إقليم إلى آخر في العالم، وقد تكون حركة تجارية مادية تشمل المنتجات الزراعية والمنتجات المعدنية والصناعية، أو تكون على هيئة خدمات متعددة مثل السياحة والتأمين والعمولات والخدمات التجارية ونحو ذلك. وتتكون التجارة الدولية من جميع السلع والخدمات التي ينتجها البشر أو يحتاجون إليها، وتتباين الأهمية النسبية لهذه السلع بحسب نوعها ودورها في الأسواق الاستهلاكية الخارجية، وكذلك مدى قرب مناطق إنتاجها من الأسواق العالمية وتوافر وسائل النقل التي تنقلها إلى هذه الأسواق (فتحي أبو عيانة، 1984: 631–632).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

1 – تعرف العوامل الجغرافية (الطبيعة البشرية) المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية.

2 – تعرف نتائج التحليل الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية.

3 – تعرف نتائج التحليل الجغرافي لحركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والوطن العربي.

4 – تعرف أهم مجموعات الدول التي تتعامل مع الكويت تصديراً واستيراداً.

5 – تعرف التوزيع النوعي لأقسام الصادرات والواردات الكويتية.

6 – تعرف التغير النسبي في تجارة الكويت الخارجية بين عامي 1989، 1999.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك نموًّا في حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم في فترة الدراسة (1989 – 1999). كما تفترض وجود تنام في معدلات حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون. ومن الفروض التي تضعها هذه الدراسة أن حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول الوطن العربي ليست على المستوى المأمول مقارنة بالتجارة البينية بينها وبين دول العالم الأخرى.

خطة الدراسة ومنهجيتها:

تبدأ الدراسة بعد المقدمة في عرض الدراسات السابقة لبيان مدى توافر دراسات مماثلة ومدى الاستفادة منها، ثم يدرس الباحث العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة الخارجية للكويت، ثم تناقش الدراسة التحليل الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية في فترة الدراسة، ثم التحليل الجغرافي لحركة التبادل بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتنتهي الدراسة بالنتائج مع تقديم أهم التوصيات. وقد حدّد الباحث الإطار الزمني لدراسته في الفترة بين عامي 1989–1999 أي فترة عشر سنوات، بداية من العام الذي سبق الغزو العراقي للكويت مروراً بسنوات إعادة البناء والتأهيل ثم مقارنة الوضع بالنسبة لتجارة الكويت الخارجية فيما بين العامين المذكورين.

وتسير الدراسة وفق منهج وصفي تحليلي، أو من خلال المناهج المتبعة في الجغرافيا الاقتصادية، فالمنهج المتبع في الدراسة يسير وفق المنهج الموضوعي الإقليمي التحليلي، وستستخدم الدراسة بعض الأساليب الإحصائية مثل معاملات ارتباط سبيرمان ودرجة قياس الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية، وغير ذلك.

الدراسات السابقة:

على الرغم من المسح الذي أجراه الباحث سعياً للوصول إلى دراسات ذات علاقة بموضوع البحث فإن ذلك السعي لم تتحقق أهدافه على النحو المأمول؛ إذ لم تتوافر مثل هذه الدراسات، وبخاصة تلك التي تعالج موضوع جغرافية التجارة الدولية للكويت في فترات سابقة. وقد شمل المسح جميع الدوريات والمجلات العلمية والمراجع ذات العلاقة في الهيئات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث في

الكويت ودول المنطقة، وجل ما عثر عليه الباحث هو دراسات ربما أفادت موضوع دراسته بشكل غير مباشر أو تعرضت لبعض النقاط التي شملها البحث. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات أكاديمية ومقالات في مجالات متخصصة، فمن الدراسات الأكاديمية دراسة يوسف اليوسف (1994) حول التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي انصبت على أهمية الدور الرئيس لقطاع التجارة الخارجية في اقتصادات دول المجلس ولا سيما الصادرات النفطية وأثر عوائدها في تحقيق الأهداف التنموية، وعلى رأسها المشروعات الخاصة بالبنية الأساسية وتنويع الهياكل الاقتصادية. وقد أوضحت الدراسة أن التجارة البينية لدول المجلس، على الرغم من تنامي نشاطها، ما زالت متواضعة، وعزت ذلك إلى تشابه الهياكل الاقتصادية لهذه الدول. وتعرضت الدراسة كذلك إلى بعض الأسباب التي من شأنها تنشيط حركة التبادل التجاري بين دول المجلس وتفعيلها.

وهناك دراسة سيف السويدي (1993) حول إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تعرضت الدراسة إلى بعض المعوقات الإقليمية التي من شأنها تحقيق التكامل في اقتصاديات دول المجلس. وقدم جعفر حاجي (1993) دراسة تحليلية لأساليب ونماذج إقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون، موضحاً جوانب التشابه والاختلاف. وركزت دراسة زاروك (Zarrouk, 1995) على دور بعض العوامل المؤثرة في نشاط التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون، مثل انخفاض التعرفة الجمركية، وبخاصة على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية التي تراوح بين الإعفاء الكامل للسلع الأساسية ونسبة 5%، وعدم وجود معوقات للاستيراد إلا في حدود الاعتبارات الصحية والأمنية. ومن الدراسات الأكاديمية أيضاً دراسة فخر الدين الفقي (1997) التي كان من نتائجها أن التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل الشطر الأكبر في اقتصادياتها؛ إذ تمثل الصادرات الكلية إلى الناتج القومي بين 42% (الكويت والسعودية) و72% (الإمارات والبحرين) كمتوسط للفترة بين 1990 و1993. وأوضحت الدراسة أن نظم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون تسير بشكل عام وفق إطار من الحرية التجارية. فالقيود التجارية التي تفرضها هذه الدول تعد قليلة جداً ولا تشكل مشكلة لتجارتها الخارجية، كذلك تكاد القيود على المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال أن تنعدم. أما دراسة حمزة السلمان (1998) فقد قدمت تحليلاً هيكلياً وتنبؤاً لحجم الطلب على

المنتجات البتروكيماوية الكويتية. وأوضحت الدراسة دور الصناعات البتروكيماوية الكويتية في الاقتصاد الوطني، كما اهتمت بدراسة زيادة الطلب العالمي على هذه المنتجات واتساع أسواقها، وبخاصة في دول العالم الثالث.

إضافة إلى ما سبق درس كل من معتز خورشيد، ويوسف الإبراهيم (2000) تطور مسار الاقتصاد الكويتي في أعقاب المحنة الآسيوية وتقدير حجم الخسائر والفرص الضائعة. واهتمت دراستهما بتناول الأزمة المالية التي عصفت بالنظام المالي في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) في يوليو 1997 بوصفها أزمة سياسية محلية ما لبثت أن تجاوزت حدودها إلى أطراف أخرى من العالم، مثل روسيا على سبيل المثال في أغسطس 1998. وحاولت الدراسة معرفة أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الكويتي الذي يتسم بالحساسية للتقلبات في المتغيرات الاقتصادية العالمية، وأشارت إلى تزايد الاختلالات في ميزان المدفوعات والتوازن مع العالم الخارجي نظراً لتدهور أداء الصادرات الكويتية، وبخاصة الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض كل من مستويات الإنتاج والأسعار خلال عامي 1997 و1998 وما ترتب على ذلك من عجز مالي.

أما المقالات في المجالات الاقتصادية المتخصصة فيمكن القول إن من أقدمها دراسة هيثم الملوحي (1969) عن الركود الاقتصادي في الكويت في فترة نهاية الستينيات، وشملت الدراسة أسباب الظاهرة ومقترحات الحل. وأعدت سميحة فوزي (1992) مقالة حول مستقبل دول الخليج العربي من منظور اقتصادي، كما أعد عبدالله الأحمد (1989) مقالة اقترح فيها نقطة انطلاق الكويت نحو انتعاش اقتصادي يشمل مختلف القطاعات. وحول الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة (الجات) وعلاقتها بمنظمة التجارة الدولية ناقش عبداللطيف إبراهيم المقرن (1994) انعكاسات اتفاقيات الجات على اقتصاديات دول مجلس التعاون، وحول نفس الاتفاقيات (الجات) تناول عمر كامل، ومحمد عبدالحليم (1994) في مقالة آثارها على الدول العربية عامة والخليجية خاصة. وهناك مقالة خاصة بتجربة الكويت مع اتفاقيات الجات أعدها بدر عبدالرحمن(1994) أوضح فيها الفرص والمحاذير، وأعد يوسف فخرو (1996) دراسة ناقش فيها انعكاسات الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة على صادرات البتروكيماويات البحرينية. أما جولدن وخيرالله (Goldin & Kheralla, 1999) فقد سلطا الأضواء على التجارة العالمية في مجال المنتجات

الزراعية وعلاقة الأقطار العربية بها من خلال جولة مفاوضات أورجواي، كإحدى جولات الجات.

واطلع الباحث كذلك على موجودات مكتبة غرفة تجارة وصناعة الكويت من التقارير ذات الصلة، مثل تقرير صندوق النقد الدولي حول التجارة الخارجية للدول العربية (صندوق النقد العربي، 1999)، الذي يعرض بيانات إحصائية حديثة للتجارة الخارجية للدول العربية سواء البينية أو تجارة دول الوطن العربي مع العالم الخارجي. واتضح من البيانات والإحصاءات تطور حجم التجارة الخارجية للوطن العربي مع دول العالم. واطلع الباحث على تقرير أمريكي حديث حول تجارة الكويت الخارجية (U.S. Department of State, Foreign Commercial Service, 2001) يعرض معوقات التجارة الخارجية للكويت وهيكل الاقتصاد الوطني، والعوامل المؤثرة في التغييرات التي طرأت عليه منذ بداية التسعينيات. وهناك تقرير حول الآفاق المستقبلية لتطوير وتنويع الصادرات الخليجية (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون، 1992).

واطلع الباحث كذلك على أبحاث مؤتمر اتحاد غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية حول موضوع الإمكانات التصديرية في دول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (5–7 أبريل، الدوحة، قطر). ومن الدراسات التي لفتت انتباه الباحث في مكتبة الغرفة دراسة (فؤاد العمر، 1999) الخاصة باتفاقية الجات GATT وتأثيرها على تجارة الكويت الخارجية، حيث ناقش الموضوع برؤية علمية وخرج بتوصيات تتركز على جانبين؛ هما: التركيز على صناعات البتروكيماويات التي تتميز بالقدرة التنافسية، ثم اختراق الأسواق الضخمة للدول الموقعة على اتفاقية الجات دون أية قيود. وهناك دراسة سعودية تتعلق بنفس السّياق وتعرض مسار التبادل التجاري في ظل الاتفاقيات الدولية (مركز تنمية الصادرات السعودية، 1994). ومن الدراسات أيضاً دراسة لورنس كلاين (1999) التي توقع من خلالها تضاعف حجم التجارة العالمية والناتج الإجمالي المحلي من عام 1991 إلى 2001 من خلال المعطيات المتاحة.

ومما سبق يتضح عدم توافر دراسة وثيقة الصلة بموضوع البحث من منظوره الجغرافي، مما يجعل لهذه الدراسة أهمية خاصة.

العوامل الجغرافية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية:

تتعدد العوامل الجغرافية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية بين عوامل طبيعية وأخرى بشرية. ومن بين العوامل الجغرافية الطبيعية موقع الكويت الجغرافي في قلب العالم القديم بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا (انظر الشكل 1)، وقد أتاح لها هذا الموقع منذ القدم تبوؤ مكانة مرموقة في النشاط التجاري، فقد كانت تمثل نهاية الطريق البحري المتجهة من مناطق إنتاج السلع الموسمية في الهند إلى أسواقها الاستهلاكية في أوروبا عبر البحر المتوسط. وعند الكويت (الواقعة على الزاوية الشمالية الغربية من رأس الخليج العربي) كانت تبدأ أولى خطوات الوصلة البرية المكملة للطريق البحري (غانم سلطان، 1989: 41). وتقع الكويت كذلك جنوب أرض الرافدين وإلى الشمال الشرقي من نجد مما جعلها مرفأ طبيعياً لأراضي وسط شرق شبه الجزيرة العربية، وهي تقع أيضاً على بعد 80 ميلاً إلى الجنوب الشرقي من البصرة، وعلى مسافة 180 ميلاً من بوشهر في إيران. ولم تكن الكويت بموقعها هذا مرفأ لتفريغ وشحن البضائع التي تصلها من الهند وسواحل أفريقيا، لإعادة شحنها إلى المدن الداخلية في شرق شبه الجزيرة العربية، وإنما كانت تزود بدو الصحراء بمختلف البضائع التي كان الحرفيون داخل مدينة الكويت القديمة ينتجونها (غانم سلطان، 1989: 9).

أما حاضراً، فيمكن القول إن للموقع أثره في تجارة الكويت الخارجية، وبخاصة بعد الكشف عن النفط وتصديره، فهو موقع متوسط بين عالم متعطش للنفط كمادة خام وطاقة، ويمكن القول إن الكويت ليست ببعيدة عن أسواق النفط المهمة في جنوب وجنوب شرق آسيا، التي بلغت نسبة صادراتها إليها عام 1999، على سبيل المثال، 67,4%، أو أسواق أوروبا الغربية التي بلغت نسبة الصادرات إليها في العام ذاته، 12,25% (المجموعة الإحصائية، 2000: 156).

ويمكن القول إن هناك ارتباطاً بين موقع الكويت على رأس الخليج بين العراق والسعودية وبين حركة تجارة «الترانزيت» التي وصل نشاطها ذروته في الثمانينيات، وبخاصة إبان الحرب العراقية الإيرانية، وتعتبر الكويت محطة جوية تربط بين شرق وجنوب آسيا ومحطات البحر المتوسط وأوروبا، كما أنها محطة «ترانزيت» جوية لركاب النقل الجوي المسافرين إلى بلدان الخليج العربي والهند وجنوب القارة الآسيوية وشرقها. ومحطة للسلع والبضائع المنقولة جواً (غانم سلطان، وفتحي فياض 1988: 34). وربما يكون للتباين المناخي في الكويت، المتمثل

شكل (1): موقع الكويت من العالم

في صيف حار طويل وشتاء بارد أو معتدل، أثر في حركة التجارة، تتمثل في الحاجة إلى ملبوسات خفيفة صيفاً وأخرى ثقيلة شتاءً وإلى أجهزة تكييف وأجهزة تدفئة، وإلى نشاط حركة تجارة المشروبات والعصائر وقطع غيار السيارات التي تتأثر بارتفاع درجات الحرارة، مما يترتب عليه ارتفاع معدلات الاستهلاك، وهكذا.

وللثروة النفطية في الكويت أثرها في حركة التجارة منذ الكشف عن النفط وتصديره عام 1946، ويكفي القول إن الاقتصاد الكويتي (بما في ذلك التجارة الخارجية) اقتصاد تبعي، حيث كان هناك اعتماد شبه كامل على قطاع النفط، فهو قاعدة الاقتصاد الكويتي والمصدر الرئيس للصادرات، ويرتبط بالتغيرات التي تحدث على مستوى أسواق استيراد النفط، وأي تغير في هذه الأسواق تكون له انعكاساته على ظروف الاقتصاد الكويتي سلباً أو إيجاباً (طايل السعيد شحاته، وفؤاد أبو إسماعيل 1985: 116). ولقد كشف الباحث عن الارتباط بين تطور إنتاج النفط وتطور قيمية الواردات؛ حيث تبين أنها علاقة موجبة قوية (بلغت قيمتها 0,85) انظر الملحق (1). وكشف عن العلاقة بين تطور إنتاج النفط وقيمة الصادرات النفطية وغير النفطية فتبين وجود علاقة ارتباط طردية موجبة أكثر من متوسطة (بلغت قيمتها 0,61) انظر الملحق (2).

وإذا انتقلنا إلى العوامل البشرية نجد أن للنمو السكاني دوره هو الآخر في نمو التجارة الخارجية وازدهارها، حيث يترتب على النمو السكاني تعاظم معدلات الطلب على السلع والبضائع لتلبية حاجات الأفراد ومتطلباتهم. وقد ارتفع عدد السكان في الكويت من 1,4 مليون نسمة عام 1992 إلى 2,2 مليون نسمة عام 2000، أي بزيادة بلغت 57%. وكشفت معادلة سبيرمان عن وجود ارتباط بين تطور عدد السكان وتطوير حجم الواردات في الكويت في فترة الدراسة، فكانت علاقة موجبة قوية (بقيمة 0,8) انظر الملحق (3). ويرتبط النمو التجاري بأمرين مهمين، أولهما: درجة التحضر التي تفرض مستويات مرتفعة من المعيشة تتطلب كثيراً من السلع في مجالات متعددة، وثانيهما: معدلات دخل الفرد التي تحدد مستوى القوة الشرائية. فمن حيث درجة التحضر يمكن القول إن المجتمع الكويتي الحديث وصل معدل التحضر فيه إلى أكثر من 95%. أما من حيث معدلات دخل الفرد فيكفي القول إن نصيب الفرد من الدخل القومي وصل عام 1995 إلى نحو 5180 ديناراً كويتياً، وانخفض عام 1999 إلى 4110 دنانير، ويعتبر من أعلى المعدلات في الدول المتقدمة. (المجموعة الإحصائية، 2000:1). ويمكن أن نضيف إلى ذلك تنوع جنسيات الوافدين

في الكويت، الذي يترتب عليه اختلاف الذوق وتباين الحاجات التي تؤمنها حركة التجارة ولا سيما أن الوافدين كانوا يمثلون 61,5% عام 1995، وأصبحوا يشكلون 62% عام 2000، أما توزيعهم من حيث الجنسيات فيمكن القول إنهم 37,5% عرب و61% آسيويون، و0,6% من الأمريكيين و0,5% من أوروبا الغربية و0,21% من أوروبا الشرقية و0,12% أفارقة و0,7% من جنسيات أخرى (المجموعة الإحصائية، 2000: 34).

ومن بين العوامل البشرية المؤثرة في النشاط التجاري معدلات الإنفاق الحكومي، فتذكر إحدى الدراسات التي أعدتها غرفة تجارة وصناعة الكويت عن أسباب الركود الاقتصادي خلال أعوام 1961، 1965، 1969 (هيثم الملوحي، 1969: 12) أن هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والنشاط التجاري، نظراً لضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي نتيجة اعتماده بشكل كبير على الصناعات البترولية إضافة لصناعات مواد البناء والألبان والمطاحن. وتأتي أهمية الإنفاق الحكومي من خلال ضخ أموال كبيرة لتلبية متطلبات نفقات المشروعات الإنشائية واستكمال البنية الأساسية وسائر الخدمات في الدولة (علي صادق، 1978: 11) ومن ثم يؤثر ذلك على توافر قوة شرائية تعد المحرك الرئيس للسوق المحلية التي توفر خدمات هذه الأنشطة من خلال الممارسات التجارية الخارجية. وبناء على ذلك يعتبر أي انخفاض في الإنفاق الحكومي العام عاملاً مؤدياً إلى انكماش السوق وانخفاض معدلات الطلب على السلع الاستهلاكية مما يترتب عليه تراجع حجم الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي العام في الكويت بلغ ذروته في عام 1991 (بعيد التحرير)؛ حيث وصل إلى 6,294,1 مليون دينار كويتي، وتناقص إلى 3,236,6 ملايين بعد استكمال تأهيل الكويت في نهاية عام 1992، وأخذ يراوح بين 2,593,1 مليون عام 1993 و2,465,0 مليون عام 1999 (المجموعة الإحصائية، 2000 : 266).

ومن العوامل البشرية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية انفتاح الاقتصاد الكويتي على أسواق العالم الخارجي، مما يعني توافر درجة عالية من الحساسية أو الارتباط بما يحدث على مستوى تلك الأسواق سواء في مجال الاستيراد أو التصدير، ومن المعروف أن الاقتصاد الكويتي يعتمد على الاستيراد تقريباً لتحقيق معظم حاجاته، كما يعتمد على عائدات صادرات النفط في تمويل نشاط الاستيراد

(الاقتصاد الكويتي، العدد 324). وتجدر الإشارة إلى أن الكويت سجلت أعلى معدل استيراد للفرد في العالم في نهاية السبعينيات؛ إذ بلغ 4200 دولار للفرد الواحد في عام 1979 (طايل شحاتة، وفؤاد أبو إسماعيل، 1985: 100). أما في سنوات التسعينيات فقد وجد الباحث (عند حسابه لمعدل استيراد الفرد في الكويت) أن هذا المعدل ما زال مرتفعاً بين عامي 1995، 1998، وانخفض عن مستوياته في عام 1999، وذلك وفقاً لحساب الباحث الذي يعكسه الجدول الآتي:

جدول (1): معدل الاستيراد للفرد الكويتي (نصيب الفرد) بين عامي 1995، 1999

السنة	عدد السكان	قيمة الواردات بالدينار	متوسط نصيب الفرد الكويتي من قيمة الواردات بالدولار الأمريكي (الدينار = 3,3 دولار تقريباً)
1989	2040961	1849,000,000	2990
1995	1801797	2323,000,000	4255
1996	1894362	2507,000,000	4367
1997	1979689	2502,000,000	4171
1998	2027103	2626,000,000	4275
1999	2107195	2318,000,000	3630

ويمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية (Openness of the National Economy) باستخدام المعادلة الآتية:

$\frac{س + ص}{ن} \times 100$ حيث س = قيمة الصادرات من السلع والخدمات.

و ص = قيمة الواردات من السلع والخدمات.

و ن = الناتج المحلي الإجمالي (انظر: محمود عبدالفضيل، 1980).

وكلما كبرت النسبة دلّ ذلك على قدر أكبر من الانفتاح على الأسواق الخارجية.

وتوضح نتائج الدراسات السابقة أن نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على الأسواق الخارجية خلال الفترة من 1960 – 1965 بلغت 47,4%، وارتفعت إلى

58,4% في الفترة من 1966 – 1971، في حين بلغت 124% في الفترة من 1975-1976. وقد عزا بعض الباحثين ذلك إلى زيادة ارتباط الاقتصاد الكويتي بما يحدث على مستوى أسواق الاستيراد والتصدير العالمية (محمود عبدالفضيل، 1980: 27).

وقد كشف الباحث، اعتماداً على المعادلة السابقة، عن نسبة الانفتاح الاقتصادي الكويتي في الفترة بين عامي 1995، 1999 على النحو الذي يوضحه جدول (2):

السنة	$\frac{س + ص}{ن}$ (الأرقام مليون دينار)	نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على أسواق العالم
1989	$\frac{1849 + 4767}{7128} \times 100$	%92,8
1995	$\frac{3405 + 4248}{71925} \times 100$	%96,6
1996	$\frac{3695 + 4930}{9303} \times 100$	%92,7
1997	$\frac{3645 + 4866}{9107} \times 100$	%93,5
1998	$\frac{3723 + 3468}{7718} \times 100$	%93,2
1999	$\frac{3337 + 4240}{9033} \times 100$	%83,9

من حساب الباحث اعتماداً على بيانات تطور الناتج الإجمالي في الكويت ص 1، والإنفاق على الواردات وقيمة الصادرات ص 226، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000.

ومن جدول (2) يتبين أن نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على أسواق العالم منذ نهاية الثمانينيات حتى أواخر القرن العشرين تعد عالية جداً، مما يؤثر إيجاباً في حركة التجارة الخارجية للكويت.

ويمكن أن نضيف للعوامل السابقة ممارسة الكويت لنشاط إعادة التصدير لدول المنطقة Re-export؛ فقد بلغت قيمة البضائع المعاد تصديرها عام 1995 أكثر من 69 مليون دينار كويتي، ارتفعت إلى 74 مليون دينار عام 1996، ثم أصبحت 68 مليون دينار عام 1997، ثم عاودت الارتفاع عام 1998 لتبلغ قيمة البضائع المعاد

تصديرها نحو 85,4 مليون دينار؛ أي بزيادة تقدر بنحو 24% عن عام 1995، (المجموعة الإحصائية، 2000: 189).

ومن العوامل المهمة المؤثرة في النشاط التجاري الخارجي للكويت تعدد وسائل النقل؛ فعلى الرغم من أن النقل البحري يشكل الركيزة الأساسية للتجارة الخارجية حيث نقل ما نسبته 93% من حجم الصادرات عام 1995 و99,5% عام 1999 ونقل 83% من حجم الواردات عام 1995 و88% عام 1999، فإن وسائل النقل الأخرى تسهم بدورها في نقل التجارة الخارجية وارداً وصادراً، مثل النقل البري الذي أسهم عام 1995 في نقل 16% من حجم الصادرات و11,6% عام 1999، والنقل الجوي الذي أسهم في نقل ما نسبته 25,8% من قيمة الواردات عام 1995 و20,3% من هذه القيمة عام 1999. وأسهم البريد بنقل نسبة قليلة من الصادرات والواردات من حيث الحجم والقيمة (الاقتصاد الكويتي، العدد 323).

ومن العوامل التي شجعت على نشاط التجارة الخارجية في الكويت، شأنها شأن دول مجلس التعاون الخليجي، السياسات والإجراءات الحكومية السائدة؛ فقد ذكر بعض الباحثين أن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تزيل أغلب الحواجز الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطني، وتبنت تعرفة جمركية مع دول العالم الخارجي يصل حدها الأدنى إلى 4% وحدها الأقصى إلى 20% (يوسف اليوسف، 1994: 38).

ويمكن القول إن الموانئ الكويتية، تجارية كانت أم نفطية، أدت دوراً في تنشيط التجارة الخارجية وأسهمت في تسهيل التبادل التجاري بين الكويت والعالم الخارجي؛ فعلى صعيد الموانئ التجارية ارتفعت حركة البواخر القادمة إلى ميناء الشويخ من 1662 باخرة عام 1996 إلى 1704 باخرة عام 1999، بنسبة زيادة طفيفة بلغت 2,5%، وارتفعت كذلك حركة البواخر القادمة إلى ميناء الشعيبة من 735 باخرة عام 1996 إلى 937 باخرة، بنسبة زيادة وصلت إلى 27,5% عام 1999. أما في ميناء الدوحة فقد بلغت حركة البواخر القادمة نحو 7279 باخرة وسفينة خشبية عام 1996 انخفضت قليلاً إلى 6716 بنسبة 7,7%. وعلى صعيد الموانئ النفطية وصلت إلى ميناء الأحمدي 811 ناقلة بنسبة 68,8% من جملة ناقلات النفط التي وصلت الكويت عام 1998، ووصلت إلى ميناء عبدالله 296 ناقلة بنسبة 25% من جملة الناقلات في نفس العام. ووصلت إلى الرصيف النفطي بميناء الشعيبة 71 ناقلة وبنسبة ضئيلة من جملة ناقلات النفط التي وصلت الكويت عام 1998 (نشرة النقل والمواصلات، 1998: 22–24).

التحليل الجغرافي لتطور تجارة الكويت الخارجية:

جدول (3): قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للكويت في الفترة بين عامي 1989 – 1999 بملايين الدنانير الكويتية

السنة	الصادرات (مليون دينار)						الواردات (مليون دينار)	حجم التبادل التجاري (مليون دينار)	الميزان التجاري
	الوطنية			المعاد تصديره	جملة الصادرات	الصادرات النفطية%			
	النفط	أخرى	الجملة						
1989	3357	141	3498	172	3670	91,5	1849	5519	1821+
1990	غ. م	74	74	87	161	غ. م	979	غ. م	غ. م
1991	261	6	267	56	323	80,8	992	1315	669–
1992	1847	40	1887	66	1953	94,6	2129	4082	176–
1993	2928	84	3012	78	3090	94,8	2123	5213	967
1994	3047	111	3158	119	3277	93	1988	5265	1289
1995	3636	148	3784	79	3853	94,4	2323	6176	1530
1996	4449	152	4601	74	4675	95,2	2507	7182	2168
1997	4056	143	4199	86	4285	94,7	2502	6787	1783
1998	2574	242	2816	69	2885	89,2	2626	5511	259
1999	3352	279	3631	65	3696	90,6	2318	6014	1378

مصدر الجدول: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2000 ص 177

ومن خلال قراءة جدول (3) وشكل (2) يتضح الآتي:

1 – أن صادرات الكويت تشمل الصادرات الوطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها، وتتألف الصادرات الوطنية من النفط بالدرجة الأولى ثم الصادرات الأخرى المتمثلة في الصادرات الغذائية والمشروبات والصناعات الورقية والملبوسات والمواد البتروكيماوية والأسمدة وغير ذلك، كما يتضح أن الصادرات النفطية شكلت نسبة تراوح بين 95,2% (عام 1996) و80,8% (عام 1991)، والنسبة الأخيرة جاءت بعد تأهيل آبار النفط الكويتية بمدة قصيرة بعيد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

ويمكن القول إن الصادرات الكويتية بمجملها مرتبطة بإنتاج النفط، وبالكشف عن الارتباط بين تطور قيمة الصادرات الكويتية وتطور حجم إنتاج النفط الكويتي في المدة بين عامي 1991، 1999 تبين أن العلاقة بين المتغيرين السابقين علاقة موجبة أكثر من متوسطة (0,61)، مما يعني أن قيمة الصادرات تزداد عامة في سنوات الإنتاج الأكثر حجماً، راجع الملحق (2).

2 – يتضح من جدول (3) أن قيمة الواردات الكويتية تزداد باطراد؛ فقد كانت 1849 مليون دينار عام 1989، ثم انخفضت القيمة في فترة الاحتلال العراقي إلى (979 مليوناً و992 مليوناً في عامي 1990 و1991 على التوالي)، وسرعان ما عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ في عام 1992 لتصبح 2129 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 15% عن عام 1989 (قبل العدوان بعام). وتعود هذه الطفرة إلى جهود وأنشطة البناء والتعمير وتأهيل الكويت في مناح شتَّى، مما تطلب تزايداً في نشاط الاستيراد. وظلت قيمة الواردات في تنام ملحوظ منذ 1992 حتى عام 1998 (باستثناء عام 1994)، حتى قيمة الواردات في عام 1998، التي وصلت إلى 2626 مليون دينار، فاقت قيمتها عام 1989 (السنة التي سبقت العدوان مباشرة) بنحو 777 مليون دينار، أي بنسبة وصلت إلى 42%.

3 – يكشف جدول (3) أن الميزان التجاري كان في مصلحة الكويت طوال المدة بين عامي 1989 و1999 عدا عامي 1991، 1992 نتيجة أن المنشآت النفطية لم تكن قد أهلت بعد، ولم تنطلق طاقة التصدير بكاملها.

جدول (4)

نسبة النمو السنوي لقيمة الصادرات والواردات لنفس الفترة

السنة	النمو السنوي لقيمة الواردات والصادرات %	
	الصادرات	الواردات
1989	25,4	7,9
1990	—	—
1991	100,6	1,3
1992	505	115
1993	58,2	0,3 –
1994	6,1	6,4 –
1995	17,6	16,8
1996	21,3	7,7
1997	8,3 –	0,2
1998	33 –	4,9
1999	28,1	11,7 –

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

ويكشف جدول (4) أن أعلى نمو سنوي للصادرات تحقق في عام 1992 ومقداره 505% مقارنة بعام 1991، وقد جاء هذا النمو بعد تعطل منشآت الإنتاج والتصدير من منتصف عام 1990 حتى نهاية عام 1991. ويمكن القول إن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات بين عامي 1989 و1999 بلغ 72,1%، أما ما أسقطنا من حسابنا النمو السنوي لعامي 1991 – 1992، انطلاقاً من أنهما فترة استثنائية، يكون المتوسط السنوي لنمو قيمة الصادرات للفترة المتبقية في حدود 11,8%، أما المتوسط السنوي لقيمة الواردات فقد بلغ 13,5%.

جدول (5): تطور حجم الصادرات الكويتية بين عامي 1989–1999 بالطن بحسب أقسام السلع (الصادرات الوطنية والمعاد تصديرها)

الأقسام السلعية	1989	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأغذية والحيوانات الحية	23848	35274	25915	31318	137255	49901	29419	50964
المشروبات والتبغ	1317	806	557	1150	5349	3603	8260	3335
المواد الخام غير المعدة للأكل	204853	339735	354234	280034	259634	264897	218531	242557
الوقود المعدني والنفط* ومشتقاته	518921	360199	832245	798640	849702	88121906	87029659	77659647
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	4383	6488	9026	6677	7319	8154	8757	8424
المواد الكيمياوية	1753121	922701	1265786	1591197	1504395	1548527	2255891	2296941
البضائع المصنعة	100066	84317	104315	117521	120211	123200	122667	150449
الآلات ومعدات النقل	13263	48295	46287	40231	43467	47570	47995	36221
مصنوعات منوعة	7626	9466	9042	9920	11177	13664	15217	14426
بضائع أخرى	–	–	–	–	13084	9175	10140	13226
الجملة	2627398	1807281	2647407	2876688	2951593	90190597	89742536	80476190

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات التجارة الخارجية في المجموعات الإحصائية لأعوام 1993 ص 187، 1996 ص 186، 2000 ص 181.

* دخلت صادرات النفط ومشتقاته ضمن الصادرات العامة منذ عام 1996، أما قبل ذلك فكانت صادرات النفط لا تدخل ضمن الصادرات العامة للكويت في إحصاءات التجارة الخارجية.

ويتضح من جدول (5) أن الوقود والنفط ومشتقاته تشكل ركيزة الصادرات الكويتية بعد عام 1996؛ فبعد أن كانت نسبتها من جملة حجم الصادرات الكويتية عام 1989 نحو 19,7% ارتفعت إلى 27,8% عام 1995، وإلى 28,8% عام 1996، وإلى 97,7% عام 1997، ثم 96,5% عام 1999، يلي ذلك المواد الكيماوية والبتروكيماويات التي كانت نسبتها مرتفعة في حجم الصادرات من عام 1989 حتى 1996، وذلك قبل

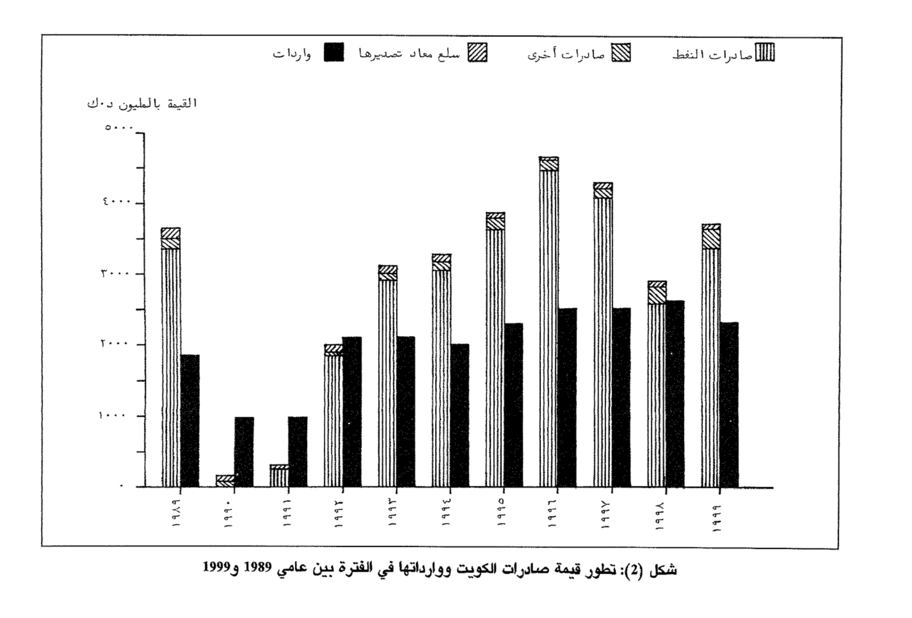
دخول النفط ضمن صادرات الكويت. فقد كانت النسبة 66,7% من حجم الصادرات في عام 1989، ثم أصبحت 55,3% عام 1995، ثم 51% عام 1996، ثم انخفضت بعدها بشكل ملحوظ بسبب ضخامة حجم الصادرات النفطية التي أدخلت ضمن صادرات الكويت، حيث انخفض حجم صادرات البتروكيماويات إلى 2,9% من جملة الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن البضائع المصنعة قد احتلت المركز الثالث في حجم الصادرات، فبعد أن كانت نسبتها 8,9% عام 1989 انخفضت إلى 4,1% عام 1995، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في عام 1999 لتصل إلى نسبة 0,19%. ويمكن القول إن هناك تطوراً ملحوظاً في نمو الصادرات الكويتية بين عامي 1989 و1999؛ فعلى سبيل المثال قفز حجم الصادرات من 23848 طناً للأغذية والحيوانات ليصل إلى 50964 طناً، أي بزيادة بلغت نسبتها 114%، وقفز حجم صادرات المشروبات والتبغ بين العامين المذكورين ليحقق زيادة بلغت نسبتها 153%. أما الزيادة في صادرات الزيوت والدهون فقد بلغت في ذات الفترة 92,2%، وحققت صادرات المواد الكيماوية زيادة بلغت نسبتها 31% (انظر الشكل 2).

جدول (6): تطور حجم واردات الكويت بين عامي 1989 و1995 بالطن بحسب أقسام السلع

الأقسام السلعية	1989	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأغذية والحيوانات الحية	1629293	1216155	1323622	1384660	1515936	1564179	1585392	1714704
المشروبات والتبغ	28090	65635	75780	76967	80174	80755	88948	101273
المواد الخام غير المعدة للأكل	721958	864905	1117885	844793	1126835	1611075	4975666	5600894
النفط ومشتقاته	50951	43279	50011	52734	70069	53975	47852	62032
الزيوت والدهون الحيوانية	36002	26958	28295	45612	37287	42318	39503	46024
المواد الكيمياوية	429648	200207	221229	244275	242414	263557	292365	276835
البضائع المصنعة	3666608	2702798	2892713	3790270	4447516	3450228	3827523	3451105
الآلات ومعدات النقل	211923	230525	220102	485519	323586	291163	311615	259442
مصنوعات منوعة	105886	107565	105732	104011	108034	114378	129733	127998
بضائع أخرى	53	5	3	2	6	14	17	13
الجملة	6880412	5458032	6035372	7028843	7951857	7471642	11298614	11640320

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات التجارة الخارجية في المجموعات الإحصائية السنوية لأعوام 1993 ص 187، 1995 ص 186، 1996 ص 186، 1998 ص 187، 2000 ص 181.



شكل (2): تطور قيمة صادرات الكويت ووارداتها في الفترة بين عامي 1989 و1999

ويلاحظ من جدول (6) أن النصيب الأوفر من حجم الواردات في الفترة الموضحة كان من نصيب المواد الخام غير المعدة للأكل باستثناء الوقود والمحروقات، فقد كانت نسبة حجم هذه المواد من الواردات عام 1989 نحو 10,5% ارتفعت إلى 15,9% عام 1993، و18,5% عام 1994، ثم 21,6% عام 1997، و48,1% عام 1999. وكذلك البضائع المصنعة التي كانت نسبتها من حجم الواردات نحو 44,2% عام 1989 و49,5% عام 1993، ثم 53,9% عام 1995، وأصبحت 29,6% عام 1999. يلي ذلك الأغذية والحيوانات الحية، التي كان نصيبها من حجم الواردات نحو 23,7% عام 1989، و19,7% عام 1995، ثم 14,7% عام 1999.

كما يلاحظ أن هناك نمواً مطرداً في حجم واردات الكويت، وبخاصة بعد عام 1995. انظر (الشكل 3)، حيث كانت هناك زيادة قدرها 13,1% في عام 1996 مقارنة بالعام الذي سبقه، وظهرت زيادة أخرى قدرها 51% في عام 1998 مقارنة بعام 1997. وزاد حجم الواردات قليلاً عام 1999 عن سابقه بنحو 3%، وقد يعزى ذلك النمو إلى نمو عدد السكان وتنامي حاجاتهم إضافة لارتفاع معدل دخل الفرد، ومن ثم ارتفاع القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع ناهيك عن احتياجات النمو العمراني ومتطلباته. وبالكشف عن علاقة الارتباط بين تطور عدد السكان في الكويت وتطور حجم الواردات وجد الباحث أن هذه العلاقة طردية موجبة قوية (بلغت 0,82). انظر الملحق (3).

التوزيع الجغرافي لمجموعات الدول المصدرة إلى الكويت والدول المستوردة منها:

يمكن توزيع الدول المصدرة للكويت والمستوردة منها توزيعاً جغرافياً يشمل الدول العربية والإسلامية، ثم الدول الأخرى في قارات العالم المختلفة على شكل مجموعات.

1 – التوزيع الجغرافي لتجارة الكويت الدولية:

يلاحظ من جدول (7) ما يأتي:

1 – مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة الدول الأوروبية تشكلان أهم الأسواق الرئيسة لواردات الكويت، فقد احتلت مجموعة الدول الآسيوية مركز الصدارة مستحوذة على نسبة 46,4% من جملة قيمة واردات الكويت عام 1989، وجاءت الدول الأوروبية في المركز الثاني بنسبة 35,8%. أما في عام 1995 فقد احتلت الدول الأوروبية المركز الأول بنسبة 40,3% من جملة قيمة واردات الكويت، وجاءت الدول الآسيوية في المركز الثاني بنسبة 37,8%. وفي عام 1999 عادت الصدارة للدول الآسيوية لتستحوذ على 45% من جملة قيمة واردات الكويت من العالم، ولتحتل الدول الأوروبية المركز الثاني بنسبة بلغت 33,5%.

جدول (7): التوزيع الجغرافي لواردات الكويت
في السنوات 1989، 1995، 1999 مع بيان قيمة الواردات (بالألف) دينار كويتي
(الدينار الكويتي = 3,3 دولار أمريكي تقريباً)

مجموعات الدول	قيمة الواردات 1989	% من جملة قيمة الواردات	قيمة الواردات 1995	% من الجملة	قيمة الواردات 1999	% من الجملة
دول مجلس التعاون الخليجي	142409	7,7	224600	9,7	242028	10,4
الدول العربية الآسيوية	85442	4,6	36881	1,5	46906	2
الدول الإسلامية غير العربية في آسيا	90890	4,9	130238	5,6	140107	6
الدول الآسيوية الأخرى	539828	29,2	486734	20,9	614128	26,5
جملة الدول الآسيوية	858569	46,4	877453	37,8	1,043,169	45
الدول العربية الإفريقية	12390	0,67	23472	1	20983	0,9
الدول الإسلامية غير العربية في إفريقيا	42	0,002	123	0,005	225	0,009
الدول الإفريقية الأخرى	3784	0,2	9481	0,4	20794	0,9
جملة الدول الإفريقية	16216	0,9	33076	1,4	42002	1,8
أوقيانوسيا	29111	1,6	31078	1,3	80467	3,5
دول أمريكا الشمالية	255581	13,8	406345	17,5	332391	14,3
دول أمريكا الوسطى والجنوبية	27883	1,5	37276	1,5	42186	1,8
جملة الدول الأمريكية	283464	15,3	443621	19,1	374577	16,2
دول أوروبا الغربية	625468	33,8	914772	39,4	752643	32,5
دول أوروبا الشرقية	36576	1,97	22675	0,98	25301	1,1
جملة الدول الأوروبية	662044	35,8	937447	40,3	777744	33,5
جملة قيمة واردات الكويت	**1,849,442**	**100**	**2,323,072**	**100**	**2,318,306**	**100**

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات المجموعات الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 194، 195، وعام 1995 ص 191، 192، وعام 1995 ص 192، 193. والنسب من حساب الباحث.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى احتياج السوق الكويتية للسلع والبضائع الآسيوية (الجيدة الصنع والرخيصة الثمن) وكذلك البضائع الأوروبية ذات الشهرة العالمية، وتتمثل البضائع الواردة من الأسواق الآسيوية والأوروبية في المنتجات الزراعية والأغذية بجميع أنواعها والملبوسات والمصنوعات الجلدية ووسائل النقل والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والساعات والصناعات الدقيقة، ويلي الأسواق الآسيوية والأوروبية من حيث أهميتها لواردات الكويت أسواق الدول الأمريكية.

2 – هناك نمو في قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كانت نسبة قيمتها في السنوات 1989، 1995، 1999 نحو 7,7%، 9,7%، 10,4% على التوالي من جملة واردات الكويت من دول العالم. وتتمثل السلع المستوردة من مجلس التعاون في الأغذية والمشروبات والمنتجات الزراعية والصناعات الورقية وغيرها، ويعزى نمو قيمة هذه الواردات إلى قرب دول مجلس التعاون من الكويت وإلى سهولة الاستيراد منها دون قيود.

3 – قيمة واردات الكويت من الدول العربية الأخرى آسيوية كانت أو أفريقية منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالواردات من دول العالم؛ فهي لم تتجاوز 5,27% عام 1989، و2,5% عام 1995، و2,9% عام 1999. وقد يعود السبب في ذلك إلى أمور منها: تواضع الإنتاج الزراعي والصناعي العربي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية وعدم توفر التسهيلات المشجعة على نمو التجارة البينية بين الدول العربية، وربما يكون لغياب التنسيق والتكامل الاقتصادي على المستوى العربي بشكل كبير أثر في ذلك.

4 – أهمية الدول الآسيوية غير العربية وغير الإسلامية كأسواق لواردات الكويت، فقد كانت نسبة قيمة الواردات منها عام 1989 29,2% من جملة قيمة الواردات، وانخفضت قليلاً عام 1995 لتصبح 20,3%، ثم ارتفعت عام 1999 فأصبحت 26,5%. ويعزى ذلك إلى وجود الدول الصناعية المعروفة باسم «النمور الآسيوية» مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وهونج كونج وتايوان وسنغافورة وغيرها.

5 – ضعف نسبة إسهام الدول الإفريقية بشكل عام في قيمة واردات الكويت، فهي لم تتجاوز 1,8% طيلة السنوات الثلاث. وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف الإنتاج وعدم تنوعه؛ فمعظم واردات الكويت من الدول الإفريقية لا يخرج عن المحاصيل الزراعية والمواد الخام.

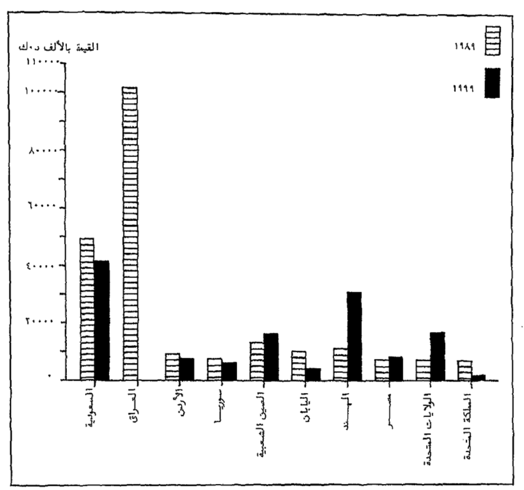
جدول (8): أهم عشر دول في العالم من حيث قيمة الواردات إلى الكويت (القيمة ألف دينار كويتي) في عامي 1989، 1999

الدولة	1989			1999		
	قيمة الواردات	%من دول القارة	% من العالم	قيمة الواردات	% من القارة	% من العالم
المملكة العربية السعودية	83489	9,7	4,5	143586	13,8	6,2
الصين	63896	7,4	3,4	75322	7,2	3,24
كوريا الجنوبية	65281	7,6	3,5	55320	5,3	2,4
اليابان	237952	27,7	12,9	296691	28,4	12,8
أستراليا	25976	89,2	1,4	74642	93	3,22
الولايات المتحدة الأمريكية	244696	86,3	12,2	284829	76	12,3
ألمانيا	147271	22,2	8	178263	22,9	7,7
المملكة المتحدة	121780	18,4	6,6	132540	17	5,7
هونج كونج	20,000	1,92	1	486	0,05	0,04
تركيا	30501	2,93	1,7	3000	0,29	0,24
الجملة	**1040842**		**56,3**	**1244679**	–	**53,7**

المصدر: عن المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 194، 196 المجموعة السنوية لعام 1999 ص 192، 194 والنسب من حساب الباحث.

ويتضح من جدول (8) وشكل (3) أن هذه الدول العشر تشكل أهم المصادر للواردات الكويتية، ويكفي القول إنها استحوذت على 56,3% من قيمة واردات الكويت عام 1989، و53,7% من القيمة عام 1999، في حين كانت النسبة المتبقية وهي 43,7% عام 1989، و46,3% لعام 1999 لنحو 115 دولة من دول العالم في قاراته المختلفة، ويتضح أيضاً أن السعودية تمثل أهم الدول العربية المصدرة للكويت.

وبالإضافة إلى ما سبق نستطيع ترتيب أهم الدول في واردات الكويت، فنذكر أن اليابان تأتي في المقدمة؛ إذ بلغت قيمة وارداتها عام 1989، 12,9% من جملة الواردات من دول العالم، وعام 1999، 12,8%. ثم الولايات المتحدة 12,2% لعام



شكل (3): أهم عشر دول في العالم من حيث واردات الكويت لعامي 1989 و1999

1989 و12,3% لعام 1999. وألمانيا 8% و7,7% للعامين على التوالي، وبريطانيا 6,6% و5,7% ثم السعودية 4,5% و6,2%، ثم جاءت الدول المتبقية بعد ذلك ابتداء بالصين وانتهاء بتركيا.

ويلاحظ كذلك أن هناك نمواً في قيمة الواردات من الدول المذكورة بين عامي 1989 و1999 عدا تركيا وكوريا الجنوبية.

ويتضح من جدول (9) ما يأتي:

1 – كانت قيمة صادرات الكويت غير النفطية (الوطنية المنشأ والمعاد تصديرها) عام 1989 نحو 313115 ألف دينار، ثم انخفضت إلى 230686 ألف دينار عام 1997 بنقص بلغت نسبته 26,3%، وربما عاد ذلك إلى تأثر الصادرات الكويتية بإعادة تأهيل المنتجات الوطنية بعد التحرير بشكل يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، بدليل أن قيمة الصادرات ارتفعت مرة أخرى عام 1999 لتصل إلى 343201 ألف دينار بنسبة زيادة بلغت 48,8% بالمقارنة إلى قيمة الصادرات عام 1997.

2 – التوزيع الجغرافي لصادرات الكويت إلى مجموعات الدول الأخرى:

جدول (9): قيمة صادرات الكويت الوطنية المنشأ والمعاد تصديرها (بالألف) دينار كويتي لسنوات 1989، 1997، 1999 موزعة جغرافياً على مجموعات الدول*

مجموعات الدول	قيمة الصادرات عام 1989	% من جملة القيمة	قيمة الصادرات عام 1997	% من جملة القيمة	قيمة الصادرات عام 1999	% من جملة القيمة
دول مجلس التعاون	83208	26,6	91524	39,67	93304	27,19
الدول العربية الآسيوية	124947	39,9	12740	5,52	19855	5,78
الدول الإسلامية في آسيا	7197	2,3	12248	5,31	39411	11.
الدول الآسيوية الأخرى	48232	15,4	66776	28,94	117661	34,28
جملة آسيا	263587	84,18	183288	79,45	270231	78,74
الدول العربية الإفريقية	20576	6,6	20630	8,94	12678	3,69
الدول الإسلامية غير العربية في إفريقيا	161	0,05	301	0,13	161	0,05
الدول الإفريقية الأخرى	7620	0,2	257	0,11	1379	0,40
جملة إفريقيا	21499	6,87	21731	9,42	14218	4,14
مجموعة أوقيانوسيا	100	0,03	222	0,09	4419	1,28
دول أمريكا الشمالية	7406	2,4	14718	6,38	17030	4,96
دول أمريكا الوسطى	279	0,1	182	0,07	249	0,07
جملة الدول الأمريكية	7685	2,45	14900	6,45	17279	5,03
مجموعة الدول الأوروبية الغربية	19012	6,1	9815	4,25	36663	10,68
دول أوروبا الشرقية	1231	0,4	730	0,32	391	0,11
جملة أوروبا	20243	6,46	10545	4,57	37054	10,79
جملة قيمة صادرات الكويت	313115	100	230686	100	343201	100

المصدر: اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 197، 199، وعام 1999 ص 193، 195، والنسب من حساب الباحث.

* قيمة الصادرات لا تشمل قيمة صادرات النفط التي بلغت عام 1997 نحو 4,055,739 ألف دينار، وعام 1999 نحو 3,352,330 ألف دينار، بل تشمل الصادرات الوطنية المنشأ والمعاد تصديرها مثل الأغذية والمشروبات، المواد الخام غير المعدة للأكل، الزيوت والشحوم، المواد الكيماوية، البضائع المصنعة، الآلات ومعدات النقل، مصنوعات أخرى (انظر ملحق 4).

2 – تأتي مجموعة الدول الآسيوية في مقدمة أسواق التصدير الكويتية حيث كانت نسبة قيمة الصادرات إليها من جملة القيمة عام 1989 نحو 84,2%، وعام 1997 نحو 79,45% وعام 1999 نحو 78,74%. وتصدر الكويت إلى هذه الأسواق (إضافة إلى النفط الخام ومنتجاته المكررة)، البتروكيماويات، والأسمدة الكيماوية، وزيوت التشحيم، ومواد الصباغة والتلوين، والمنتجات الورقية، والزيوت والشحوم، والمنتجات الغذائية، والأعلاف وغيرها (انظر الملحق 4).

وتأتي بعد الدول الآسيوية في الترتيب الدول الإفريقية ولا سيما العربية منها، وكذلك الدول الأمريكية والأوروبية، بنسب لا تتجاوز 11% لكل منها، ومعنى ذلك أن صادرات الكويت تعتمد بشكل رئيس وملحوظ على الأسواق الآسيوية سواء العربية أو الإسلامية أو غير الإسلامية.

3 – تأتي دول مجلس التعاون (ضمن دول آسيا) في مقدمة المجموعات الإقليمية بالنسبة للصادرات الكويتية التي تقترب قيمتها في أغلب الأحيان من ثلث القيمة الإجمالية للصادرات، فقد كانت نسبة قيمة الصادرات إليها في عام 1989 نحو 27%، وعام 1997 نحو 40%، وعام 1999 أكثر من 27%، كما أن نسبة قيمة الصادرات إليها بالنسبة لمجمل الدول الآسيوية بلغت 31,6% عام 1989، و49,9% عام 1997، و35,5% عام 1999.

ويتضح من جدول (10) وشكل (4) أن هذه الدول العشر استحوذت في عام 1989 على 71,1% من جملة قيمة الصادرات الكويتية، غير أن هذه النسبة قد انخفضت إلى النصف تقريباً (38,7%) عام 1999. وقد يعود السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات لبعض هذه الدول، حيث حلت محلها دول أخرى أكثر أهمية، مثل دولة الإمارات العربية التي كان نصيبها من قيمة الصادرات 9,9%، وسنغافورة 7,7% وهونج كونج 4,4%، وباكستان 4,3%، وأندونيسيا 3,9%.

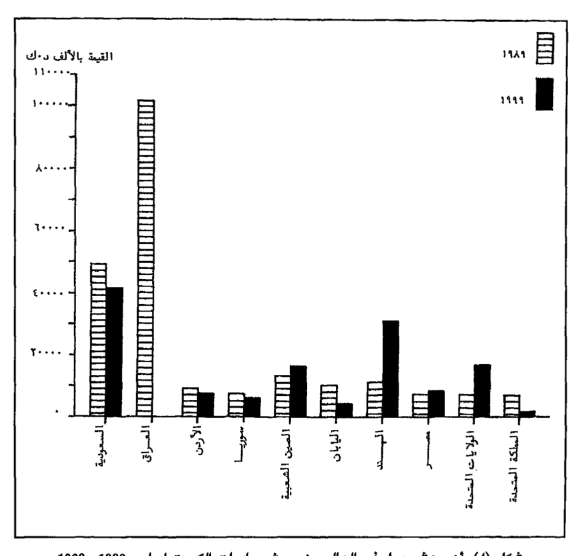
جدول (10): أهم عشر دول من حيث قيمة الصادرات الكويتية إليها لعامي 1989، 1999 (القيمة ألف دينار كويتي) مقارنة بالمستوى القاري ومستوى جملة أسواق التصدير

الدولة	1989			1999		
	قيمة الواردات	من دول القارة	% من العالم	قيمة الواردات	% من القارة	% من العالم
السعودية	48839	18,5	15,6	41590	15,4	12,1
العراق	101748	38,6	32,5	–	–	–
الأردن	9478	3,6	3	7597	2,8	2,2
سوريا	7669	3	2,4	5971	2,2	1,7
الصين	12821	4,9	4,1	15756	5,8	4,6
اليابان	9975	3,8	3,2	4012	1,5	1,2
الهند	10667	4	3,4	31180	11,5	9,1
مصر	6980	32,5	2,2	8466	59,5	2,5
الولايات المتحدة	7280	94,7	2,3	16643	96,3	4,9
المملكة المتحدة	7174	35,4	2,29	1637	4,4	4,8
الجملة	222631	–	71,1	132852	–	38,7

المصدر: اعتماداً على جداول المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 197، 199 وعام 1999 ص 193، 195 والنسب من حساب الباحث.

ويلاحظ من الجدول أن نصيب بعض الدول من الصادرات الكويتية قد انخفض (من حيث النسبة على مستوى العالم)، منها، على سبيل المثال، السعودية والأردن وسوريا والصين واليابان ومصر، فيما ارتفعت نسبة قيمة الصادرات إلى كل من الهند والولايات المتحدة وبريطانيا.

ويتضح كذلك أن العراق قد استحوذ على نسبة 38,6% من قيمة الصادرات الكويتية على مستوى القارة الآسيوية عام 1989 و32,5% على مستوى بلدان العالم. ويعزى ذلك إلى أن العراق كان يعتمد على المنافذ التجارية الكويتية في تأمين احتياجاته إبان سنوات حربه مع إيران (1980 – 1988)، وقد قدمت الكويت للعراق جميع التسهيلات التجارية المطلوبة خلال تلك الفترة، وظلت الحال كذلك إلى سنة قيامه بعدوانه على الكويت واحتلاله لها.



شكل (4): أهم عشر دول في العالم من حيث صادرات الكويت لعامي 1989 و1999

جدول (11): التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام الكويتية (بالألف برميل)، بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999

مجموعات الدول	*1985	%	1995	%	1999	%
أمريكا الشمالية	6068	3,42	73122	16,8	57647	16,66
أمريكا الجنوبية	5484	3,10	8009	1,84	–	–
أوروبا الغربية	44763	25,22	57627	13,24	42422	12,26
آسيا والشرق الأقصى	114969	64,78	259061	59,5	233183	67,39
إفريقيا	253	0,14	30990	7,12	9066	2,62
أوقيانوسيا	2861	1,61	2437	0,56	3015	0,87

تابع/ جدول (11): التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام الكويتية (بالألف برميل)، بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999

مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أخرى	3067	1,73	4004	,92	692	0,20
الجملة	177465	100	435250	100	346025	100

المجموعة الإحصائية 1993، ص 159، و1999 ص 156، والنسب من عمل الباحث.

* لم تتوافر بيانات عن عام 1989 خاصة بالتوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام.

يتضح من جدول (11) وشكل (5) أن أسواق صادرات النفط الكويتي تكاد تشمل قارات العالم وأقاليمه، وقد احتلت آسيا والشرق الأقصى فيها المركز الأول من حيث ضخامة حجم الصادرات إليها؛ إذ بلغت نسبتها عام 1985 نحو 65% من جملة صادرات النفط الكويتي، تلتها بعد ذلك أوروبا الغربية بنسبة 25,22%، ثم أمريكا الشمالية فالجنوبية. وفي هذا العام برزت اليابان إحدى الأسواق المهمة في القارة، وكان نصيبها من جملة الصادرات 30,30%، ثم تايوان 15,4%، فكوريا الجنوبية 9,6%، وبرزت هولندا إحدى الأسواق الأوروبية المهمة لهذه الصادرات وبنسبة 18,7%، ثم جاءت البرازيل إحدى الأسواق المهمة في الأمريكتين.

أما في عام 1995 فقد جاءت آسيا بأسواقها المهمة في المرتبة الأولى 59,5%، تلتها أمريكا الشمالية 16,8% متفوقة على أوروبا الغربية، ثم أوروبا 13,24% (الصدارة لهولندا) ومما يلفت الانتباه تقدم مركز إفريقيا بنسبة 7,12% بعد أن كان نصيبها في عام 1985 لا يتجاوز 0,14، وظل الوضع كما هو عليه في عام 1999 على وجه التقريب بالنسبة لترتيب المراكز.

جدول (12): التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات النفطية المكررة بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999 (بالألف برميل)

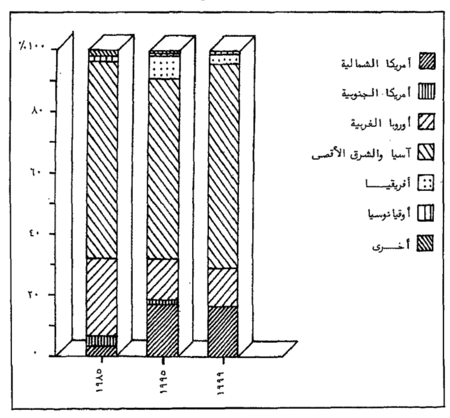
مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أمريكا الشمالية	–	–	2717	1,1	4239	1,71
أمريكا الجنوبية	5984	3,63	2970	1,2	1971	0,79
أوروبا الغربية	76012	46,12	11732	4,74	19843	7,95
آسيا والشرق الأقصى	55764	33,83	219715	88,75	214875	86,09
إفريقيا	4932	2,99	4596	1,86	4455	1,78
أوقيانوسيا	6459	3,92	3784	1,53	2754	1,10

تابع / جدول (12): التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات النفطية المكررة بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999 (بالألف برميل)

مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أخرى	15660	9,50	2057	0,82	1458	0,58
الجملة	164811	100	247571	100	249595	100

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 159، 1999 ص 158.

* لم تتوافر بيانات عن عام 1989، خاصة بالتوزيع الجغرافي لصادرات النفط المكررة.



شكل (5): التوزيع النسبي لصادرات النفط الخام الكويتية بحسب مجموعات الدول المستوردة في أعوام 1985، 1995، 1999.

ويعكس جدول (12) نمو صادرات الكويت من المنتجات النفطية المكررة؛ فقد زاد حجمها بنسبة 50,2% بين عامي 1985، 1995، كما حدثت زيادة طفيفة بين عامي 1995، 1999. وفي عام 1985 احتلت دول أوروبا الغربية مكان الصدارة لهذه الصادرات بنسبة 46,12% من جملة الصادرات، تلتها دول آسيا وعلى رأسها بلدان الشرق الأقصى بنسبة 33,8%، ثم أوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية. أما أمريكا الشمالية فلم تظهر في ذلك العام من بين الدول المستوردة.

وفي عام 1995 انتزعت دول آسيا مكان الصدارة من أوروبا وبنسبة كبيرة جداً بلغت 88,75%، وجاءت بعدها أوروبا بنسبة لا تكاد تقارن مع آسيا، وظلت المجموعات الأخرى ضئيلة للغاية. أما في عام 1999 فقد حافظت دول آسيا على صدارتها وجاءت على رأس الدول المستوردة، بنسبة بلغت أكثر من 86%، تلتها أيضاً دول أوروبا بنسبة 7,95%. ويمكن أن يعزى احتلال آسيا للصدارة في استيراد هذه المنتجات لحاجتها إليها في المجالات الصناعية ولقلة إنتاج النفط في آسيا، إضافة إلى موقع الكويت القريب من الأسواق.

أما أهم الدول التي تشكل أكبر الأسواق للمنتجات النفطية الكويتية المكررة فهي مصر على مستوى الدول العربية، التي استوردت على سبيل المثال 55% من نصيب هذه الصادرات للأسواق العربية عام 1985، وهو ما يمثل 2,6% من جملة صادرات هذه المنتجات. وعلى صعيد أوروبا جاءت إيطاليا بنسبة 23,3%، وبريطانيا 10%، ثم جاءت باكستان 11%، ثم اليابان 7,8% على مستوى آسيا، وظلت هذه الأسواق تحتل مكاناً بارزاً بين الدول المستوردة طوال سنوات التسعينيات.

جدول (13): قيمة الواردات وحجمها بحسب وسيلة النقل المستخدمة للأعوام 1989، 1995، 1999.

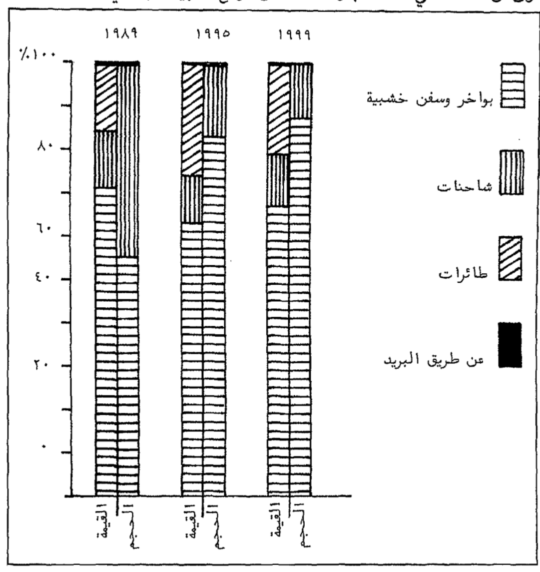
السنة	بواخر وسفن خشبية	شاحنات (براً)	طائرات (جواً)	عن طريق البريد	الجملة	للنقل البحري %
* قيمة الواردات (بالألف دينار)						
1989	1312009	249443	283003	4955	1849404	71
1995	1459439	258911	600279	4443	2323072	62,8
1999	1561031	281176	470999	5100	2318306	67,3
حجم الواردات (بالطن)						
1989	3805309	3037089	41651	180	6880412	55,3
1995	5854244	1128754	45772	73	7028843	83,3
**1999	10205087	1388273	46924	36	11640320	87,7

المصدر: عن المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 182، 1999 ص 178، والنسب من حساب الباحث.

* بحسب وسيلة النقل الأخيرة إلى الكويت.

** أضيفت بيانات النفط اعتباراً من 1997.

ويلاحظ من جدول (13) وشكل (6) أن واردات الكويت تأتي بطرق نقل مختلفة، بيد أن الواضح تسيد النقل البحري بشكل ملحوظ في نقل الواردات قيمة وحجماً، ففي الوقت الذي نقل ما نسبته 71%، 62,8% و67,3% في الأعوام الثلاثة على التوالي من قيمة الواردات، كانت أهميته واضحة أيضاً في مجال حجم السلع المنقولة، حيث تكفل بنقل ما نسبته 55,3% و83,3% و87,7% في أعوام 1989، 1995، 1999 على التوالي، ويليه من حيث الأهمية النقل البري ثم الجوي، ويتمثل التفسير الجغرافي لأهمية النقل البحري في مجال قيمة الواردات الكويتية وحجمها في رخص تكلفة نقل الواردات عن طريق البحر، وكبر حجم السلع المنقولة وضخامة كمياتها، بحيث لا يمكن لأي وسيلة أخرى أن تنافسه في هذا المجال، فضلاً عن موقع الكويت البحري.



شكل (6): التوزيع النسبي لقيمة واردات الكويت وحجمها بحسب وسيلة النقل المستخدمة لأعوام 1989، 1995، 1999

جدول (14): قيمة الصادرات وحجمها
بحسب وسيلة النقل المستخدمة للأعوام 1989، 1995، 1999.

السنة	بواخر وسفن خشبية	شاحنات (براً)	طائرات (جواً)	عن طريق البريد	الجملة	للنقل البحري %
قيمة الواردات (بالألف دينار)*						
1989	104361	179247	29507	—	313115	33,3
1995	132381	73122	11836	—	217339	61
1999	3577833	95564	22134	—	3695531	96,8
حجم الواردات (بالطن)						
1989	2676534	376342	4959	—	3057835	87,5
1995	2668626	204111	3951	—	2876688	92,8
1999	80103332	368171	4687	—	80476190	99,5

نفس مصادر الجدول السابق. والنسب من حساب الباحث.
* بحسب وسيلة النقل الأولى من الكويت.

ويمكن أن نلاحظ من جدول (14) أن النقل البحري يشكل الركيزة الأساسية في نقل صادرات الكويت كما هو الحال في وارداتها. فقد كانت نسبة إسهامه في جملة قيمة الصادرات المنقولة 33,3% عام 1989، ارتفعت إلى 61% عام 1995 ثم إلى 96,8% عام 1999. ويمكن أن يعزى انخفاض النسبة في السنة الأولى إلى استخدام الشاحنات براً إلى العراق في نهاية سنوات حربه مع إيران وحاجته إلى تأهيل البلاد وتلبية حاجات البناء. أما إسهامه في حجم الصادرات المنقولة فقد كانت ملحوظة وفاعلة جداً؛ فهي في عام 1989 وصلت إلى 87,5%، وفي عام 1995 تخطت حاجز 92%، ووصلت إلى أقصى مدى في عام 1999 عندما بلغت 99,5%.

التحليل الجغرافي لحركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي:

سبقت الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون تأتي في مقدمة المجموعات الإقليمية بالنسبة للصادرات والواردات الكويتية. فقد كشفت الدراسة عن وجود نمو في قيمة واردات الكويت إلى نحو 9,7%، ثم ارتفعت كذلك إلى 10,4% بين عامي

1995 و1999، كما جاءت دول مجلس التعاون في مقدمة مجموعات الدول من حيث نسبة قيمة الصادرات الكويتية إليها؛ إذ بلغت 27% عام 1989، و40% عام 1997، وأكثر من 27% عام 1999.

جدول (15)، قيمة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون في عامي 1989 و1999 (القيمة بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الصادرات عام 1989					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
الأغذية والحيوانات	1072	527	431	7914	1462	11406
المشروبات والتبغ	14	–	,5	4,8	5,1	28,9
المواد الخام غير المعدة للأكل	57	9,4	,5	117	3678	3861,9
الوقود المعدني	36	34	78,5	148,4	28,5	325,4
الزيوت والشحوم الحيوانية	12,7	1,6	0,14	3	22,9	40,34
المواد الكيماوية	239,3	317	421,5	7410,3	1594,7	9982,8
البضائع المصنعة	1725,6	1625,8	1170,9	15286,8	4167,9	23977
الآلات ومعدات النقل	2619	794,5	1018,3	9230,2	5916	1957,8
مصنوعات منوعة	1161,2	282,5	761	8723,6	2477	13405,3
بضائع غير مصنفة	14,9	,2	,020	1,1	589,6	605,82
الجملة	6953	3592,4	3883	48838,9	19941,3	83208,6
% من الجملة	8,35	4,37	4,67	58,96	23,96	100
الأغذية والحيوانات	1179	308	526	6248	2723	10984
المشروبات والتبغ	75	54	37	198	575	939
المواد الخام غير المعدة للأكل	5	2	2	158	172	339
الوقود المعدني	43	24	12	1155	43	1277
الزيوت والشحوم الحيوانية	86	10	36	622	128	882
المواد الكيماوية	1066	1732	1089	5620	10833	20340
البضائع المصنعة	1092	1415	1446	15659	4910	24522

تابع/ جدول (15): قيمة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون في عامي 1989 و1999 (القيمة بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الصادرات عام 1999					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
الآلات ومعدات النقل	1809	2204	1447	7549	8989	21998
مصنوعات منوعة	825	392	596	4381	5021	11215
بضائع غير مصنفة	–	–	–	–	485	485
الجملة	6180	6141	5191	41590	33879	92981
% من الجملة	6,64	6,60	5,58	44,73	36,45	100

عن بيانات المجموعات الإحصائية 1992 ص 191، 1995 ص 198، 1999 ص 184، والنسب من حساب الباحث.

ويلاحظ من جدول (15) ما يأتي:

1 – أن قيمة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون قد نمت بشكل محدود من 83208,6 ألف دينار كويتي عام 1989 إلى 92981 ألف دينار عام 1999، بزيادة قدرها 11,7%، ويعزى ذلك النمو إلى التسهيلات التجارية وانخفاض التعرفة الجمركية وإلى الاتفاقيات التجارية المبرمة بين دول منظومة التعاون الخليجي.

2 – أن السعودية ودولة الإمارات تشكلان أهم الأسواق الرئيسة في منظومة مجلس التعاون بالنسبة للصادرات الكويتية، فقد كانت نسبة قيمة الصادرات الكويتية إلى السعودية في عام 1989 ما يعادل 58,96%، انخفضت قليلاً عام 1999 إلى 44,7%. أما نسبة قيمة الصادرات إلى دولة الإمارات فقد كانت عام 1989 تمثل 23,96% من جملة قيمة الصادرات في ذلك العام، وارتفعت إلى 36,45% عام 1999. أما قيمة البضائع المصدرة إلى البحرين فقد انخفضت من 8,35% إلى 6,64%، في حين ارتفعت إلى عمان من 4,37% إلى 6,6%، كما ارتفعت إلى قطر من 4,37% إلى 5,58%.

3 – أن أهم البضائع المصدرة من الكويت إلى دول المجلس من حيث القيمة كانت الآلات ومعدات النقل، والبضائع المصنعة، والمواد الكيماوية، ثم الأغذية والحيوانات الحية، والمصنوعات المنوعة.

جدول (16): قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون في عامي 1989، 1999 (بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الواردات عام 1989					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
الأغذية والحيوانات	24,5	417	65,9	13524,7	1754,3	15786,4
المشروبات والتبغ	–	229,9	0,016	1133,9	302	1665,8
المواد الخام غير المعدة للأكل	7	1,4	0,7	1593,1	1191,3	2793,5
الوقود المعدني	0,068	1,3	–	3131,2	2535,9	5668,5
الزيوت والشحوم	–	–	–	575	110	685
المواد الكيماوية	378	158,9	1201	15535,2	2458,3	19731,7
البضائع المصنعة	7445	1126,2	13447	43546,5	8795,6	74360,3
الآلات ومعدات النقل	95,3	769,5	,9	1798,6	1061,2	3725,5
مصنوعات منوعة	39,55	30,3	72	2649,6	10941,8	17648,7
بضائع غير مصنفة	,2	–	0,090	0,928	16,3	17,52
الجملة	11905	2734,5	14787,6	83489	29167	142083,1
% من الجملة	8,38	1,92	10,41	58,76	20,53	100
الأغذية والحيوانات	1202	540	28	29682	9646	41098
المشروبات والتبغ	353	117	3	4796	1487	6756
المواد الخام غير المعدة للأكل	6	166	224	2901	12032	15329
الوقود المعدني	–	913	–	4569	3845	9327
الزيوت والشحوم	879	29	–	615	744	3267
المواد الكيماوية	714	970	1483	29981	9302	42450
البضائع المصنعة	8264	2057	2369	58049	10244	80983
الآلات ومعدات النقل	2343	403	10	6563	3768	13087
مصنوعات منوعة	1320	844	26	6430	10795	19415

تابع/ جدول (16): قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون في عامي 1989، 1999 (بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الواردات عام 1999					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
بضائع غير مصنفة	–	–	–	–	11317	11317
الجملة	15081	6039	4143	143586	73180	242029
% من الجملة	6,23	2,5	1,71	59,32	30,24	100

نفس بيانات الجدول السابق، والنسب من حساب الباحث.

ويمكن أن نستخلص من جدول (16) أن قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون قد ارتفعت بين عامي 1989 و1999. فبعد أن كانت جملة القيمة 142083 ألف دينار كويتي عام 1989 ارتفعت إلى 242029 ألف دينار عام 1999، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 70,3%، ويلاحظ كذلك أن السعودية والإمارات تشكلان أهم الأسواق الرئيسة لواردات الكويت تماماً مثلما تشكلان الأسواق الرئيسة لصادراتها على النحو الذي استخلصناه من الجدول السابق. فقد بلغت نسبة قيمة ما استوردته الكويت من السعودية عام 1989 نحو 58,76% وعام 1999 نحو 59,32%، من جملة وارداتها من دول المجلس. أما نسبة قيمة الواردات الكويتية من دولة الإمارات فقد بلغت عام 1989 نحو 151% وعام 1999 30,24%، من جملة قيمة الواردات. وجاءت الدول الخليجية الأخرى بنسب دون هذا المستوى بكثير، نظراً لعدم التنوع في الإنتاج السلعي كما هو الحال في السعودية والإمارات.

جدول (17): التغير في حجم الصادرات والواردات بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1989 و1999

حجم الصادرات لعام 1989 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
115592,3	36	17408,6	5,43	165436,8	51,57	8030	2,50	14279,2	4,50	320746,9	100

حجم الصادرات لعام 1999 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
152919	51,42	17225	5,79	97652	32,84	11332	3,81	18246	6,14	297374	100

تابع/ جدول (17): التغير في حجم الصادرات والواردات بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1989 و1999

حجم الواردات لعام 1989 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
1338102,6	53,35	10211,1	0,41	1009236,6	40,24	131336,2	5,24	19156,3	0,76	2508042,8	100

حجم الواردات لعام 1999 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
1490294	23,22	30684	0,48	4760693	74,18	43702	0,68	92172	1,44	6417545	100

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1991 ص 190 – 191، وعام 2000 ص 184 ، 185.

ويتضح من جدول (17) ما يأتي:

1 – أن حجم الصادرات من الكويت إلى دول المجلس قد انخفض قليلاً بنسبة لم تتعدّ 7,3% بين عامي 1989 و1999.

2 – أن السعودية والإمارات تبادلتا المركزين الأول والثاني بين العامين المذكورين بالنسبة لحجم صادرات الكويت لدول الخليج العربية؛ ففي حين جاءت الإمارات في المركز الأول عام 1989 بنسبة وصلت إلى 51,57% احتلت السعودية المركز الثاني بنسبة 36%. وتغير الحال في عام 1999 حيث استحوذت السعودية على نسبة 51,42% من جملة صادرات الكويت للدول الخليجية، وجاءت الإمارات في المركز الثاني بنسبة 32,84%، ثم جاءت بعد ذلك باقي الدول الخليجية.

3 – أن حجم واردات الكويت من دول مجلس التعاون قد تضاعفت إلى أكثر من ضعفين ونصف بين عامي 1989 و1999، وبلغت نسبة النمو في حجم واردات الكويت منها نحو 155,9%.

4 – أن السعودية احتلت المركز الأول بالنسبة لحجم واردات الكويت الخليجية في عام 1989 بنسبة وصلت إلى 53,35%، ثم تراجعت للمركز الثاني في عام 1999 بنسبة 23,22%، في حين احتلت الإمارات المركز الأول في العام ذاته بنسبة كبيرة وصلت إلى 74,18%. وقد يعزى ذلك إلى توفر التنوع السلعي في الإمارات سواء أكان محلياً أم مستورداً من جهة، وطبيعة أحجام هذه السلع التي ربما كانت من الأوزان الثقيلة.

جدول (18): الميزان التجاري لحركة التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون

	الميزان التجاري عام 1989 (بالألف دينار)					الميزان التجاري 1999 (بالألف دينار)				
	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	قطر
قيمة الصادرات	48838,9	19941,3	3592,4	6953	3883	41590	33879	6141	6180	5191
قيمة الواردات	38489	29167	2734,5	11905	14787,6	143586	73180	6039	15081	4143
الميزان التجاري	34650,1–	9225,7–	857,9+	4952–	10904,6–	101996–	39301–	102+	8901–	1048+

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجداول السابقة.

ويبدو من جدول (18) والشكلين (7) و(8) أن هناك نمواً في معظم حركة التبادل التجاري كما تعكسها قيم التبادل بين الكويت ودول مجلس التعاون في عامي 1989 و1999 سواء أكان ذلك في قيمة الصادرات أم قيمة الواردات؛ فقد سجلت قيمة صادرات الكويت إلى السعودية انخفاضاً بين العامين المذكورين بلغت نسبته 14,8%، في حين سجلت قيمة الواردات من السعودية إلى الكويت في الفترة ذاتها ارتفاعاً بلغت نسبته 72%. أما قيمة الصادرات الكويتية إلى دولة الإمارات فقد ارتفعت بين العامين المذكورين بنسبة قدرها 69,9% في حين ارتفعت قيمة واردات الكويت من الإمارات بنسبة 151%. وارتفعت قيمة صادرات الكويت إلى عمان بنسبة 71%، أما قيمة واردات الكويت منها فقد ارتفعت كذلك بنسبة 121%. وسجلت قيمة الصادرات إلى البحرين انخفاضاً بسيطاً بلغت نسبته 11%، أما قيمة واردات الكويت منها فقد ارتفعت بنسبة 26,7%. أما قطر فقد ارتفعت قيمة صادرات الكويت إليها بين العامين المشار إليهما بنسبة وصلت إلى 33,7%، في حين انخفضت قيمة الواردات منها بنسبة بلغت 72%.

أما الميزان التجاري فهو كما يتضح من الجدول يسير في غالبه عام 1989 لمصلحة دول الخليج العربية عدا الحالة مع عمان، فقد كان لمصلحة الكويت، وفي عام 1999 ظل على الوتيرة ذاتها عدا حالتي عمان والبحرين، حيث كان لمصلحة الكويت، وربما عاد ذلك إلى محدودية الإنتاج السلعي في هذين البلدين.

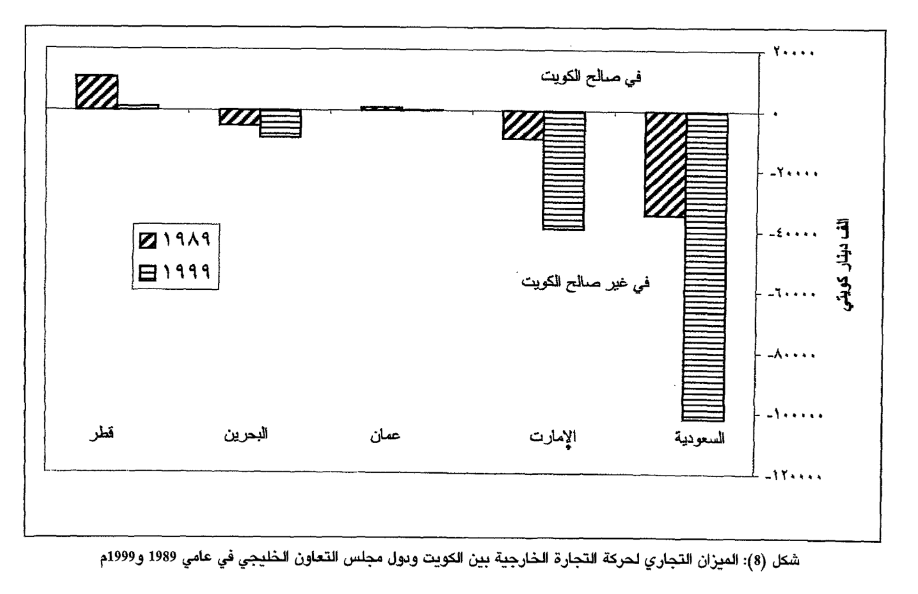
قيمة الواردات
قيمة الصادرات

السعودية
الأمارات
عمان
البحرين
قطر

١٦٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ٠
٠ ٢٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠ ١٦٠٠٠٠

الف دينار كويتي

شكل (7): حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لعامي 1989 و1999م



شكل (8): الميزان التجاري لحركة التجارة الخارجية بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في عامي 1989 و1999م

خاتمة الدراسة: (النتائج والتوصيات)

اتضح من الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية أسهمت في حركة التبادل التجاري بين الكويت والعالم منذ القدم، ومن أبرز هذه العوامل النمو السكاني في الكويت؛ حيث أظهرت معادلة سبيرمان وجود علاقة موجبة قوية بين النمو السكاني وتطور حجم الواردات (بلغت القيمة 0,8). ومن بين العوامل أيضاً الكشف عن النفط في الكويت، الذي جاء على رأس قائمة الصادرات لاحقاً؛ فقد كشف الارتباط بين تطور إنتاج النفط وتطور قيمة الواردات عن وجود ارتباط موجب مرتفع (بقيمة 0,85)، وكذلك وجود علاقة موجبة متوسطة بين إنتاج النفط وتطور قيمة الصادرات – نفطية وغير نفطية – (بلغت قيمتها 0,61). ومن العوامل أيضاً الانفتاح الاقتصادي الكويتي على أسواق العالم الخارجي؛ حيث راوحت نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم بين 83,9% عام 1999 و96,6% عام 1995، وهي نسب عالية جداً إذا ما قورنت بنسب الدول المنغلقة تجارياً. وتشمل صادرات الكويت الصادرات الوطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها، وتأتي الصادرات النفطية على رأس قائمة صادرات الكويت ثم الصناعات البتروكيماوية؛ فقد كانت نسبة قيمة الصادرات النفطية من جملة قيمة الصادرات عام 1989 نحو 91,5%، وعام 1999 نحو 91%. وأظهرت الدراسة وجود نمو مطرد في حجم الصادرات. وهناك نمو مماثل في تجارة الواردات على امتداد فترة الدراسة عدا فترة العدوان العراقي للكويت. واتضح أن الميزان التجاري كان في مصلحة الكويت بين عامي 1989 و1999 عدا فترة ما بعد العدوان العراقي مباشرة نتيجة حاجة الكويت إلى السلع والبضائع بأحجام كبيرة لإعادة البناء وتأهيل الكويت في شتى المجالات وبقيم تفوق قيم صادراتها النفطية المحدودة في تلك الآونة.

ومن نتائج الدراسة أن هناك نمواً ملحوظاً في حجم الصادرات وقيمتها، كما أن مجموعة الدول الآسيوية تشكل أهم أسواق الصادرات الكويتية؛ حيث كانت نسبة قيمة الصادرات إليها عام 1989 نحو 84% وعام 1999 نحو 79%، ثم جاءت بعدها الدول الإفريقية ولا سيما العربية، ثم مجموعة الدول الأمريكية والأوروبية بنسب قليلة لا تتجاوز 11% لكل منها. وتشكل مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة الدول الأوروبية أهم أسواق الواردات الكويتية؛ فقد كانت نسبة قيمة الواردات من الدول الآسيوية للكويت في عام 1989 نحو 46,4% من جملة القيمة، ثم 45% لعام 1999، أما نسبة قيمة الواردات من الدول الأوروبية فقد بلغت 35,8% عام 1989 و33,5% عام 1999.

واتضح من الدراسة أن أهم عشر دول تمثل أسواق واردات الكويت عربياً هي السعودية، وآسيوياً اليابان والصين وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتركيا، وأوروبياً بريطانيا وألمانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وأستراليا من خارج القارتين السابقتين. أما أهم عشر دول تمثل أسواق صادرات الكويت فهي عربياً السعودية، والعراق (قبل عدوانها على الكويت)، والأردن، وسوريا، ومصر، وآسيوياً: اليابان، والصين، والهند، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. واتضح من الدراسة كذلك أن هناك نمواً في قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي بنسب عالية، مقابل انخفاض ملحوظ لنسب واردات الكويت من الدول العربية الأخرى التي راوحت بين 2,9% عام 1999 و5,3% عام 1989. وجاءت دول مجلس التعاون في مقدمة المجموعات الإقليمية بالنسبة للصادرات الكويتية؛ حيث كانت نسبة قيمة الصادرات إليها 27% لعامي 1989 و1999 مقابل 40% لعام 1995.

واتضح من الدراسة أن النقل البحري يتسيّد مختلف وسائل النقل وطرقه في تجارة الكويت الخارجية صادرات كانت أم واردات.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة قد اتفقت مع فروضها، من حيث وجود نمو في حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم في فترة الدراسة، وتنامي معدلات التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض مستوى التبادل التجاري بين الكويت ودول الوطن العربي من حيث القيمة والحجم.

وفي الختام توصي الدراسة بما يأتي:

1 – ضرورة تنويع قاعدة الإنتاج الكويتي باستخدام عائدات النفط واستثماراته لاستحداث صناعات كويتية وتطويرها من أجل التصدير وفق أسلوب مخطط تراعى فيه حاجات الأسواق، وصولاً إلى إيجاد منتجات تصديرية رديفة للصادرات النفطية، لتجنب الاعتماد على مصدر وحيد لتجارة الصادر.

2 – توسيع قاعدة الإنتاج الكويتي في مجال البتروكيماويات والصناعات الكيماوية المعتمدة على النفط، ما دامت هذه الصناعات تدخل في مجال الصادرات الكويتية، وتحتل المرتبة الثانية بعد النفط، وذلك وفق دراسات وخطط تضمن لها النجاح، ويمكن التفاهم في هذا المجال مع دول مجلس التعاون الخليجي في اتباع نهج التخصص السلعي لأغراض التصدير لكل دولة على حدة بدلاً من التنافس في إنتاج السلعة نفسها، تحقيقاً لمبدأ التكامل والتنسيق على الصعيد الاقتصادي.

3 – دراسة توسيع رقعة الأسواق الكويتية على خريطة صادرات الكويت؛ بحيث تصل إلى أسواق جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي لم تكشف الدراسة عن وجود أسواق جاذبة للصادرات الكويتية غير النفطية فيها بنسب معقولة حجماً وقيمة.

4 – رسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافي لتركز صناعات البتروكيماويات الكويتية، والنظر في إمكانية تركزها في مواقع متعددة خارج الكويت اعتماداً على الخامات الكويتية بقصد الاستفادة من رخص أجور الأيدي العاملة المنتجة وقرب مواقع الإنتاج من مواطن الاستهلاك. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بعض التسهيلات التي تقدمها اتفاقية الجات، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وتنشيطها وفقاً للمصالح المشروعة للدول.

5 – نظراً لضيق مساحة قاعدة التبادل التجاري والتجارة البينية بين الكويت وأقطار الوطن العربي بشكل لافت مقارنة بالعالم الخارجي، وحيث إن وجود الأسواق العربية ضمان لدعم حركة التجارة الخارجية للكويت، فإن الدراسة توصي بضرورة توسيع حجم التبادل التجاري مع أقطار الوطن العربي وفق خطط وآفاق جديدة، ويمكن اتباع ما يأتي:

أ – إزالة المعوقات التي قد تحد من نشاط التجارة البينية بين الكويت وأقطار الوطن العربي، وتحسين جودة المنتج الكويتي وتكيفه لمواجهة متطلبات المستهلكين وأذواقهم في الدول العربية، مع تقديم التسهيلات التمويلية والائتمانية للمصدرين.

ب – استغلال وسائل التمويل الوطنية والإقليمية في المجال التجاري، ومن بينها برنامج تمويل التجارة العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبيت التمويل الكويتي، والمصارف المحلية ومؤسسات التمويل الأخرى.

جـ – الاهتمام بتطوير وسائل النقل وتيسير إجراءاته وتقليل تكلفته بتخفيض رسوم العبور بين الكويت والدول العربية، نظراً لأهمية النقل في حركة التبادل التجاري.

د – ضرورة التعريف بالصادرات الكويتية من خلال المعارض التجارية الكويتية في الوطن العربي، وتوفير معلومات حول فرص استيرادها والتسهيلات المتاحة.

6 – على الرغم من أن حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي حركة نشطة تصديراً واستيراداً، فإن ضيق المساحة الاستيعابية للأسواق الخليجية يحتم ضرورة تعاون الكويت والدول العربية الخليجية بتوسيع قاعدة التبادل التجاري على مستوى الأقطار العربية؛ وذلك لتحقيق البعد القومي من خلال التعاون والتكامل وتنشيط التجارة البينية من ناحية وفتح أسواق جديدة للمنتجات الخليجية وفق اتفاقيات تراعي مصالح جميع الأطراف المصدرة والمستوردة من جهة أخرى.

ولا شك أنه يتوافر في الدول الخليجية والدول العربية إنتاج نوعي وكمي من السلع، يمكن من خلاله تطوير التبادل التجاري العربي، وإحلال هذه السلع محل السلع الأجنبية التي تستوردها الدول العربية بالأسعار والمواصفات نفسها. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الدول العربية التي تستهدف إزالة الحواجز الجمركية. ولا شك أن نجاح جهود تنمية الصادرات الكويتية أو الكويتية الخليجية المشتركة يتوقف على إقامة قاعدة إنتاجية عريضة من الصناعات التي تعتمد على الميزات النسبية المتاحة مع مراعاة كفاءة الإنتاج لرفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق العربية. كما يتعين على القطاع الخاص القيام بالعديد من المبادرات لتنمية الصادرات الصناعية بوسائل عديدة، منها الاستثمار في المشروعات الإنتاجية وفق الأولويات الواردة في خطط التنمية الاقتصادية.

المصادر:

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (1992). تقرير حول الآفاق المستقبلية وتنويع الصادرات الخليجية، الدمام، يناير.

بدر عبدالرحمن (1994). أضواء حول تجربة الكويت مع اتفاقيات الجات. **مجلة التعاون**، السنة 9، العدد 35، سبتمبر: 63 – 78.

جعفر عباس حاجي (1993). دراسة تحليلية لأساليب ونماذج إقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، المجلد 21، العدد 3، 4، خريف/ شتاء: 107 – 142.

سميحة السيد فوزي (1992). حول مستقبل دول الخليج العربي من منظور اقتصادي: **أوراق الشرق الأوسط**، نوفمبر: 35 – 47.

سيف سعيد السويدي (1993). آفاق إنشاء منطقة عمل موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 21، العدد الثالث/الرابع، الكويت، خريف/شتاء: 37–57.

صندوق النقد العربي (1999). **التجارة العالمية والاقتصاد الدولي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

طايل السعيد شحاتة وفؤاد أبو الفتوح أبو إسماعيل (1985). **غرفة تجارة وصناعة الكويت**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

عبداللطيف إبراهيم المقرن (1994). الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة (الجات) وعلاقتها بمنطقة التجارة الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي. **مجلة التعاون**، السنة 9، العدد 35، الكويت، سبتمبر: 43–61.

عبدالله أحمد الأحمد (1989). عام 1988 نقطة انطلاق الكويت نحو انتعاش يشمل مختلف القطاعات. **مجلة البورصة**، العدد 7، الكويت، يناير: 6 – 16.

علي صادق (1978). ميزات خاصة للتجارة الخارجية لبعض أقطار منظمة الأوابك. **مجلة النفط والتعاون العربي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، العدد الثالث، الكويت: 7 – 11.

عمر عبدالله كامل ومحمد رضا عبدالحليم (1994). اتفاقيات الجات وآثارها على الدول العربية عامة والخليجية خاصة. **مجلة المال والتجارة**، السنة 26، العدد 307، الكويت، نوفمبر: 4 – 9.

غانم سلطان وفتحي فياض (1999). **الجغرافيا الاقتصادية للكويت**. الكويت: دار السلاسل، ط 2.

غانم سلطان وفتحي فياض (1998) **جغرافية الكويت: دراسة في الظروف الطبيعية والسكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2.

فؤاد عبدالله العمر (1999). اتفاقية الجات ودولة الكويت: رؤى علمية. بنك الكويت الصناعي، **سلسلة رسائل البنك الصناعي العلمية**، العدد 157، الكويت، يونيو.

فؤاد محمد الصقار (1997). **جغرافية التجارة الدولية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ط2.

فتحي محمد أبو عيانة (1984). **الجغرافيا الاقتصادية**. بيروت: دار النهضة العربية: ط1.

فخر الدين الفقي (1997). منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 25، العدد 1، الكويت، ربيع: 63–92.

لورنس كلاين (1999). منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي. أبو ظبي: **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**.

مؤتمر غرف التجارة والصناعة للبلاد العربية (1994). الإمكانات التصديرية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: أوراق المؤتمر، الدوحة، قطر، 5 – 7 أبريل.

محرر الشؤون الداخلية (1995). **مجلة الاقتصادي الكويتي**، التخصصية وتصحيح المسار الاقتصادي في دولة الكويت. العدد 323، أبريل: 5–9.

محرر الشؤون الداخلية (1995). **مجلة الاقتصادي الكويتي**، التوجهات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. العدد 324، مايو: 43 – 49.

محمد خميس الزوكة (1974). **المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد فاتح عقيل وفؤاد الصقار (1970). **جغرافية الموارد والإنتاج**. الإسكندرية: منشأة المعارف.

محمود عبدالفضيل (1980). أنماط التجارة والتبادل التجاري الخارجي في الوطن العربي للفترة 1960–1977. **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت.

مركز تنمية الصادرات السعودية (1994). النظام التجاري الدولي بين الجات واتفاقيات مؤتمر أورجواي. الرياض.

معتز حسني خورشيد ويوسف حسن الإبراهيم (2000). تطور مسار الاقتصاد الكويتي في أعقاب المحنة الآسيوية: تقدير حجم الخسائر والفرص الضائعة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، سبتمبر: 401 – 431.

مهدي حمزة السلمان (1998). تحليل هيكلي وتنبؤ لحجم الطلب على المنتجات البتروكيماوية الكويتية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 26، العدد 1، ربيع: 129 – 146.

هيثم الملوحي (1969). الركود الاقتصادي في الكويت. الكويت، غرفة تجارة الكويت، بحث غير منشور.

وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات 1989، 1993، 1995، 1997، 1999، 2000م. المجموعات الإحصائية السنوية.

وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات (1998). النشرة الإحصائية السنوية للنقل والمواصلات.

يوسف إبراهيم فخرو (1996) الاتفاقيات العامة للتعرفات الجمركية والتجارة وانعكاساتها على صادرات البتروكيماويات البحرينية. **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 76، الكويت: 17 – 25.

يوسف اليوسف (1994). التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، الربيع، خريف/ شتاء: 7–46.

Alexander, J.W. (1963). *Economic geography*. New York: Free Press.

Bengston, N.A., & Van Royen W. (1959). *Fundamentals of economic geography*. New York: John Wiley.

Balassa, B. (1964). *Changing patterns in foreign trade*. New York: St. Martin.

Goldin. J., & Kheralla, M. (1999). The Urguay round and international trade in agriculture products: Implications for Arab countries. The annual joint, 7th seminar, AFSEO, Kuwait, Jan., 17-18.

Jones, C.l.F., & Darkenwald, G.G. (1955). *Economic geography*. New York: Free Press.

Riedel, J. (1988). Trade as an engine of growth: Theory and evidence: 25-55. In: Greenway (Ed.), *Economic development and international trade*, London: Macmillan Education.

Tadaro, M. (1989). *Economic development in the third world.* London: Longmans, 4th ed.

Thoman. R.S., & Conkling, E.C. (1967). *Geography of international trade*. Englewood, Cliff, New Jersey: Prentice-Hall.

Turner, F. (1980). Industrial development in the Arab Gulf States I n: M. Deflari (Ed.), *Issues in development, The Arab Gulf States*, London: M.D. Research and Service.

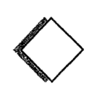
White, C.L., & Royen W. (1966). *World economic geography*. London: Heinemann.

U.S. Department of States. Foreign Commercial Service, (July 2000). *Kuwait Commercial Guide*, Washington D.C.: Commercial Service Division.

Zarrouk, J. (1995). Policy implication of the Urguay round: Results to the Arab countries, The Annual Joint, 7th Seminar, Kuwait, Jan. 17-18.

قدم في نوفمبر 2001

أجيز في يوليو 2002



ملحق (١)

ارتباط سبيرمان بين تطور إنتاج النفط وتطور قيمة الواردات، (النفط بآلاف البراميل والقيمة مليون دينار) بين عامي 1991 و1999

السنة	إنتاج النفط بآلاف البراميل (س)	رتب س (ر س)	قيمة الواردات مليون دينار (ص)	رتب ص (رص)	فروق الرتب ف	مربع الفروق ($ف^2$)
1991	65803	9	992	9	صفر	صفر
1992	387466	8	2129	6	2	4
1993	686497	6	2123	7	1 −	1
1994	732411	5	1988	8	3 −	9
1995	732422	4	2323	4	صفر	صفر
1996	734047	2	2507	2	صفر	صفر
1997	732574	3	2502	3	صفر	صفر
1998	748796	1	2626	1	صفر	صفر
1999	683542	7	2318	5	2	4
						18

ارتباط سبيرمان $\frac{6 \text{ مجـ ف}}{\text{ن (ن}^2 - 1)}$ حيث مجـ $ف^2$ = مجموع مربع الفروق و ن = التكرارات

$$ر = 1 - \frac{6 \text{ مجـ ف}^2}{\text{ن (ن}^2 - 1)} = \frac{6 \times 18}{9\ (81-1)} = \frac{108}{728} = 0,15$$

$$ر = 1 - 0,15 = 0,85$$

ويتضح من المعادلة أن هناك ارتباط موجب قوي بين تطور إنتاج النفط في الكويت وتطور قيمة الواردات الكويتية (قيمتها 0,85)، مما يؤيد العلاقة الوطيدة بين المتغيرين.

ملحق (٢)

ارتباط سبيرمان بين إنتاج النفط الكويتي وتطور قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية في الفترة بين 1991 و1999

السنة	إنتاج النفط بآلاف البراميل (س)	رتب س (ر س)	قيمة الصادرات مليون دينار (ص)	رتب ص (رص)	فروق الرتب ف	مربع الفروق ($ف^2$)
1991	65803	9	323	9	صفر	صفر
1992	387466	8	1953	8	صفر	صفر
1993	686497	6	3090	6	صفر	صفر
1994	732411	5	3277	5	صفر	صفر
1995	732422	4	3853	3	1	1
1996	734047	2	4675	1	1	1
1997	732574	3	4285	2	1	1
1998	748796	1	2885	7	6–	36
1999	683542	7	3696	4	3	9
						48

$$ر = 1 - \frac{6 \text{ مجـ } ف^2}{ن\,(ن^2 - 1)} = \frac{6 \times 48}{9\,(81-1)} = \frac{288}{728} = 0,39$$

$$ر = 1 - 0,39 = 0,61$$

ويتضح من المعادلة وجود علاقة بين المتغيرين السابقين س وص، وهي علاقة موجبة أكثر من متوسطة بين تطور حجم إنتاج النفط وتطور قيمة الصادرات الكويتية. بمعنى أن الصادرات الكويتية تتأثر في قيمتها إيجاباً كلما ارتفع حجم إنتاج النفط.

ملحق (٣)

ارتباط سبيرمان بين تطور عدد السكان في الكويت وتطور حجم الواردات في الفترة بين عامي 1989 و1999

السنة	تطور عدد السكان س	ر س	تطور حجم الواردات بالطن ص	رص	ف	ف²
1991	2040961	2	6880412	6	4–	16
1992	1422199	9	3430495	9	صفر	صفر
1993	1460853	8	5458032	8	صفر	صفر
1994	1620068	7	6035372	7	صفر	صفر
1995	1801797	6	7028843	5	1	1
1996	1894362	5	7951857	3	2	4
1997	1979689	4	7471642	4	صفر	صفر
1998	2027103	3	11298612	2	1	1
1999	2107195	1	11640320	1	صفر	
						22

$$ر = 1 - \frac{6\ \text{مجـ}\ ف^2}{ن\ (ن^2 - 1)} = \frac{6 \times 22}{9\ (81-1)} = \frac{132}{728} = 0,18$$

$$ر = 1 - 0,18 = 0,82$$

ويلاحظ من المعادلة أن هناك علاقة موجبة قوية بين تطور عدد السكان في الكويت وتطور حجم وارداتها بين عامي 1989 و1999 (بلغت 0,82).

ملحق (٤)

أقسام السلع المصدرة والمعاد تصديرها وقيمتها لعام 1999

الأقسام السلعية	السلع	قيمتها عام 1999
الأغذية والحيوانات الحية	الحيوانات الحية، اللحوم، منتجات الألبان والبيض، الأسماك، الحبوب ومستحضراتها، الفواكه والخضراوات، السكر ومصنوعاته، العسل، اللبن، الشاي، الكاكاو، التوابل، علف الحيوانات، سلع غذائية أخرى.	14225 ألف دينار كويتي
المواد الخام غير المعدة للأكل باستثناء المحروقات	الجلود والفراء الخام، البذور الزيتية والمكسرات، المطاط الخام، الخشب والفلين، عجائن الورق، ألياف النسيج، الأسمدة الطبيعية، الأحجار الكريمة، سلع أخرى.	12347 ألف دينار كويتي
الوقود المعدني ومواد التشحيم	الفحم الحجري وفحم الكوك، النفط والمنتجات النفطية، الغاز الطبيعي.	3349527 ألف دينار كويتي
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	شحوم حيوانية، زيوت حيوانية، زيوت نباتية.	1535 ألف دينار كويتي
المواد الكيماوية	المواد الكيماوية غير العضوية، مواد الصباغة والدباغة والتلوين، المنتجات الطبية والصيدلانية، الزيوت العطرية الطيارة والمواد العطرية، اللدائن والسيلوز الصناعي والصموغ، منتجات كيماوية أخرى.	213742 ألف دينار كويتي
البضائع المصنعة	الجلود والفراء المدبوغة، المطاط، الصناعات الخشبية، الصناعات الورقية، الغزل والنسيج، الحديد والصلب.	35817 ألف دينار كويتي
الآلات ومعدات النقل	آلات ومعدات توليد الطاقة، آلات تجهيز البيانات آلياً، المركبات ومعدات النقل بأنواعها المختلفة، أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، تسجيل وإذاعة الصوت، المعدات الإعلامية، أخرى.	47320 ألف دينار كويتي
سلع مصنعة أخرى	آلات وأجهزة كهربائية، الأجهزة الصحية، أجهزة تدفئة وتبريد، أثاث، لوازم سفر، ملابس، أحذية معدات سينما وتصوير، ساعات، بصريات.	17458 ألف دينار كويتي
سلع أخرى غير مصنفة	—	2518 ألف دينار كويتي
جملة القيمة	—	3694489 ألف دينار كويتي

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000، ص186، 189.

الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

علي عبدالله الشملان*

يتسارع الزمن، وتجري أيامه في تتابع متصل، زاخرة بالأحداث، تطل على الناس مع كل دقيقة، بل كل ثانية من ثوانيه، حاملة ما قد يحقق لهم آمالهم، وما قد يمثل تحدياً لهم في بلوغ هذه الآمال.

وقد وقف الإنسان من هذه التحديات موقف الصامد المتوثّب، فاجتاز كثيراً من الصعاب، وخرج منها خروج الظافر، فبدّل وجه الحياة إلى رخاء بعد شقاء، وإلى قوة بعد ضعف، وإلى سيطرة على قوى الطبيعة بعد خضوع لها، وتمتع الإنسان بثمار ذلك، فجرت أموره سهلة متطورة، بفضل المدنيّة التي حملت معها الحياة الراغدة في مجتمعات آمنة مطمئنة توفر فيها العلم، وسلم بناء الصحة، وأخرجت الأرض من ثمارها المتنوعة ما لم يكن للإنسان به عهد.

وهكذا اكتشف القارات البعيدة وعمرها، واهتدى إلى كثير من قوانين الكون، وسخر عمله بها في الوصول إلى ما أودع الله في الأرض من كنوز.

---

* دكتوراه فلسفة في الجيولوجيا، مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وزير التعليم العالي الأسبق، عميد كلية العلوم سابقاً، وعضو مؤسس في عدد من الهيئات والأكاديميات العلمية الإقليمية والدولية.

ومثل كل قرن من القرون قفزة في حركة الإنسانية إلى الغايات التي كانت تحلم بها، وكان لها وقفة حساب ورصد لآثار جهودها في كل مجال، وحفلت الكتب بنتائج هذا الحساب سلباً وإيجاباً، ليكون للأجيال بعد ذلك عظات وعبر تتجنب بها عثرات السابقين وعجزهم عن تحقيق بعض آمالهم.

وإذا كان مرور قرن، وإقبال قرن جديد يمثل قفزة في كل شيء، فإن النظر إلى انقضاء عشرة قرون أو ألفية كاملة، وما كان العالم عليه في أولها، ثم ما أصبح عليه في آخرها، يترك في النفوس عجباً واندهاشاً ونحن نستقبل الألفية الجديدة التي تطلع علينا محملة بما ورثته عن الألفية السابقة.

إنها تحمل حصاد جهد بشري على امتداد بقاع الأرض، سار متوازياً في كل مجال، من العلم إلى التربية، ومن السياسة إلى الاقتصاد، ومن الاستمساك بالقيم إلى الانحلال من ضوابطها، في تفاعل مؤثر ومتأثر، حتى لا تستطيع أن تنسب الحركة في أي مجال إلى ذاته ومكوناته، بعيداً عن الذات والمكونات في غيره من المجالات.

وإن الألفية الثالثة بما حملته من هذا الحصاد سوف تجعل آمال الإنسان الطامع والطامح أبعد وأوسع، وسوف تضع أمام طمعه وطموحه من العقبات والتحديات ما يعرض عليه أضعاف ما واجهه إنسان الألفية السابقة من مشقة وجهد للتغلب على عقباته.

ولا يتسع المجال لتفصيل القول وضرب المثل في مختلف المجالات، ولكنني أقف عند حد العلم وبشائر قفزاته مع مطلع الألفية الثالثة وعند حد القيم والأخلاق والمعتقدات، ونذر الانفلات والتحلل منها والآثار المدمرة المترتبة عليها في مجال العلم؛ وذلك لأن الارتباط بينها كبير وخطير.

إن الألفية الثالثة سوف تكون ألفية العلم الذي قد يغير صورة الحياة على وجه البسيطة، تغييراً ربما ينتهي بها إلى الأمن الذي نفتقده، وربما ينتهي بها إلى محو كل مظاهر التقدم الذي حققه الإنسان، وذلك متوقف على علاقة ربما تكون غير مدركة بين علم العلماء، وتعقل الساسة، والعقائد والأخلاق التي يدين بها هؤلاء.

إن مطلع الألفية الثالثة يحمل معه نزعة إلى الأصولية وتنامياً في التوجه إليها لتكون ملاذاً يتحقق به الأمن من مخاوف ما يملك الإنسان من وسائل الدمار التي وفرها له العلم في استخداماته الجريئة في كل ما يتصل بالحياة.

وإذا لم ترشّد هذه الأصولية، وتنجو بالبشرية نحو الاعتدال والوسطية، فسوف تؤدي بالإنسانية إلى صراعات يؤدي فيها العلم المكتسب دور التدمير، بدل أن يؤدي دور الباني والمصلح.

وأمتنا العربية والإسلامية بما تملك من تراث في العقيدة والقيم مدعوة إلى أن يسارع أبناؤها إلى تعويض ما فاتهم من الخطوات مع ركب العلم وامتلاك أسراره والإبداع فيه، فهي المؤهلة، بما تيسر لها من إمكانية أن يجتمع للعلماء من أبنائها الفهم الصحيح لدينهم والاستمساك الراشد بقيمهم وأعرافهم، أن تجعل من هؤلاء العلماء كتائب تزحف بعلمها إلى حيث يكون درع أمن وسلاح إصلاح وتقدم، ومثالاً يحتذى لما ينبغي أن توجه إليه الجهود في الألفية الثالثة.

قدري محمود حفني*

إن عالماً جديداً آخذ في التشكل من حولنا، عالم ليس بمقدورنا الانعزال عنه وإن تمنينا ذلك، فنحن في النهاية جزء منه، نعتمد على منجزاته التكنولوجية دون تحفظ، وتهب علينا تياراته الفكرية وقيمه الأخلاقية فتثير فينا مشاعر شتى تتأرجح بين الإعجاب والتقزز، والانبهار والرفض، ولكننا في النهاية نتأثر به على أي حال، وإذا بنا حيال صراع يدور أساساً بين منظومتين قيميتين: منظومة يحكمها الحنين إلى الماضي القريب، بل البعيد أحياناً. ومنظومة يحكمها التطلع صوب ذلك العصر القادم بكل ما يحمله من ملامح.

في ظل العالم القديم، العالم الذي نشأنا فيه نحن الكبار، كان يبدو منطقياً أن تسود استراتيجية تنشئة الأطفال – بل الكبار أيضاً – آنذاك منظومة محددة من القيم لسنا بصدد بيان تفصيلاتها، وإن كنا نستطيع الإشارة إلى ركنيها الأساسيين المتمثلين في موقع السلطة، وموقع «الآخر» من المنظومة القيمية.

فيما يتعلق بالسلطة، فالثقة في قدرات ممثليها ينبغي أن تكون غير محدودة، ومن ثم فالطاعة غير المحدودة لهم، والاعتماد بالدرجة الأولى عليهم. وتعبير «السلطة» في هذا السياق لا يقتصر بحال على سلطة الدولة ورموزها، بل يمتد ليشمل جميع رموز السلطة: في المنزل والمدرسة إلى آخر تلك السلسلة من المؤسسات الاجتماعية.

* أستاذ علم النفس، عميد المعهد العالي لدراسات الطفولة سابقاً، جامعة عين شمس.

أما فيما يتعلق بصورة الآخر فإن الآخر المختلف عنا عدو شرير، والآخر الذي يشبهنا صديق طيب، ولا مجال لوسط بين هذا وذاك. وتعبير «الآخر» في هذا السياق لا يقتصر على الآخر خارج جماعة «النحن» العربية، بل يشمل الآخر في جميع تجلياته وصوره حتى لو انتمى لنفس قوميتنا العربية، بل لنفس البلد العربي الذي ننتمي إليه.

ولكن دوام الحال من المحال، لقد أفلت شمس عالمنا القديم وتشكل عالم جديد سيكون على أطفالنا عبء التعامل معه. ولقد حاولت أن ألتقط من سمات هذا العالم ما قد ينبغي أن نضعه في اعتبارنا عند تنشئة أطفالنا.

مع انهيار الاتحاد السوفييتي أصبحنا في ظل ما يطلق عليه عالم القطب الواحد متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، عالم يختلف عن ذلك العالم الذي نشأنا فيه نحن – أبناء الجيل الحالي. ولعل ما يعنينا، ويعني أطفالنا في المقام الأول أن تلك القوة الأعظم تتخذ موقفاً مسانداً للكيان الصهيوني الإسرائيلي ليس في مواجهتنا فقط بل في مواجهة العالم قاطبة متمثلاً في المجتمع الدولي، في كثير من الأحيان. وهو الأمر الذي ينبغي أن نعد أطفالنا لمواجهته.

ومن ناحية أخرى فإنه في ظل هذا العالم الجديد لم يعد في مقدور أية مؤسسة في أي بقعة من بقاع العالم أن تحجب عن أبنائها أية معلومات تبثها أجهزة الإعلام المحلية أو الخارجية بصرف النظر عن موافقتها أو معارضتها لمضمون تلك المعلومات، تستوي في ذلك الأسرة والمدرسة بل المسجد والكنيسة والدولة أيضاً. لقد أصبح الوقوف عند حد تلقين النشء ما نراه طيباً والحيلولة بينه وبين الإنصات أو المشاهدة لما يقدمه «الآخر»، أمراً غير مجدٍ عملياً فضلاً عن أنه لم يعد مقبولاً في ظل عالم ينادي بالانفتاح على الآخرين. ومن ناحية أخرى فإن ما يبثه ذلك «الآخر» أصبح يخترق آذانه، ويقتحم مجال رؤيته بعد أن تهاوت قدرات المؤسسات الاجتماعية التقليدية على الرقابة والتصفية ولم يعد أمامنا إلا تزويد أبنائنا – بل أنفسنا أيضاً – بقيم جديدة وبمهارات جديدة طال العهد بوأدنا لها.

ومن ناحية ثالثة فإن الحديث يتعاظم في عالم اليوم عن دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، بما يعنيه ذلك – بل يتطلبه أيضاً – من تأكيد لدور الأفراد والمبادرات الفردية، وهو ما افتقدنا مهاراته طويلاً، ويرتبط ذلك بتزايد الحديث والفعل في مجال حقوق الإنسان. وفيما نرى فإن ثمة تشابكاً حتمياً بين قضيتي

حقوق الإنسان وحقوق الطفل؛ إذ تقوم كل من القضيتين أيضاً على التسليم بأن ثمة انتهاكاً لتلك الحقوق وأن من حق القوة الأعظم التدخل حتى بالقوة.

وغني عن البيان أن منظومتنا القيمية القديمة لم تعد ملائمة لهذا العالم الجديد، ونحن مطالبون باستشراف منظومة قيمية جديدة نحاول تزويد أطفالنا بها، ويبدو لي أن أبرز ملامح تلك المنظومة القيمية الجديدة يمكن أن تتمثل في أمرين أساسيين:

أولاً – غرس وتدعيم كل ما يساعد على القبول بالعربي «الآخر»: الآخر سلالياً، والآخر دينياً، والآخر فكرياً... إلى آخره. مما يتطلب منا مراجعة شاملة لعمل مؤسساتنا الإعلامية والتعليمية والثقافية بحيث يتم التركيز على:

– إتاحة أكبر قدر من المعلومات التي تبرز حتمية التعايش مع الآخر.

– إبراز مهارات الحوار والتفاوض وأهميتها في إدارة التفاعل بين الأفراد في الحياة اليومية.

ثانياً – تدعيم مهارات التفكير النقدي الابتكاري بما يكفل لأبنائنا القدرة على استكشاف البدائل الجديدة والإقدام على محاولة ممارستها.

عبدالحليم رضا عبدالعال*

دخلت البشرية مستهل القرن الحادي والعشرين وهي في حالة عدم اتزان سياسي؛ فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين صراعاً بين القوى الأوروبية الكبرى على استعمار العالم، ثم بعد الحرب العالمية الثانية انقسم العالم بين قطبين كبيرين، مع بزوغ الدول المستقلة حديثاً مكونة كتلة عدم الانحياز. بيد أنه في أفول القرن العشرين تفكك الاتحاد السوفيتي وانفرط عقد الكتلة الشرقية لتدخل البشرية القرن الحادي والعشرين في ظل نظام عالمي مضطرب.

فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تدعم أركان نظام عالمي جديد تحتل فيه دور القطب الأحادي المهيمن، في حين تتكتل بعض دول أوروبا الغربية الكبرى مع الاتحاد الروسي والصين لتشكيل قوى قادرة على عدم السير في ركاب القطب الأوحد، ومن ثم فإن التحدي أمام عالم القرن الحادي والعشرين هو إعادة التوازن الدولي، وهو تحد نعقد عليه الآمال في الاستجابة الدولية الملائمة لمصلحة المجتمع الدولي ككل.

* عميد كلية الخدمة الاجتماعية الأسبق، أستاذ تنظيم المجتمع ورئيس القسم الأسبق – جامعة حلوان.

تتفاعل في القرن الحادي والعشرين ثورتان علميتان: ثورة النانو والثورة الجينية. وتتمثل ثورة النانو في استخدام الإلكترونات في تصميم أجهزة الحاسوب واستخدامها مما أدى إلى ثورة المعلومات والاتصالات، غير أن ثورة النانو بدأت تتعدى الكهارب إلى الفوتونات. وبينما كانت الألياف الضوئية هي مقدمة هذه الثورة، يرجح الآن أن يزدهر استخدام الفوتونات في القرن الحادي والعشرين.

أما الثورة الجينية فهي تحد حاسم في تاريخ البشرية؛ إذ تبشر الهندسة الجينية بالتوصل إلى العلاج بالجينات للاستبدال بالجينات المعطوبة جينات أخرى سليمة، ومن ثم تأمل البشرية أن تتخطى مرحلة علاج الأمراض المزمنة، كالسكر وضغط الدم والسرطان إلى علاج أسبابها، مما يعتبر ثورة طبية حقيقية في تاريخ الإنسان.

وتستدعي ثورة النانو والثورة الجينية تحول المجتمعات البشرية إلى مجتمعات معرفة. و«**مجتمع المعرفة**» هو التحدي الذي يواجه الدول النامية بالذات، وهو تحد لا يتسم بكمية المعلومات المتدفقة إليه عبر وسائل الاتصال الحديثة فحسب، فهذا الأمر وحده لايشكل (**مجتمع معرفة**) حقيقياً، بل إن الأمر يستدعي أيضاً كيفية التعامل مع هذه المعلومات واستخدامها الاستخدام الأمثل لمصلحة المجتمع، ثم الإضافة إليها بإسهامات تتناسب طردياً مع قدرة المجتمع على صنع المعرفة.

لم تعد الموارد الطبيعية هي مصدر ثروة المجتمعات، كما كان الأمر عليه سابقاً، بل إن تدريج قوة مجتمع المعرفة هو الذي يميز بين أكثر المجتمعات ثروة وأكثرها فقراً، فكلما ارتفعت درجة مجتمع المعرفة على مقياس تلك المجتمعات ومعاييرها، ازداد المجتمع ثروة ورفاهية، والعكس صحيح.

إن آمالنا هي استجابتنا السليمة لتحديات القرن الحادي والعشرين، وليكن لنا الموقع الملائم على خريطة النظام العالمي الجديد الذي هو في مرحلة التكوين، ولنمض قدماً في إيجاد (مجتمع المعرفة) وتطويره والصعود الوئيد على سلمه. وعند ذلك نتكلم عما سنحققه في الألفية الجديدة.

محمد بن حمزة بن محمد السليماني*

إن تدفق المعلومات بصورتها الكثيفة أمر سابق لكل التوقعات؛ فوسائل الاتصال وعصر الإنترنت أتاحت فرصة الانفتاح على مختلف العلوم والمعارف،

* عضو هيئة التدريس بقسم علم النفس بالدراسات العليا بجامعة أم القرى، عميد معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، عضو في عدد من الجمعيات العلمية المحلية والعربية والعالمية.

وتوافر مثل هذه الوسائل في المؤسسات التعليمية والبحثية أسهم إسهاماً فاعلاً وكبيراً في تطوير حركة البحث العلمي.

إن المشكلة قد لا تكون في توفير وسائل الاتصال والتقنية الحديثة بقدر ما تكون في كيفية استخدامها وتوظيفها في خدمة المجتمع وتطويره وترسيخ هويته المحلية والوطنية. إن التطور العالمي الجديد يتطلب تأكيداً لعدد كبير من المفاهيم المرتبطة بالبحث العلمي وتنمية المجتمع، يأتي في طليعتها:

أولاً – فتح قنوات الاتصال بين أصحاب الفكر والمعرفة والإبداع وصانعي القرار؛ حيث يعتبر هذا الجانب من أهم الجوانب التي تعمل على تطبيق التقدم في المجتمع ومسايرة ما تحققه المجتمعات الأخرى، وقد اقترح أحد العلماء استراتيجيات أربعاً بهذا الصدد:

1 – **استراتيجية نشر المعرفة:** حيث تركز على مشكلة الاتصالات وآلياتها، التي يجب أن تتمحور بين طرفين هما: الباحثون (يرسلون) وصانعو القرار (يستقبلون) تلك الرسائل ويعملون على تفسيرها. حيث تمت تجربة عدة أساليب في محاولة لزيادة استيعاب صانعي القرار للمعلومات مثل:

- أن يكون المشروع فاعلاً ومقروءاً بدرجة كبيرة.
- أن يكون الباحث وسيطاً معرفياً.
- محاورة صانعي القرار على استخدام نتائج البحوث.

2 – **استراتيجية شبكات الاتصال:** تركز على تطوير نظام للاتصالات النظامية المتكررة نسبياً بين الأشخاص في عدد من المنظمات والمواقع المختلفة، وإيجاد الروابط بين الباحثين وصانعي القرار.

3 – **استراتيجية المشاركة:** تركز على أن المعرفة الناتجة عن البحث تكون هي الأكثر استخداماً إذا ما شعر مستخدمها بأنه يمتلك المنتج نوعاً ما، حيث إن العملاء لن يستخدموا إلا المعلومات التي يثقون بها ومن الأشخاص الذين يثقون بهم، ومشاركة العميل في عملية البحث هي أحد السبل لبناء هذه الثقة.

4 – **استراتيجية إنتاج المعرفة:** تركز على أن الحوار بين الباحثين وصانعي القرار يؤدي إلى تأثير متبادل لكل فريق في الفريق الآخر، ومن ثم من الصعب الحفاظ على حد فاصل بين البحث وصنع القرار، بل مع مرور الوقت يمكن اعتبار البحث إحدى عمليات صنع القرار واعتبار صنع القرار نشاطاً بحثياً.

ثانياً - مشاركة القطاع الخاص في مسيرة البحث العلمي وتدعيم المشاريع البحثية: إن المتأمل لمشاركة القطاع الخاص في مسيرة البحث العلمي وتدعيم مشاريعه في الدول العربية يصاب بالإحباط والدهشة حينما يعرف أن هذه المشاركة تصل إلى نسبة الصفر في بعضها، ووفقاً للإحصاءات المقتبسة من كتاب «إحصائيات اليونسكو السنوي لعام 1999م» نجد أن إسهامات كل من القطاعين الخاص والحكومي جاءت وفق الجدول الآتي:

الدولة	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	الدولة	القطاع الخاص	القطاع الحكومي
أمريكا	59,4	35,5	تايلند	15,00	70,3
اليابان	81,7	18,2	ماليزيا	43,00	53,1
فرنسا	44,9	46,2	أندونيسيا	46,4	15,8
ألمانيا	61,4	36,7	مصر	–	100
بريطانيا	50,5	34,3	تونس	–	55,5
كندا	42,6	35,6	الأردن	–	100
إيطاليا	43,7	50,9	الكويت	–	100
كوريا الجنوبية	42,3	16,1	قطر	–	100
سنغافورة	62,5	31,4			

على ضوء المعطيات السابقة نجد أن هناك مجموعة تحديات كبيرة تواجه الدول العربية في ألفيتها الجديدة، تتمثل في تنمية الموارد البشرية، التي هي جوهر النشاطات الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية، وأن أبناء الأمة العربية لا يمكن أن يحققوا كثيراً من طموحاتهم في ظل الإشكالية والاعتمادية على الدولة وفي ظل انعدام قنوات الاتصال بينهم وبين صانعي القرار.



مراجعات الكتب

الأنثروبولوجيا

الأنثروبولوجيا الرمزية:

دراسة نقدية مقارنة للاتجاهات الحديثة في فهم الثقافة وتأويلها

تأليف: السيد حافظ الأسود
الناشر: منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002
عرض: يعقوب يوسف الكندري*

يعد الرمز بعداً من أبعاد الثقافة الإنسانية؛ فكل ثقافة لها رموزها الخاصة داخل إطارها المجتمعي. ولعل محور اهتمام الأنثروبولوجيا العامة ينصب على دراسة الثقافة الإنسانية بصورة عامة كمحور أساسي يشكل من خلاله هذا العلم. ولما يمثله الرمز والرمزية من أهمية ضمن إطار ثقافة المجتمعات الإنسانية، فقد عني مؤلف الكتاب بإبراز هذا الفرع من الأنثروبولوجيا، وذلك من خلال محاولته تقديم دراسة نقدية مقارنة للاتجاهات الحديثة في فهم الثقافة الإنسانية وكيفية تأويلها، كما دل عنوان الكتاب على ذلك تصريحاً. فالكتاب الذي بين أيدينا يشمل 245 صفحة من الحجم المتوسط، تعرض فيه المؤلف للأنثروبولوجيا الرمزية كدراسة نظرية لم تجد المكتبة العربية إنتاجاً أكاديمياً مشابهاً له، وذلك لما جاء فيه من محتوى ومضمون متكامل تناول هذا الموضوع وأطرافه، في وقت افتقرت المكتبة العربية لهذا النوع من الدراسات. ومما زاد من قيمة الكتاب، إضافة إلى ذلك، عرضه المنطقي والمتسلسل لجذور هذا الفرع وتعريفه، وتحليلاته الاجتماعية والمنطلقات النظرية الخاصة به، وتوضيح بعض التطبيقات الاجتماعية والنفسية ذات الصلة. فالكتاب يهدف – كما جاء في مقدمته – إلى تقديم عرض لإسهامات الأنثروبولوجيا الرمزية في فهم الثقافة

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الإنسانية، وإبراز التيارات الحديثة في دراسة هذا العلم، إضافة إلى محاولة لإبراز أهم المبادئ والأسس العلمية التي يستند إليها مع توثيق لنظرة تقويمية له بوصفه علماً في فهم الثقافة الإنسانية، ومقارنة المناهج والنظريات المكونة له.

يحاول المؤلف تحقيق هذه الأهداف من خلال عرضه لسبعة فصول شملها محتوى الكتاب. ويعد الفصل الأول تمهيداً لبقية أجزاء الكتاب، وقد ضم مقدمة عامة لدراسة الأنثروبولوجيا الرمزية وتحديد أهداف الدراسة وتعريفاً خاصاً للرمز من جوانبه المتعددة، مشيراً إلى أن هناك قصوراً واضحاً في تقديم تعريف علمي للرمز في الفترة الزمنية السابقة، فقد انطلق تعريف الرمز من تصورات فلسفية مختلفة، ودفع ذلك بالأنثروبولجيا والأنثروبولوجيين لأن يكون لهم دور ريادي في عملية ربط أجزاء المعرفة العلمية، وتحديد تعريف واضح المعالم لمفهوم الرمز. وقد عرض هذا الفصل أيضاً بعض الجوانب التاريخية الخاصة بنشأة هذا الفرع من المعرفة وظهوره في أطره الفلسفية وبداياته الكلاسيكية.

ويأتي الفصل الثاني من هذا الكتاب تحت عنوان «التحليل الاجتماعي للرموز»، وفيه يعرض المؤلف بعض النظريات الاجتماعية، من مثل البنائية الوظيفية، والفعل الاجتماعي، والتفاعلية الرمزية، إضافة إلى نظرية الممارسة والرأسمال الرمزي المعاصرة. وقد حاول المؤلف من خلال هذا العرض توضيح الجوانب الخاصة بالتحليل الرمزي، التي اشتملت عليها هذه النظريات موضحاً أهم الجوانب النقدية لها. وفي الفصل الثالث، ركز المؤلف على إبراز ثلاثة خطوط رئيسة من المدرسة البنيوية والبنيوية الرمزية تشكل اتجاهات فكرية للرمز، وفصّل لأطر نظرية ثلاثة داخل البنيوية والبنيوية الرمزية مشيراً إلى العلاقة بين العناصر الرمزية المشكلة للبناء، كما عرض لأفكار ليفي ستروس Levi-Strauss ونظريته، إضافة إلى نظرية النسق الثقافي لديفيد شنايدر David Schneider وما يسمى بالنظرية الهرمية التدريجية، ورمزية الاحتواء للويس دومو Louis Dumont المناقضة لنظرية ستروس.

أما الفصل الرابع، فيشير فيه المؤلف إلى مرحلة مهمة تبلورت من خلالها الأنثروبولوجيا الرمزية، ووضحت معالمها، وذلك من خلال عرضه للتأويلية الرمزية التي اتجهت إلى التركيز على الاهتمام بالمعنى والرمز، وانطلقت من أعمال الأنثروبولوجي الأمريكي كليفورد جيرتز Geertz، الذي يعد اتجاهه هو المسيطر الآن في الأنثروبولوجيا الرمزية ولا سيما تركيزه على الاهتمام بالعمل الإثنوجرافي. وقد عرض هذا الفصل الثقافة من المنظور التأويلي الرمزي الذي يعد الثقافة نسقاً

من الرموز، ومن ثم عرج على توضيح الرموز الشعائرية كمدخل اساسي لدراسة الثقافة والمجتمع عارضاً نوعين أساسيين من التصنيفات الخاصة بالرمز؛ التصنيف الأول: هو ذلك الذي يتعلق بالأسس التي تقوم عليها معاني الرموز، وقد صنفها إلى الأساس الاسمي، والأساس المادي، إضافة إلى الأساس الفني والصناعي. والنوع الآخر: وهو الذي يرتبط بالهدف أو الغرض أو أهمية الرمز موضحاً تعدد المعاني، والتكثيف، والوحدة، وقطبية المعنى كخصائص أساسية للرموز. ويختتم الفصل بعرض للمنهج التأويلي الإجرائي البنيوي لفكتور تيرنر، الذي يضم ثلاثة أنواع من أساليب التحليل، المتمثلة في استخلاص المعنى المحلي الذي يعبر عن رؤى الأفراد، والمعنى أو الفهم الإجرائي، والتحليل البنيوي القائم على تتبع العلاقات بين الرموز، ومن ثم ينتهي الفصل بنظرة تقويمية خاصة بالمنهج التأويلي.

وفي الفصل الخامس يعرج المؤلف على محور مهم في الدراسات الرمزية، يتعلق بالتحليلات اللغوية للرمز. وقد جاء هذا الفصل تحت عنوان «الرمز والتحليل اللغوي» ويحاول فيه إبراز العلاقة القائمة بين التعبيرات اللغوية المتمثلة في المجاز، والاستعارة، والكناية والدلالات والمعاني الرمزية المتضمنة فيها، موضحاً أيضاً الرمز المجازي وعلاقته وارتباطه بالهوية المجتمعية، مستعرضاً بعض الأمثلة من الدراسات الإثنوجرافية. أما الفصل السادس فجاء تحت عنوان «المدخل الرمزي التاريخي»، ومن خلاله يوضح المؤلف الاتجاه الخاص بالأنثروبولوجيا الرمزية التي ركزت على تطبيق المنهج التاريخي في «دراسة التغير الثقافي والاجتماعي من خلال التركيز على الإشكالية الرمزية المرتبطة بمراحل تاريخية معينة». فهو جزء يعالج الأشكال الرمزية في مراحل تاريخية محددة من خلال تتبع آليات عملية التغير التي تحدث للرمز من فترة زمنية لأخرى. ويعرض هذا الفصل دراسات ثلاثاً، من أمثلة: دراسات خاصة عن تغير الأشكال الرمزية في إندونيسيا والمغرب، وما يسمى بالهيمنة الرمزية وتغير الأشكال الرمزية في مجتمع المغرب ومقارنتها بالدراسة الأولى، إضافة إلى دراسة مجتمع جزر الهاواي والتغيرات التي حدثت فيه.

أما الفصل السابع والأخير، فقد تناول جوانب نفسية في تحليل الرموز داخل الثقافة الإنسانية، وهو بحث في العلاقة التفاعلية بين الفرد ورمزه من جهة، والمجتمع ورموزه من جهة أخرى. وقد ركز المؤلف فيه على ما أسماه بالذات والثقافة والعلاقة التفاعلية بينهما، وأفصح كيف أن الشعور الفردي والوجداني والعاطفة الفردية، وشخصية الفرد تدخل في علاقة تفاعلية مع الثقافة المجتمعية، كما كان له وقفة متأنية

مع دراسة الرموز الخاصة وعلاقتها بالرموز العامة من إطار سيكولوجي، كما عرض لبعض الدراسات التي استخدمت التحليل النفسي الرمزي، وبخاصة دراستان؛ الأولى لبيسيكيري Obeyesekere التي تؤكد امتزاج الرموز الشخصية والرموز الثقافية في وحدة واحدة، وأن العملية الرمزية ترتبط بالمعنى وتحقق القدر الكبير من الشعور الذاتي عند الأفراد، والدراسة الأخرى لروبرت ليفي Robert Levy الذي عمل على الكشف عن العلاقة بين مظاهر الثقافة العامة والسلوك الفردي الخاص.

واختتم المؤلف هذا الكتاب بالإشارة إلى أهمية الأنثروبولوجيا الرمزية كفرع من فروع المعرفة الإنسانية التي تستطيع تحقيق فهم علمي واضح للثقافة الإنسانية على مر التاريخ. وقد كشف عن كيفية استفادة هذا العلم من الفلسفة ومصادرها والأطر العلمية للفلاسفة والاجتماعيين والنفسيين، وعلماء اللغة وما أفادته من الدراسات الإثنوجرافية، إضافة إلى قدرتها على معالجة قضايا فلسفية ارتبطت بمشكلة المعنى، مؤكدة أهمية التكامل بين روافد المعرفة وتساندها من خلال المداخل البينية مستخدمة التنوع في المناهج والمداخل المختلفة.

والكتاب في مجمله عرض لأهمية الرمز في حياتنا الاجتماعية وكيف أنه يؤدي دوراً أساسياً في تحديد الهوية الثقافية المميزة للمجموعة السكانية؛ فلا يمكن أن يتم فهم أي ثقافة إنسانية على مر التاريخ دون فهم خاص لرموزها؛ ففهم الرمز هو الطريق إلى فهم المعنى، ومن ثم إلى فهم الثقافة. ولعل إسهام الأنثروبولوجيا العامة في هذا المجال أعطاها الدور الريادي في فهم الأطر الثقافية من منظور متكامل ومتداخل وبيني؛ إذ لا يمكن فهم الرمز من خلال علماء النفس، أو اللغة، أو السياسة، أو الاقتصاد، أو غيرهم من المهتمين بالرمز بمفردهم، ولا سيما أن الرمز كل متكامل متداخل وممزوج بالثقافة الإنسانية، وقد أسهمت الأنثروبولوجيا، من منطلقها الشمولي، بإعطاء صورة متكاملة وشاملة عنه. وهذا ما سعى الكتاب إلى إبرازه وحاول المؤلف توضيحه. وبذلك فإن الكتاب يعد إثراء للمكتبة العربية بالنظر إلى ندرة الدراسات والبحوث التي تهتم بهذا المجال من جهة، ولعرض المنطلقات النظرية التاريخية والفلسفية المدعمة بالدراسات الإثنوجرافية من جهة أخرى. وقد وفِّق المؤلف في عرضه لمحتوى الكتاب بشكل مميز؛ فوفق في عرضه الفلسفي والنظري والتطبيقي للرمز وللرمزية في المجتمعات الإنسانية، وعرضه للاتجاهات الحديثة لفهم الثقافة الإنسانية وطرق تأويلها.

أنثروبولوجيا

مواجهات ملحمية:
الثقافة والإعلام والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط: 1945-2000

تأليف: ميلاني ماكاليستر.
الناشر: جامعة كاليفورنيا، 2001
عرض: حسين فهيم*

حررت هذا الكتاب الدكتوره ميلاني ماكاليستر Melani Mcalister الأستاذة بقسم الدراسات الأمريكية بجامعة جورج واشنطن الأمريكية، ونشر عام 2001 ضمن إصدارات جامعة كاليفورنيا، وهي من أعرق الجامعات الأمريكية.

جذبني عنوان الكتاب وموضوعه؛ لذا حرصت بعد قراءته وإجراء مقابلة مع مؤلفته أن أقدم للقارئ العربي عرضاً لأهم الأفكار التي تضمنها هذا الكتاب مركزاً على ما هو جديد في دراسة مسألة العلاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وما هي أيضاً ركائز سياستها تجاهه، وبخاصة أن الحال الراهن لتلك السياسة يشهد مواجهة حضارية وتهديداً أمريكياً بالغزو العسكري والاحتلال، بل العمل على تغيير عديد من المكونات الثقافية والدينية والسياسية المحلية.

لقد رأت ماكاليستر أن الكم الهائل من الدراسات الأمريكية عن الشرق الأوسط، سواء ما حرر منها بأقلام أكاديمية أو صحفية، قد غاب عنها بصفة عامة إبراز تأثير المنتجات الثقافية المحلية في تشكيل طبيعة وتطور العلاقات بين أمريكا والشرق الأوسط ومدى تأثيرها في توجيه سياستها الخارجية. لذلك انطلقت ماكاليستر في دراستها لهذا الموضوع من منظور ثقافي دون التقليل من أهمية الجوانب الاقتصادية أو الدوافع السياسية التي تتفاعل بدورها مع الجانب الثقافي في توضيح قيمة الشرق

* باحث أنثروبولوجي مصري سبق له العمل بالجامعات العربية والغربية ومؤسسات التنمية الدولية.

الأوسط في مجال المصالح الأمريكية. هذا ويستند المنظور الثقافي – في رأيها – إلى أهمية الدور التاريخي للشرق الأوسط في تكوين «الثقافة القومية الأمريكية».

يعلم القراء المُطلعون على الاتجاهات الفكرية الحالية، سواء في الدوائر الأمريكية أو مؤسسات صنع السياسات، أن «الثقافة» (Culture) كمفهوم وصفي تحليلي قد وضحت أهمية استخدامه في تشخيص وفهم العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في مجال التنمية بما في ذلك القضايا المتصلة بالبيئة. ليس هذا فحسب فقد حظي هذا المفهوم (أي الثقافة) باهتمام الباحثين المهتمين بالدراسات التاريخية والسياسية باعتباره مدخلاً مهماً في تقصي موجهات سياسات الدول وركائز تشكيل صور شعوبها الذهنية عن الذات والآخر، الأمر الذي يؤثر بدوره في مسار العلاقات الدولية وما ينتج عنهما من وفاق أو صراع.

ونظراً لأن مفهوم «الثقافة» فضفاض في محتواه وغالباً ما يراه المتخصصون برؤى مختلفة من حيث محتواه وصلته بتخصصاتهم، فقد اهتمت ماكاليستر – أو ركزت بمعنى آخر – على الجانب العقائدي (الديني)، وهو جانب رئيس في ثقافة أي شعب، كما أضافت مع هذا الجانب عنصر الثقافة الشعبية (Popular Culture) الأمريكية فيما أشارت إليه بالمنتجات الثقافية (Culture Products). ففي فكر ماكاليستر ومادة كتابها يبدو واضحاً الدور المهم والتأثير البالغ لتلك المنتجات في تشكيل بنية التكوين الثقافي الاجتماعي الأمريكي ونشاطاته السياسية. أما عن «المنتجات الثقافية» فقد قصدت بها الأعمال الفنية التي تتضمن مثلاً الأفلام السينمائية والحلقات التلفزيونية والبرامج الإذاعية والعروض المتحفية الأثرية. هذا بالإضافة إلى الأغاني والفكاهات والكاريكاتير السياسي، وغير ذلك من وسائل النشر المتنوعة التي تخاطب عادة الجماهير، والتي غالباً ما تحظى باهتمامهم وتؤثر في مواقفهم من القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.

وفي هذا الإطار، يتناول الكتاب الفترة الزمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين؛ إلا أن الكاتبة تنبهنا إلى أن العلاقة بين أمريكا والشرق الأوسط لم تحظ بالاهتمام الزائد أو تلقى الدعم الكبير والمستمر، خلال الفترة المشار إليها سابقاً، نتيجة لمصالح اقتصادية (البترول) فقط أو أوضاع عالمية (الحرب الباردة) أو أحداث سياسية (قيام دولة إسرائيل) على سبيل المثال، وإنما تمتد جذور تلك العلاقة – في واقع الأمر– إلى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وتوضح ماكاليستر أنه في هذه المرحلة الأولية من تاريخ تلك العلاقة كان قد

شكل الشرق الأوسط (وبصفة خاصة الأرض المقدسة في فلسطين) نوعاً من الوجدان العاطفي أو الانتماء المعنوي المرتبط أساساً بالتاريخ والتكوين العقائدي (التوراتي – الإنجيلي) للأمريكيين الذين رأوا في هذه الأرض المقدسة ورموزها مجالاً مشتركاً يسهم في خلق قومية مشتركة تجمع شتات التباين العقائدي والقومي للمهاجرين الأوروبيين، ولكي يتم ذلك كان ضرورياً أن ينسجوا في مخيلتهم موقعاً أو مكاناً جغرافياً وتاريخياً يصلح لأن يُكوِّن لهم أساساً عقائدياً مشتركاً ووطناً موحداً. فالأرض المقدسة – وفق هذا المنظور – قد ارتبطت معنوياً باليهودية والمسيحية المرتبطين بدورهما بالتاريخ الغربي، وبذلك تكون الأرض المقدسة والارتباط بها قد حلت إشكالية غياب مكونات الشخصية القومية الأمريكية لدى أفراد تلك الشعوب الأوروبية التي جذبها الحلم الأمريكي للهجرة. وقد أدى البروتستانت، بصفة خاصة، دوراً مهماً في تأصيل هذا الشعور القومي، وكذلك في تعميق حضور الشرق الأوسط في ثقافة الأمريكيين الشعبية وحياتهم القومية وذلك عن طريق نشر صور الأراضي المقدسة والحجيج إليها. وقد حرصوا أيضاً على تدريس تاريخها ورموزها في المناهج الدراسية إلى جانب إنتاج الأفلام الدينية التي ترسخ فكرة أن هذه الأرض هي بمنزلة الوطن الروحي للتاريخ الثقافي الأمريكي.

واستكمالاً لهذه المرجعية التاريخية وجذور الأساس العقائدي للقومية الأمريكية ودور الشرق الأوسط في تشكيلها، تشير ماكاليستر أيضاً إلى أهمية الدور الذي قام به المبشر الإنجيلي دوايت مودي (Dwight Mooday) في حملته التبشيرية الواسعة إبان سبعينيات القرن التاسع عشر. تضمنت تعاليمه التقسيم الإلهي للزمن الذي بمقتضاه قسم الله الزمن إلى فترات، لكل منها خصائص معينة ودلائلها الواضحة في النصوص المقدسة. فكما جعل الله من فلسطين بداية المكان المقدس الذي نشأت فيه العقيدة والزمن الأولي لها، فسوف يأتي الزمن الذي يستعيد فيه اليهود أرض فلسطين ويعيدوا بناء هيكلهم القديم في القدس، وذلك وفق ما ورد في النصوص الإنجيلية الأصولية. فالانحياز الديني اليميني في أمريكا اليوم لمصلحة إسرائيل نجده يتأصل ويزداد بعدما يزيد على قرن من تعاليم وتبشير مودي بهذه الحقبة الزمنية الإلهية القادمة، ومرجعية ذلك إلى حد كبير تلك التعاليم التي نُشرت في مطبوعات مبسطة منذ بدايات القرن العشرين، التي انتشرت، بل أصبحت بمنزلة الطبعة الرسمية والتفسير المعتمد للإنجيليين الأصوليين في أمريكا الذين يعتقدون أنه بحدوث ذلك تصبح عودة المسيح وشيكة ويسود العالم السلام.

وإذا كان الأمر كذلك من ناحية الجانب العقائدي، فما الوضع بالنسبة لعملية صنع الصورة أو تشكيل المنظور الثقافي الذي رأى به الأمريكيون الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بصفة عامة؟ تجيب ماكاليستر عن ذلك بالقول: إن المنظور الاستشراقي الأوروبي كان قد شكل للأمريكيين هذه الصورة. فالعالم في هذا المنظور – كما أوضحه إدوارد سعيد – ينقسم إلى «الغرب» (The West) من ناحية والشرق (The Orient) من ناحية أخرى، وهما عالمان مختلفان ثقافياً بصورة مطلقة. فالغرب ينسب نفسه إلى الذكورة (Masculine) بصفاتها العقلانية والسلطوية والمتحفظة في مقابل الشرق وما له من صفات أنثوية (Feminine) تتمثل في غياب العقلانية والتطرف في المشاعر، وغلبة الشهوانية؛ فالغرب إذن متحضر والشرق متخلف، وإن كان له سحره وعجائبه اللذان زخرت بهما كتابات الرحالة، كما قدمتهما الأفلام السينمائية في عديد من قصص الحريم السلطاني وروايات ألف ليلة وليلة، وصور النساء المثيرات جنسياً، والرجل البدوي بوجهه الصارم وطبيعته الرومانسية. ولقد كان لهذا التقسيم (الغرب والشرق) تداعيات سياسية بطبيعة الحال لدى الأوروبيين بالذات حيث أدى دوراً مهماً في تكوين بنيتهم القومية والشعور بتفوقهم كما أعطاهم التسويغ الأخلاقي الذي يكفل لهم استعمار هذا الآخر (أي الشرق) المتخلف.

وعلى الرغم من أن الفكرة الاستشراقية استمرت عالقة إلى حد ما في الذهنية الأمريكية في نظرتها للشرق الأوسط، فإن المصالح والسياسيات الأمريكية قد تعدت تلك النظرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي مرحلة ما بعد المنظور الاستشراقي (Post-Orientalism) توضح ماكاليستر حدوث تطورين مهمين؛ أحدهما خاص بتطور «الميديا» في وسائل نشرها وتأثيرها من خلال الوسائل التقنية المرئية والمسموعة وذلك بهدف تعميق الوجدان العاطفي والتكوين العقائدي بكون التاريخ التوراتي تاريخاً قومياً تنغرس فيه الثقافة القومية (الشعبية) الأمريكية. أما بالنسبة للتطور الآخر فيخص التحول إلى اقتصاد السوق الحديث وما له من سيطرة سياسية، وهو أيضاً غير منفصل عن الجانب الثقافي – الإعلامي.

وتوضح ماكاليستر أن الأمر لم يقتصر على الترابط الديني (الثقافي) – الاقتصادي (السياسي) بل شمل أيضاً أدواراً ثقافية أخرى مثل الهوس بالكشوف الأثرية وعروضها. وقد خصصت الكاتبة أحد فصول كتابها لتداعيات عرض المقتنيات الأثرية للملك الفرعوني القديم «توت عنخ أمون»، وكيف أن هذا العرض قد أثار عدة

قضايا ومفارقات في الساحة الفكرية الداخلية بأمريكا. وتذكر الكاتبة في مادة هذا الفصل الشائق كيف رأى الأمريكيون السود في عرض هذه المقتنيات الأثرية كسباً سياسياً محلياً من حيث إنه أوضح للرجل الأبيض الأمريكي عظمة وكفاءة وحضارة العنصر الأسود لانتماء ملك مصر القديم إلى إفريقيا، وبهذا تنتفي عنهم سمة التخلف التي ينظر بها الأمريكيون البيض إلى السود. هذا من جهة، ومن جهة أخرى (وهذه في رأينا نقطة مهمة جداً)، فقد أوضحت ماكاليستر أن هذا العرض الفرعوني قد أثار مسألة أن اكتشاف الأثريين الغربيين لهذه المقتنيات الأثرية يجعل منها تراثاً إنسانياً عالمياً يُخول لهم الحق في امتلاكه والمحافظة عليه. ولم يقتصر الأمر على الآثار بل رأى الأمريكيون أيضاً في البترول بمنطقة الشرق الأوسط مورداً طبيعياً يجب ألا تنفرد به المنطقة، وأن الأمر يقتضي حصول الغرب (الذي أسهم في اكتشافه وإنتاجه وللشركات الأمريكية نصيب في هذا العمل) على بعض موارده أو على الأقل الحصول عليه بأسعار زهيدة، وأن يعظم أيضاً النفوذ السياسي الأمريكي في البلاد المنتجة والمصدرة له، حتى يكفل لها حماية هذا المورد الطبيعي.

وفي إطار تأكيد أهمية الجانب الثقافي وأشكاله المختلفة في تمثيل صورة أو صور الشرق الأوسط لدى الأمريكيين خصصت ماكاليستر فصلاً لموجة الأفلام الدينية خلال الفترة من عام 1947 إلى عام 1960، والتي حظيت بشعبية كبيرة إلى حد أن أصبح لها دور في التأثير على توجهات ومقومات سياسات الأمن القومي الأمريكي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتذكر ماكاليستر أن إنتاج بعض الأفلام قد تزامن مع أحداث سياسية كبرى، كما حدث مثلاً عند تزامن عرض فيلم الوصايا العشر (The Ten Commandments) مع أزمة تأميم قناة السويس عام 1956 وما تلاها من العدوان الثلاثي على مصر باشتراك إسرائيل وإنجلترا وفرنسا. وإلى جانب فيلم الوصايا العشر ترى ماكاليستر أن فيلم كيوفادس (Quovadis) الذي عرض عام 1952 وكذلك فيلم بن–هور (Ben-hur) الذي عرض عام 1959 قد أرسيا مقولة أن التاريخ الديني للشرق الأوسط قد شكل في هذه الفترة ركيزة رئيسة أو دعامة مهمة للخطاب الأمريكي عن «تفوقها في فعل الخير» (Benevolent Supremacy).

وإلى جانب هذين الفصلين المشار إليهما سابقاً، يجد القارئ في مادة الكتاب وفصوله الأخرى أن ماكاليستر قد تعدت المألوف في الدراسات الأمريكية عن الشرق الأوسط بالتركيز على الجوانب الثقافية الشعبية، أو بمعنى آخر «الأبعاد الثقافية للسياسات» دون إغفال للجوانب الاقتصادية والسياسية في صنع

السياسات الأمريكية تجاه المنطقة. ويرى القارئ أيضاً أن علاقة أمريكا بالشرق الأوسط ونظرة الأمريكيين إلى الشرق الأوسط أو دوره في تشكيل ثقافتهم أو حياتهم السياسية يجب ألا تدرس فقط في إطار طبيعة العلاقة مع العرب أو الإسرائيليين فحسب، وإنما تتحدد هذه العلاقة في إطار الأشكال العديدة لصورة الشرق الأوسط ودوره في الذهنية الأمريكية من قبل نشرات الأخبار والأفلام والأدب الشعبي والقصص، وبخاصة في فترة تعاظم فيها النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري الأمريكي بالمنطقة. ولقد أوضحت ماكاليستر في مراسلة بيننا أن اختيارها عبارة «مواجهات ملحمية» في عنوان كتابها يعكس تعدد وجسامة بل تعقد المواجهات والتفاعلات بين الأحداث في الشرق الأوسط والأحداث في داخل أمريكا أيضاً وكأنها خيوط متشابكة في نسيج واحد. ولعلنا نذكر أن من بين أحداث المنطقة مثلاً مسألة الرهائن في إيران، ووقف ضخ البترول إثر حرب 1973، والضحايا الأمريكيين بلبنان، ناهيك عن الصراع العربي الإسرائيلي وطول فترته الزمنية. أما عن الداخل الأمريكي فقد كان أيضاً لحركات مناهضة العنصرية، والحقوق المدنية للسود، والثورة النسائية انعكاسات على الخارج الشرق أوسطي.

ولكي لا نطيل في هذا العرض، ولرغبتنا في وقوف القارئ على جوهر فكر هذه الدراسة وما انتهت إليه نقدم النقاط السبع الآتية:

1 - يشكل الشرق الأوسط، ومركزه الأرض المقدسة في فلسطين، منذ قرن تقريباً، ولا يزال، وطناً روحياً للأمريكيين في ثقافتهم الشعبية، ويعتبر أيضاً دعامة رئيسة في بنية القومية الأمريكية.

2 - تقوم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة من عام 1945 حتى 2000 (أي قبل أحداث سبتمبر 2001) على أساس أنها امتداد للتاريخ القومي الأمريكي وارتباط بالرمزية الدينية والمعنوية للأرض المقدسة في فلسطين. وعلينا أيضاً ألا نغفل أن السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في الفترة المشار إليها هي أيضاً انعكاسات الداخل الأمريكي على خارجه.

3 - يذكي الوجدان العاطفي والانتماء العقائدي الراسخ للأرض المقدسة في فلسطين الاعتقاد لدى غالبية الإنجيليين الأصوليين بقرب نهاية الزمن، وأن عليهم تقع مسؤولية تحقيق مناصرة إسرائيل ودعمها على قيام دولتها الموسعة تمهيداً لعودة المسيح التي أضحت وشيكة.

4 – يشكل النفط واقتصادياته جانباً كبيراً، ولا شك، من مصالح أمريكا في الشرق الأوسط وفي التأثير على سياساتها، ولكنه لا يشكل بالضرورة العامل الرئيس الوحيد لتلك السياسات. وتضع ماكالسيتر الدين جنباً إلى جنب مع النفط، وبهذا تكون ركيزة السياسات الأمريكية في المنطقة ذات شقين أحدهما مادي والآخر معنوي.

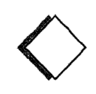
5 – شهدت فترة النصف الثاني من القرن العشرين ترابطاً وتشابكاً إلى حد التعقيد بين الأبعاد أو المؤثرات العقائدية والاقتصادية والسياسية وذلك في إطار ثقافة مُعولمة تستوعب كل ما هو مناسب من ثقافات العالم؛ شرقية كانت أم غربية، لتذكي اقتصاد السوق والنظام الديموقراطي الأمريكي.

6 – لعل ما يفصح عن ترابط تلك الأبعاد المشار إليها في النقطة السالفة الذكر ما جاء في تصميم غلاف الكتاب الذي تضمن لقطة من فيلم الوصايا العشر وفيها يرفع النبي موسى إحدى اللوحات وصوراً لشخصيات من قصة الخروج (التوراتية)، في حين احتل الجزء السفلي من صفحة الغلاف صورة لرتل من الجنود العراقيين الأسرى في حرب تحرير الكويت عام 1991. وبهذا أوضح تصميم الغلاف المزج بين البعد الثقافي (الديني) والبعد السياسي (حرب الخليج) ودورهما – بطبيعة الحال – مع أبعاد أخرى في نسيج معقد تتشكل في إطاره السياسات.

7 – لم تعد النظرة الاستشراقية التقليدية عن الشرق عامة مدخلاً يُعتد به في دراسة وفهم مكونات وموجهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ إن المستجدات العالمية وأحداث المنطقة ذاتها وما يجري في أمريكا داخلياً من تطورات اقتصادية وإعلامية مع الحركات الاجتماعية يستدعي تبني رؤية جديدة لما بعد الاستشراق، تستند إلى الترابط بين ما يحدث بالداخل والخارج وانعكاسات ذلك على التوجهات السياسية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وفي ختام العرض نود أن ننبه القارئ إلى أن هذه الدراسة قد أعدت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 التي لها تداعياتها الخطيرة ولا شك على السياسات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذه الأحداث وتداعياتها لا تقلل مطلقاً من قيمة مادة هذا الكتاب ومنهجه. فقد نَبَّهَنا الكتاب إلى أهمية الجوانب الثقافية للسياسات، وسوف تظل هذه الأهمية قائمة بل سوف يعظم قدرها في حقبة

ما بعد سبتمبر 2001. إن عصر العولمة الذي تعيشه قطاعات كبيرة من شعوب العالم الغربي اليوم قد أدخل مفردات وعناصر جديدة على السياسة الخارجية الأمريكية؛ فلم تعد شأناً قاصراً على رجال السياسة وحدهم بل أصبحت تشكل اهتماماً عاماً يشترك فيه رجل الشارع الذي يتأثر بدوره بالمنتجات الثقافية المتنوعة وتوجهاتها المتباينة. كما تذكر ماكاليستر في نهاية كتابها أن الثقافة لها أهميتها وأن الهدف هو إيضاح الكيفية التي يمكن للبعد الثقافي أن يشكل لجماعة معينة في لحظات تاريخية معينة أهمية كبيرة وركيزة سياسية.



علوم سياسية

صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية

تحرير: أحمد يوسف أحمد، ممدوح حمزة، ومجموعة من الباحثين - مطابع الأهرام ط1، سبتمبر 2002، 311ص.

عرض: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

إن الشعور المعادي للعرب بصفة عامة والمسلمين بصفة خاصة، في الأوساط الغربية ليس ظاهرة جديدة؛ فقد أنتج الكتّاب المعادون لهم عشرات من الكتب ودفعوا بها إلى دور النشر الشعبية التي توزع الكتب بمئات الآلاف من النسخ. هذه الكتب تعالج معالجة مضللة جوانب الشخصية العربية في سلوكها وتفكيرها وتطلعاتها، معالجة محرفة مشوهة تسيء إلى العرب ومقاصدهم على نطاق واسع. وخطورة مثل هذه المؤلفات أنها تتزيا بالزي العلمي، وتتذرع بعلم الإنسان وعلم النفس وعلم الاجتماع وتاريخ الحضارة والتاريخ السياسي، لكي تغدو مرجعاً علمياً يرجع إليه طلاب الجامعات والمهتمون بدراسات الشرق الأوسط، وأسهمت على هذا النحو وعلى مدى زمني ممتد، بتشويه صورة العرب والمسلمين. والملاحظ على هذه المؤلفات التي تعددت عناوينها عن (العرب) و(الشخصية العربية) و(العقل العربي) و(التاريخ العربي الحديث)، أنها وغيرها، موجهة إلى اللاشعور الجمعي المسيحي في الغرب بصفة خاصة لإيقاظ الرواسب وتأجيج العداء بين العرب والغرب، والوقيعة بين الشعوب.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتزيد من نطاق الحملات المعادية للعرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة وغيرها، وتغذي موجة بغض وكراهية وعداء قديمة الأصول، ولتضيف إليها أسباباً وصفات وحججاً جديدة، الأمر

* مساعد وزير الخارجية السابق، مصر.

الذي دفع ببعض المؤلفين والباحثين العرب إلى الاهتمام بهذه الظاهرة للكشف عن جذور وأسباب العداء الغربي للعرب وللحضارة الإسلامية، والتي تفجرت في أعقاب هذه الأحداث، إلى حد مطالبة البعض بتحويل الحرب على تنظيم «القاعدة» إلى حرب صليبية، وهو ما وصفه مؤلف بريطاني بالإسلاموفوبيا. وبالمقابل، تعددت الدراسات الأمريكية والأوروبية التي تحاول تحليل وتفسير ما أسموه بـ «أسباب كراهية العرب للغرب» أو «لماذا يكرهوننا»؟ أو ما وصفته بعض الدراسات بـ «الكراهية المتبادلة». ويلاحظ على أغلب هذه الدراسات تجاهلها أو إغفالها المتعمد لأسباب تلك الكراهية للولايات المتحدة بصفة خاصة، وليس لدى العرب والمسلمين وحدهم بل في مختلف مناطق العالم حتى في أوروبا، وامتداداً إلى آسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد لجأ بعض هؤلاء الكتاب إلى أسلوب الإجابة السهلة التي قدمها بعض المنظرين الأمريكيين، بالقول «إنهم يكرهوننا لأننا أقوياء متقدمون وديموقراطيون»، وهي إجابة استعلائية وسطحية وبعيدة الصلة بالحقائق. ومن هنا تجيء أهمية الدراسات العربية ذات النظرة الشاملة والموضوعية، التي تبحث بأسلوب علمي هذه الظاهرة، ومن بينها الكتاب المعنون بـ «صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية» الذي صدرت طبعته الأولى عن مطابع الأهرام بالقاهرة في سبتمبر 2002، ويقع في311 صفحة، وحرره أ. د. أحمد يوسف أحمد، ود. ممدوح حمزة، وشارك فيه مجموعة من الباحثين والمفكرين العرب، تناولوا فيه بأسلوب علمي موضوعي بعض أبعاد قضية «الكراهية»، ومحاولة الإجابة عن بضعة أسئلة، وهي: هل يكره العرب بالفعل أمريكا؟ وهل تعكس ردود الفعل العربية على أحداث 11 سبتمبر ومن الحرب ضد الإرهاب تعبيراً حقيقياً عن هذه الكراهية أم أن للمسألة أبعاداً أخرى؟. وقد أوضح المحرران في الفصل التمهيدي من هذا الكتاب، المعنون «العرب وأمريكا: من الانبهار بالحلم إلى عقدة الكراهية» أن العلاقات بين الجانبين اتسمت في البداية بطابعها الإيجابي وثقة الجانب العربي الذي انبهر بالنموذج الأمريكي، إلا أن الأحداث والملابسات السياسية اللاحقة أدت في مرحلة تالية إلى تقويض هذه الرؤية الإيجابية، واتجه لنوع من الكراهية، التي وصفت بأنها «حالة نفسية غاضبة» وموجهة سلبياً نحو فكر أو عقيدة أو شخص أو أمة أو ثقافة أو مجتمع.

ثم يتناول د. رؤوف عباس بالتحليل في الفصل الأول «الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية» فتابع هذا التطور عبر مراحله الزمنية المختلفة، موضحاً أنه في إطار هذا السياق التاريخي ميز

العرب بين كل من بريطانيا وفرنسا كقوتين استعماريتين لهما تاريخ سيئ في المنطقة، وأمريكا كشريك تجاري وثقافي مهم ورافع لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (مبدأ مونرو) ومبادئ ولسون المتضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذه المرحلة كانت صورة الولايات المتحدة في عيون العرب، هي صورة ذلك البلد ذي الرصيد الكبير، والمتمتع بالسمعة الطيبة، وعلى الرغم من مواقفها في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 ظل العرب يعولون بدرجة كبيرة على دعمها لمطالبهم السياسية المتعلقة بالاستقلال.

ثم تناولت د. هالة سعودي في الفصل الثاني موضوع «السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية» موضحة أنها أسهمت – نتيجة المواقف الأمريكية في تقويض جانب من الإدراك العربي الإيجابي للدور الأمريكي، وبروز عوامل الصدام والتباين في المواقف، وتعددت أسباب ذلك؛ وتصدرها الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة والموقف الأمريكي من أمن الخليج، والإطار الذي تطرح من خلاله الولايات المتحدة رؤيتها لقضايا التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان. وخلصت د. هالة إلى أن خبرة العلاقات أوضحت عدم وجود سابق رغبة في العداء، وأن الموقف العربي من الحرب ضد الإرهاب جاء بناء على حسابات موضوعية، في مقدمتها ضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال – كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة – وغيرها من المواقف. ومن هنا لا يمكن أن تتهم التوجهات العربية بصفة عامة بموقف متعصب مضاد للسياسة الأمريكية، فالسياسات الأمريكية المنحازة ضد العرب هي التي أسهمت في تغيير صورة الولايات المتحدة لديهم.

وبعد ذلك تناول د. عبدالعزيز حمودة في الفصل الثالث موضوع «التفاعلات العربية – الأمريكية غير السياسية» من خلال تجارب الكاتب الشخصية سواء عندما كان طالباً في الولايات المتحدة، أو من خلال عمله كمستشار ثقافي في واشنطن في فترة لاحقة. وهنا يبرز الكاتب «ازدواجية» المشاعر العربية، بين الانبهار بالحلم الأمريكي، ورفض السياسات الأمريكية تجاه قضايا المنطقة القومية والأمنية. وعلى الرغم من ذلك يؤكد الكاتب أن «المصري أو العربي لم يشعر أبداً تجاه أمريكا كشعب وثقافة، كبشر وطريقة حياة، بالعداء أو الكراهية إلى درجة تدفعه لإلحاق الضرر بها أو تمني الأذى والشر لها». وكانت هذه الازدواجية – في تقدير الكاتب – بمنزلة الصمام الذي حال دون التحول إلى الكراهية، وأن الازدواجية تفسر استمرار

العلاقات الثقافية بين الجانبين دون توقف حتى في أصعب الظروف السياسية، إلا أن الكاتب يحذر من «أن صورة أمريكا غير السياسية – في ظل تنامي الرفض الشعبي لسياساتها – لا يمكن أن تستمر، دون أن يبذل جهد حقيقي لتضييق الهوة، وإن لم يفعل ذلك، فقد يتحول الرفض العربي للسياسة الأمريكية، إلى كراهية مفرطة».

ثم يقوم د. بهجت قرني في الفصل الرابع بتحليل «العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات» ويشير الكاتب إلى تجاوزات مقولات هنتنجتون التي تضمنت أطروحة حتمية الصراع وإعطاء إحساس دائم بالتهديد المستمر لدى الغرب، عبر إلصاق صفات غير حقيقية بالمسلمين وتعميم هذه الصفات (التعصب والعنف والتوحش والهمجية) ومسقطاً عن عمد أبعاد العلاقات التعاونية بين الدول. ثم يوضح الكاتب أن مقولة صدام الحضارات تحولت إلى نبوءة محققة لذاتها، فتصوير أحداث 11 سبتمبر وإسنادها إلى العرب والمسلمين بشكل متعمد وتعميمي، أضفى مصداقية زائفة على مقولة صراع الحضارات.

ثم عرضت د. نيفين مسعد في الفصل الخامس موضوع (السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر) موضحة أثر التداعيات السلبية الخطيرة لهذه الأحداث على مسار العلاقات الأمريكية العربية، مشيرة إلى أن هذه التداعيات كانت بتأثير توجهات التيار الأمريكي اليميني المحافظ، وضعف خبرة الرئيس بوش بالسياسة الخارجية. وجاءت هذه الأحداث لتتيح الفرصة لتطبيق أفكار هذا التيار، المتعلقة بالهيمنة على العالم وعسكرة السياسة الخارجية. وأدى ذلك إلى إعطاء الملف العراقي أولوية على ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

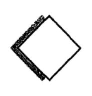
ثم يعرض أ. جميل مطر في الفصل السادس لبحثه المعنون «الكراهية الأمريكية للعرب: صناعة أمريكية»، مشيراً إلى أن ذلك يمثل جزءاً من طبيعة الأمريكيين أنفسهم وشكهم في الآخر. ويوضح الكاتب أن صورة العربي في النظرة الأمريكية صورة مشوهة أسهم في صنعها طرف ثالث، له مصلحة في هذه الصورة التي تدّعي كره العرب للمؤسسات والرموز الأمريكية باعتبارها كرهاً للنجاح وللحرية، وهي أمور غير حقيقية. ومررت كذبة كبرى على الشعب الأمريكي، أقنعته بأن الأمة العربية والإسلامية تكره أمريكا والأمريكيين وبصفة خاصة مؤسساتهم وحرياتهم ودستورهم وتقدمهم العلمي والتكنولوجي. وأشار جميل في نهاية بحثه إلى أن الكراهية الأمريكية للعرب والمسلمين صارت صناعة هائلة مستقلة بذاتها ومغذية لذاتها.

ثم يتناول د. حسنين توفيق في الفصل السابع «تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث سبتمبر وتداعياتها»؛ فيوضح أنه يجب التمييز بين بعض المواقف الشعبية التي اتسم بعضها بالارتياح وأسباب ذلك، والمواقف الرسمية العقلانية في التعامل مع الحدث بالإدانة مشيراً إلى أهمية التفرقة بين الإرهاب والمقاومة، ومطالباً بتحديد تعريف دولي للإرهاب متفق عليه.

وفي الفصل الثامن والأخير يطرح أ. محمد سيد أحمد تصوره لأسس حوار عربي – أمريكي أو لاستراتيجية عربية للتعامل مع عالم ما بعد 11 سبتمبر؛ فيطرح عشر نقاط كأسس لهذه الاستراتيجية، كالعمل على تدعيم العلاقات العربية الأمريكية والتغلب على تناقضاتها، وبناء محور سعودي مصري لضبط العلاقات العربية الأمريكية، وإنعاش المحور السوري في هذا المحور، والانفتاح على دول الجوار وغيرها من أفكار.

وفي حقيقة الأمر أن الكراهية ليست موروثة ولا مزروعة في نفوس العرب، بل ظهرت نتيجة خلل في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية؛ فامتناع واشنطن عن تبني مبادرة خلاقة وعادلة وشاملة لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي، أغضب العرب عامة وجعلهم يعبرون عن سخطهم على السياسة الأمريكية في المنطقة. ومن بين الجمل الموفقة المعبرة عن هذا الواقع قول أحد الباحثين: «إن المشكلة ليست في كراهية مستحكمة من قبل العرب للولايات المتحدة كما حاول الغرب تصويرها، ولكنها في ثقة عربية متأصلة في الولايات المتحدة؛ فالمشكلة الأساسية أن السياسات الأمريكية بمضمونها الراهن هي الباعث بشكل تدريجي لتحويل الانبهار العربي بالحلم الأمريكي إلى كراهية» وهنا تحضرني عبارة لادوارد سعيد – «إن العرب يرفعون أيديهم متذمرين كالعشاق المحبطين، مرددين أن لا أمل يرجى من أمريكا».

إن هذا الكتاب القيّم والموضوعي من المفيد أن يطّلع عليه كل باحث مهتم بموضوع مأزق العلاقات العربية الأمريكية الراهن.



علوم سياسية

العولمة وأثرها في المجتمع والدولة

تأليف: مجموعة من الباحثين
الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

صدر حديثاً عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية كتاب: «**العولمة وأثرها في المجتمع والدولة**»، لمجموعة من المؤلفين والباحثين العرب الذين عالجوا تلك الظاهرة الجديدة من شتى النواحي ووفقاً لمدارسهم الفكرية والعلمية ذات المشارب المتباينة، ليضم الكتاب بين دفتيه عرضاً لأهم الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية ذات الصلة. ويقع الكتاب في 213 صفحة وهو من القطع الكبير.

لقد بلغ البحث المعرفي حول «العولمة» (Globalization)، وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حداً طغى من خلاله على ما عداه من موضوعات في علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وغيرها. ولا نبالغ إذا قلنا إن كثيراً من الموضوعات في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية أصبحت تكتسب جزءاً كبيراً من حضورها العلمي انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بموضوع العولمة؛ ذلك أن هذه الظاهرة، بصيغتها التي انتهت إليها عقب الثورة الأخيرة في ميدان الاتصالات والمعلوماتية، اكتسبت – بفعل عوامل عديدة – صفة الظاهرة التاريخية المؤسسة لتحولات عميقة في صميم الحياة الإنسانية.

وعلى الرغم من العدد الوافر من الأدبيات التي تناولت موضوع العولمة، فإن ثمة شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين على أنه لم يتوصل أحد إلى تعريف مصطلح «العولمة» تعريفاً نهائياً، نظراً إلى شمولية المفهوم وتعدد أبعاده من جهة، وإلى عدم الاتفاق على مدلولاته المباشرة من جهة أخرى. لذلك اتخذ الموضوع

طابعاً جدالياً؛ فرأى بعضهم أن العولمة ظاهرة إيجابية، ومن ثم ينبغي الانخراط فيها، فيما رأى آخرون أنها سلبية ومن الواجب مواجهتها، وانبرى طرف ثالث للجمع بين الرأيين السابقين في توليفة أكثر عقلانية وترويا؛ فنادى المنضوون فيه بضرورة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العولمة (مثل عولمة وسائل الاتصال وانتشار تقنية المعلومات) وتجنب أو مواجهة السلبيات التي تنتج من بعض تطبيقاتها (الهيمنة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية على سبيل المثال).

أكثر قضايا العصر إلحاحاً:

وقد تناول أحمد صدقي الدجاني دلالة المصطلح قائلاً: كثيرة هي التعريفات التي طرحت لشرح «العولمة» ومفهومها، وركز أكثرها على العولمة الاقتصادية والسوق، ومنها تعريف اللجنة الأوروبية في عام 1997، الذي يقول إن العولمة يمكن أن تعرف بأنها العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدة كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتقنية، وهي ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة.

وقد أكد الدجاني في بحثه أن ظاهرة العولمة غدت بعد مضي عقد على بروزها في ثوبها الحالي أكثر وضوحاً، وذلك من خلال انتشار فعلها التطبيقي، وظهور نتائجها في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة والاتصال والحضارة عامة، وتبين تحدياتها وما تتضمنه من مخاطر وفرص وطرح إشكالياتها، وأصبحت من ثم إحدى قضايا العصر الأكثر إلحاحاً التي تستحق متابعة المعالجة الفكرية لها.

إن ظاهرة العولمة وثيقة الصلة بظاهرة التغير التي يشهدها عالمنا في ظل ثورة التقنية وثورة التحرير اللتين تفجرتا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وآذنتا بقيام عالمنا المعاصر. وقد دخل هذا العالم المعاصر مرحلة جديدة بعد الحرب الباردة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. ويحدث هذا التغير سريعاً، وعلى نطاق عالمي على مختلف الصعد، وهو مستمر وله تداعياته.

ويرى بعض المفكرين أن أهم ملامح التغير في عصرنا هو الاتصال المتبادل، وضغط الزمن وتفكيك المؤسسات، وأنه بفعل هذا التغير سقط النموذج العربي الذي كان مثلاً يحتذى عند عدد من الدول، وتآكلت قدرته على التصدي للمشكلات المعاصرة. وهذا لا يحول دون حقيقة أن قوى الهيمنة الغربية مستمرة في محاولتها

فرض نموذج للعولمة أساسه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، واستخدام ما يسمى حق التدخل الدولي، وطرح رؤية فكرية تساند ذلك تقول بانتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ.

ويوازي ظهور العولمة تقدم التقنيات الاقتصادية التي تتسم بابتكار آلات جديدة وأنظمة مستحكمة واستخدامات جديدة لتلك الآلات بإيقاع بالغ السرعة، لا يتيح فرصة كافية لاستيعابها على غير ما كانت عليه الحال في ثورتي الصناعة وثورة التقنية الأولى. كما يلاحظ أن هذه الثورة المعلوماتية لا تزال في أولها؛ وتتيح لبعض الجماعات والأشخاص إمكانية الهجوم على نظم المعلومات على الصعيدين الوطني والعابر للحدود الوطنية. كما تتيح تواصل المنظمات والأفراد عبر شبكة «الإنترنت»، سواء من كان مؤيداً للنظم الحاكمة القائمة أو كان معارضاً.

وقد سجل بعض المؤلفين من ملامح التغيرات الجارية استمرار حركة دولنة رأس المال والنزوع إلى وحدة الأسواق العالمية، وظهور قواعد المجتمع المعلوماتي ما بعد الصناعي وتحول الصناعات إلى مناطق جغرافية جديدة، وإعادة تنظيم الشركات شبكياً بدلاً من التنظيم الرأسي، وتفكيك المؤسسات الكبرى، وبروز عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات.

واتضح أيضاً أن لثورة الاتصال التي هي إحدى ثمار ثورة العلم التقني، دورها الخاص في تكوين هذه العولمة، وقد تعددت وظائف الاتصال في عصر ثورة الاتصال فشملت وظيفة إخبارية، وأخرى تشرح وتفسر، وثالثة تربوية، ورابعة ديموقراطية شورية، وخامسة ترفيهية، وسادسة تسويقية إعلانية، وسابعة شملت وظيفة خدمات عامة، وجميع هذه الوظائف تؤدي دوراً تثقيفياً حيوياً للإعلام كما يقول خبراء العالم، وتفسح المجال أمام «إعلام الترويج».

أما تداعيات عولمة الاقتصاد فتشغل بال أهل الرأي في مختلف المجتمعات من واقع ما يرونه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية تنميط سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة، وإخضاعها لمركزية نظام المفاهيم والقيم والأنماط السلوكية السائدة في الغرب في ظل النظام الرأسمالي، بغية الإقبال على استهلاك المنتجات الغربية وتحقيق الانتصار الناجز والنهائي للرأسمالي الذي رمز إليه زعيم «نهاية التاريخ» بجعل المواطن في براج بالتشيك وفي رانجون ببورما وفي طهران بإيران، يرقص على أنغام موسيقى الروك، ويأكل سندويتشات ماكدونالدز ويشرب الكوكاكولا ويشاهد (C.N.N.)، كما يقول محمود عبدالفضيل في بحثه بعنوان «حقوق الإنسان الاقتصادية».

سيادة الدول في عصر العولمة:

ويستعرض طلال عتريسي الجدل الذي لا يزال مستمراً حول العولمة في أكثر من مكان في العالم بين مؤيد ومعارض وبين متفائل بما سينجم عنها ومتشائم من تهديدها، وذكر أن الباحثين ينقسمون إلى اتجاهات ثلاثة في هذا المضمار؛ فهناك من يرى في العولمة سياقاً من سياقات تقدم البشرية لا بد من الأخذ بها والتكيف معها لأنها ستغير حال العالم وشعوبه إلى أفضل مما هم عليه، ويستشهد هؤلاء بتجارب كثيرة حصلت في العالم من خلال المقارنة بين مستويات النمو وعائد الفرد في كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وفي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وفي صين ماو وتايوان.

ومن جهة هناك آخرون يرون في العولمة خطراً وتهديداً سوف يصيب القيم والأخلاق والاستقرار الاجتماعي إذا استمرت في تعميق الهوة والانقسام بين الأغنياء والفقراء، أو بين شمال العالم وجنوبه نظراً إلى أن معدلات الاستثمار الأجنبي ما زال معظمها، ونسبته 80%، يدور في أسواق الغرب ولا يصل إلى بقية العالم شيء منها، وأخيراً هناك من يدعو إلى الأخذ بإيجابيات العولمة على مستوى الاقتصاد أو التقنية، أو التواصل المعرفي الكوني دون التخلي عن الخصوصية الثقافية أو عن الهوية.

أما أبرز موضوعات العولمة ذات العلاقة المباشرة بالتطورات الاستراتيجية والاقتصادية التي حدثت في مطلع العقد الفائت فهو سيادة الدولة، لأن غياب الاتحاد السوفيتي طرح على بساط البحث استمرار دور الدولة في إدارة المجتمع والسيطرة عليه بعدما أثبتت التجربة السوفيتية فشل هذا الدور. كما أن الخطا المتسارعة للتكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم والأدوار الفاعلة للمؤسسات الدولية الاقتصادية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض السياسات الاقتصادية «المناسبة» على كثير من دول العالم، وما تقوم به الشركات «المتعددة الجنسيات» على الصعيد نفسه، جعل للتساؤل عن سيادة الدولة مشروعية ملحة في ظل هذين التحولين الاستراتيجي والاقتصادي بالدرجة الأولى، دون أن ننسى الأدوار الجديدة للمجتمع المدني التي تبشر بإضعاف سيادة الدولة وسلطتها على المجتمع لحساب هيئات اجتماعية ونقابية غير حكومية.

ولقد تبدل مفهوم الأمن ومفهوم السيادة تبدلاً كبيراً بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات التي اخترقت الأسوار التقليدية الثقافية والاجتماعية للدول، وبسبب

التحولات السياسية والاقتصادية والعلمية التي نجمت عن تسارع خطا العولمة وشبكاتها، وأخيراً بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي وما نجم عنه من تفكك الأحلاف السابقة، ومن تبدل في مفهوم الأمن الإقليمي للدول الكبرى، الذي ارتكز طوال نصف قرن على حرب باردة بين الجبارين. وبسبب هذه الثورة وتلك التحولات تبدلت اللعبة الدولية كثيراً ولم تعد المواجهة فقط بين دولة ودولة، بل دخل إلى المسرح أيضاً لاعبون غير دوليين ليست لهم أي قاعدة أرضية إقليمية خاصة. وبدت سلطة الدولة غير فاعلة في مواجهة هذا المشهد الدولي الذي اختفت منه معايير الحدود أمام شبكات العنف وتهريب المخدرات وتدفق اللاجئين والشبكات الاقتصادية والمالية.

وتتعرض الدولة لمنافسة شديدة من لاعبين يزدادون عدداً وقوة على المسرح الدولي مثل الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط العابرة للأوطان، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام والاتصال، والمنظمات غير الحكومية. وبهذا المعنى يتجاوز التهديد الذي تتعرض له الدولة مفهوم الأمن القومي التقليدي بأبعاده العسكرية والأمنية، إلى مفهومه الشامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما يبين ذلك كثير من الكتاب الذين رأوا فيما يجري في العالم تهديداً لدور الدولة وسيادتها. فالشعور ينمو على مهل بأن الشعوب يمكن أن تحكم عن طريق المنشآت الدولية بدل الحكم على مستوى وطني محض؛ وقد بدأت مؤسسة السياسة الخارجية تفكر في أبعاد أخرى غير أبعاد القوة العسكرية والاقتصادية ورصاصات البنادق والدولارات.

ويطرح برتران بادي من جهته ثلاثة أنماط تتراجع فيها سيادة الدولة في ظل العولمة، وهي: الوظيفة الدبلوماسية والوظائف الاقتصادية الاجتماعية للدول، ووظائف تجديد المؤسسات وابتكارها.

العولمة والخليج العربي:

ويؤكد عبدالله بشارة أن مقالات وأبحاثاً لا تحصى عن العولمة تتصدر الصحافة اليوم، وتنشط طباعة كتب ومجلات عن هذه الظاهرة التي سادت الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والإعلامية، وجاءت بمفاهيم جديدة – قديمة برزت قوتها مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي واندثار فلسفته السياسية والاقتصادية والفكرية بعد نصف قرن من المنافسة على المسرح السياسي العالمي.

وقال إنه مهما اختلفت التعريفات حول الشكل الذي تتخذه العولمة، فإن الواقع الذي لا يمكن الجدل فيه أن العالم صار شبه قرية واحدة بفضل ثورة الاتصالات وسهولة المواصلات، وصارت شؤون القرية تشكل الهموم اليومية للقاطنين فيها، ولم تعد الحدود ونقاط التفتيش حاجزاً يحمي المناطق من التفاعل مع ما يدور على المسرح العالمي، كما عجزت الصحارى عن القيام بدورها التاريخي القديم في ستر الشعوب المتحصنة وراءها من عواصف المفاهيم التي تستخرجها ثورة التطور والتغيير.

ودخل العالم في حالة اللاوطن، فالكون كله هو الوطن لكل الشعوب والأفراد بثقافاتها المختلفة وخلفياتها المتعارضة، يعيشون في إطار واحد، تنظم الحياة فيه قوانين مدرسة الحداثة التي أنجبت الثقافة الكونية، واخترقت الجدران وعبرت المحيطات، وأدت إلى انحسار مفاهيم السيادة، وسخرت من الإفراط في الالتزام بحقوق هذه السيادة، وهزت مستلزمات هذه السيادة والمظاهر التي ترافقها.

ومن الطبيعي أن يبالغ المتحمسون في نزاهة العولمة، ويسخر منها الشامتون ويتخوف منها المشككون، لأنها تنحاز نحو من يملك أدوات العلم والمعرفة والابتكار، ونحو من يقطن في بيئة سياسية واقتصادية تحقق له التأهيل لنيل العضوية في نادي المتفوقين والمحظوظين. وبالطبع فإن الجدل سيتواصل حول طباع العولمة ومحاباتها للأغنياء ووحشيتها مع الفقراء وتهميشها للبؤساء، ولكن ذلك لا يلغي واقع هذه المرحلة الجديدة التي اتفق أصحاب النظريات على تسميتها بـ «العصر المعولم» الذي لا يمكن الخروج منه أو السير عكس اتجاهاته، ولكن المنطق يدعو إلى الحث العملي لتعرف تكلفة العولمة وتحديد ثمراتها.

ومضى قائلاً لا نستطيع أن نتعرف سلوك العولمة الخليجية في محيط العولمة، ما لم نحدد هوية مهندسي العولمة وشروطهم وأهدافهم والآليات التي حققت لهم هذه المكانة البارزة. وأمراء العولمة هم النخبة التي تصوغ قرارات العولمة وتتحكم في مساراتها وهم الذين فازوا في الحرب الباردة عبر سقوط النظام الشيوعي الذي أمم المواطن وفكره ومبادرته وحوّله إلى آلة من آلات الدولة. ونجح الأمراء لأنهم أظهروا الاحترام للإنسان، وصانوا آدميته وجعلوا فلسفة حياتهم حقوق الفردية، ووفروا لها النظام الذي يحمي هذه الحقوق سياسياً وفكرياً وثقافياً واقتصادياً.

وبفضل هذا النهج، صاغ المتفوقون نظام العولمة وقدموه نسخة واحدة تؤدي إلى التقدم والازدهار، واقتبس خصوم الأمس الذين يعيشون في ألم الإخفاقات هذه الصيغة الوحيدة لعلاج أورامهم. ولهذا نرى الأمراء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وإلى حد ما الصين، يشكلون الأوركسترا التي تعزف الألحان ويرقص عليها الآخرون وهم يرددونها إعجاباً وأملاً وعلاجاً.

وفي ظل هذه الموجة العارمة من التحولات، تبرز حقوق العولمة واستحقاقاتها وشروطها على الذين يرون فيها أملاً وعلاجاً، وهم الأغلبية القاطنة في الجنوب والشرق بمن فيهم أهل منطقة الخليج العربي، فما هي الاستحقاقات؟ كما قلنا ترتكز العولمة على الإنسان ودعم مبادرته وحماية فكره وإيقاد حماسته، وإبراز حقه في تقرير المصير، واحترام خياره السياسي ونهجه الاقتصادي وتوجهه الثقافي وإنتاجه الفكري، ومن هنا جاءت العولمة تحمل لائحة حقوقها ومحورها الإنسان، وهي: الديموقراطية والشفافية، وهما الوعاء الذي يمارس الإنسان من خلاله حقه في تقرير مصيره، وحقوق الإنسان، وهي البيئة التي يفجر فيها الفرد طاقاته، والمساءلة وهي الصيغة التي يحمي فيها المواطن حقوقه، والحرية وهي جوهر حق الفرد في الاختيار. وتلك المستحقات هي روح العولمة دون الدخول في تفاصيل حول التسلط الثقافي والفكري والاقتصادي للعولمة، فأين الدول الخليجية من هذه المستحقات؟

لحسن حظ دول الخليج العربية أنها ظلت محصنة من انتشار «أيديولوجية الاختناق» التي أدت إلى سلب الإنسان أبسط حقوقه التي دعت إليها الأديان السماوية، والتي شهدتها دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية في بلاد الشام ووادي النيل، والتي رزحت تحت أنظمة مستبدة مارست الدولة فيها العنف ضد مواطنيها، وأنكرت عليهم حقوقهم السياسية والاقتصادية والفكرية، وفرضت على شعوبها ثقافة الطاعة والولاء الأعمى.

ولحسن حظ دول الخليج العربية أنها تملك لياقة سياسية تؤهلها للتناغم مع المتطلبات الإنسانية – السياسية للعولمة، فالنظام السياسي الخليجي قائم على الترابط التراثي والمعنوي وهو نظام أبوي رعوي، له مسوغات تاريخية وفرت الاستقرار والاستمرار القائم على أسس مقننة. ومع الاعتراف بأن هناك ضغوطاً اجتماعية قوامها العادات والتقاليد التي حجمت الأداء الجماعي للمجتمع الخليجي، مثل القيود المفروضة على المرأة، ومع الاعتراف بوجود نواقص في الممارسة

الكاملة لمفاهيم الديموقراطية، فإننا نلاحظ التوجه الإيجابي نحو الاستجابة إلى نداءات العولمة عبر إنشاء لجان حقوق الإنسان في دول الخليج العربية، وفي تشكيل مجالس الشورى، والانفتاح الاجتماعي والثقافي وترسيخ مفاهيم حماية كرامة الإنسان وخصوصيته.

وأكد عبدالله بشارة أن هناك عنصرين يؤهلان دول الخليج العربية لتحقيق التأقلم مع العولمة:

أ - السماحة السياسية الخليجية التي تؤهلها للتعاطي الصحي مع مظاهر العولمة.

ب - التقاليد السياسية المنفتحة في الحوار والتعامل المباشر والحرص على تكريم المواطن.

ويمكن القول: إن شرعية التراث السياسي الإنساني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسمح لها ببناء شراكة استراتيجية مع نبلاء العولمة في الغرب، وتمكنها من امتصاص الصدمات التي تنشأ من التعامل الصحي مع هذه المظاهر.

حيلة الدولة للفكاك من المعصرة:

أما بهجت قرني في دراسته للعولمة فينطلق من فرضية أو مقولة رئيسة تذهب إلى أن العولمة في مضمونها السياسي هي تهديد واضمحلال لسيادة الدولة التقليدية، وتكون التكتلات الاقتصادية وسيلة الدولة لضبط إيقاع هذه العولمة ومحاولة لإدارة شؤونها. فكثير من الدول يشعر أن العولمة هي الحركة الدائمة والمتسارعة وفي اتجاهات متضادة، بحيث تصعب الرؤية ويقل وضوح السبيل ويزداد حيز المساحة الرمادية، ويكون المعنى السياسي للتكتل الاقتصادي في هذه الحالة محاولة من جانب الدولة لإيجاد نوع من التحكم في هذا الانفلات المستمر وتنظيم وتيرته بعض الشيء إذا صعب ضبطه كلياً.

وبالطبع فإن بداية عقد التسعينيات يرتبط في الذهن بالثورة في دول أوروبا الشرقية، وتحطيم حائط برلين رمز الانقسام العالمي بين الشرق والغرب، ونهاية الاتحاد السوفيتي من حيث هو مؤشر مهم على هزيمة النموذج الماركسي، وسرعة توحيد العالم فيما عرف بالعولمة. ولذلك فإنه إذا لم يكن هناك علاقة سببية بين العولمة وزيادة التكتلات الاقتصادية فعلى الأقل هناك علاقة ارتباطية أو تلازمية بين

الظاهرتين، ومن ثم كان منظمو المؤتمر على حق في إدراج هذا الموضوع عن التكتلات الاقتصادية في التعرض لموضوع العولمة. ولكن السؤال المهم هو ما سبب هذا التلازم أو الارتباط بين العولمة والتكتلات الاقتصادية المعاصرة، وهل هذه الأخيرة ظاهرة جديدة فعلاً أم أنها قديمة في ثوب جديد؟

وفي الواقع فإن انفجار التكتلات الاقتصادية يلفت النظر إلى عنصر ضمني في تعريف العولمة يجب إبرازه وتأكيده، ألا وهو كثافة التفاعلات الدولية وسرعتها، بحيث أصبح النظام العالمي خليطاً من النمط العنكبوتي المتشابك مع وجود ما يشبه أزمة مرور في مدينة مزدحمة مثل روما أو نيومكسيكو أو القاهرة، ولكن يضاف إلى هذا التشابك الكثيف والسرعة المذهلة سيولة القواعد ومحاولة الكثيرين الخروج من هذا المأزق المروري أو ما يسميه أهل الشام «العجقة» بطريقة أو بأخرى. وكثيرون منا قد جربوا في سفرياتهم الجوية عملية انتظار الطائرات لدورها وهي على وشك الإقلاع أو الهبوط في مطارات لندن أو نيويورك، فالعولمة هي مثل ازدحام الممرات الدولية مع الكثافة والسرعة ذهاباً وإياباً ثم منعطفات غير متوقعة، وفي الوقت نفسه قد يسود في بعض الأركان عدم وضوح الرؤية أو حتى انعدامها بحيث إن العولمة تصبح في هذه الحالة كالقطار الفرنسي الشديد السرعة (TGV) مع عدم وجود السائق البشري الماهر الذي يوجهه.

بالنسبة إلى كثير من الدول – والدولة ما زالت من الناحية النظرية على الأقل دعامة التنظيم الدولي – هناك شعور أمام هذه «العجقة» الدولية بالفوضى والضياع الدوليين، مع الخوف من التهميش بسبب الوحش التقني الذي من الصعب كبح جماحه والتنبؤ باتجاهه وبسرعة مساره.

وبالإضافة إلى هذه «العجقة» الدولية، فإن الدولة تواجه المنافسين من فاعلين دوليين آخرين من الخارج أو من الداخل. فمثلاً في منتصف التسعينيات وصل عدد مكاتب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى 70 مكتباً دولياً، بينما بلغ عدد مكاتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية نحو 150 مكتباً، كما أن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستديمة الذي أنشئ في عام 1995 بهدف حماية البيئة يضم حالياً 125 شركة عالمية، بينما يجمع المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) نحو 900 شركة متعدية الجنسيات، ثم هناك نحو 500 شركة تشترك في عضوية لجان اتحاد الاتصالات الدولية.

ومن المعروف أن النظام الدولي قائم على مفهوم السيادة القومية، أي احتكار الاختصاص الجامع والشامل للدولة داخل أراضيها وحتى امتداد هذه الأراضي (كسفاراتها في الخارج مثلاً). ولكننا نعرف الآن أن هذا الاختصاص الجامع الشامل غير مطبق وقد لا يمكن تطبيقه بسبب اختراق الدولة والمجتمع عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، بحيث انخفض وقد ينتفي النمط التقليدي المطلق للسيادة، وأصبحت السيادة نسبية. ومن ثم يطور معنى جديد للسيادة يتوافق مع سياق العولمة، فتكون السيادة في هذه الحالة هي القدرة على إدارة شؤون الحكم على المستويين الداخلي والخارجي بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين، أي عكس المفهوم القديم القائم على الاحتكارية والانفرادية في الحكم.

وينتهي المؤلف إلى أن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة الدولة لمحاولة ضبط إيقاع العولمة والتكيف مع «العجقة» الدولية وتجنب التهميش المتزايد. فالعولمة هنا هي كثافة التفاعلات الدولية وسرعتها بوتيرة لم يسبق لها مثيل وفي قطاعات عدة، وتأثير هذا في وضعية الدولة من حيث هي فاعل دولي رئيس ذو سيادة خاصة مع بروز الفاعلين غير الدوليين وتكاثرهم ومزاحمتهم للدولة من الخارج ومن الداخل.

التحديات والفرص المتاحة:

واستهل منذر الشرع بحثه بالقول إن ظاهرة العولمة كانت أكثر الظواهر شيوعاً وانتشاراً في العقد الأخير الذي أسدل الستار على الألفية الثانية من بين جميع الأحداث الجسام التي ألمت بالعالم. وبدئ النظر إليها على أنها واقع لا مناص منه، وأنها واقعة طغت على بقية الوقائع في عصرنا الراهن.

ولا تختلف شعوب العالم العربي، بل الإسلامي أيضاً، في مواجهة ظاهرة العولمة عن بقية شعوب الأرض؛ إذ يعتبرها البعض ظاهرة تاريخية كبرى، وما زالوا منهمكين كبقية شعوب العالم في استيعابها وفهم مخاطرها وتعرف آلياتها ووسائلها ومحاولة التنبؤ بنتائجها. ويجاري العرب غيرهم من الأمم في الانقسام إزاء هذه الظاهرة بين مؤيد لها مستعد للتكيف معها وبين رافض لها معتبراً إياها إحدى ألاعيب الإمبريالية العالمية، ومستعد للنضال ضدها.

وانطلاقاً من قاعدة الموضوعية والحيادية في التعامل، يذكر الباحث أنه متفق مع التيار العريض والمتزايد إزاء النظرة إلى العولمة، والذي يرى أنها ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً؛ إذ إن مثل هذا الاعتبار يهمل القدرة الإنسانية، ويعطل اتخاذها

للقرارات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تتدخل لتعظيم إيجابيات العولمة ومنافعها أو لتقليص سلبياتها وتكاليفها.

واستطرد إلى أن هناك مظاهر معينة للعولمة دينامية في طبيعتها تشكل القاعدة التي يمكن من خلالها إدراك كنه العولمة وأبعادها وإيجابياتها ومخاطرها، ومن أهمها العمليات الاقتصادية الدولية الجديدة؛ حيث انتشرت مع ظاهرة العولمة مصطلحات مرافقة مثل «عولمة الإنتاج»، و«عولمة رأس المال»، وبرزت الشركات المتعدية الجنسيات ذات القوة والنفوذ الهائلين في الاقتصاد العالمي، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، حيث التوسع المطرد في عمليات الإنتاج الرأسمالي والتحول نحو اقتصاد السوق؛ والدور الفعال للتقنية، إذ بفضل التطور التقني في مجال الاتصالات والمواصلات، تغيرت سبل تدفق المعلومات والأفكار، ولم تعد الحدود الوطنية السيادية للدول تشكل حاجزاً أمام سيل المعلومات والأفكار، وتحطمت الحدود بين الأسواق التي كانت سيادية إلى وقت قريب.

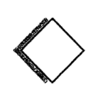
ثم هناك الدور المتعاظم للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، حيث كان من أهم نتائج مؤتمر بريتون وودز إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، أعقبه إنشاء الجات ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد اكتسب الصندوق والبنك الدوليان قدرة متزايدة تدريجياً على توجيه الاقتصاد العالمي واجتذاب الدول المختلفة للانضمام إلى اقتصاد السوق وتحرير أسواقها من خلال برامج محددة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وأيضاً نمطية العادات الاستهلاكية، لأن توسع التبادل التجاري بين مختلف الدول، ونشوء الاعتماد المتبادل بينها لتزويد بعضها بما يحتاجه بعضها الآخر من سلع وخدمات، أديا إلى تأثر المجتمعات بعضها ببعض من خلال التجارة الدولية.

مستقبل النظام العالمي في مرحلة العولمة:

وقد اختتم الكتاب ببحث نيفين عبدالمنعم مسعد التي عنيت بدراسة أثر العولمة على مستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية، واعتبرت العولمة ظاهرة مركبة من شقين أساسيين، الشق الإجرائي (globalization) المتمثل في تسييل الحدود السياسية والاقتصادية بين الدول بتأثير الثورة الاتصالية والتقنية، والشق الأيديولوجي (globalizm) المتمثل في محاولة توظيف إجراءات العولمة لمصلحة أيديولوجيا بذاتها هي الأيديولوجيا الرأسمالية بشكل عام، وفي تطبيقها الأمريكي بشكل خاص.

وما زال المستقبل يشكل شاغلاً رئيساً للمتخصصين في العلاقات الدولية منذ أن انهارت الثنائية القطبية التي ظلت تميز النظام الدولي وتطبع التفاعل بين وحداته على مدى ما يقرب من خمسين عاماً. وفي استشراف المستقبل، نجد من يفرق بين النظام العالمي الذي تؤدي فيه الشركات المتعدية الجنسيات وشبكات المنظمات غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية، وبين النظام الدولي الذي ألفناه وتشكل الدولة ركيزته الأساسية، ويرى أن التطور سائر إلى نوع من الشراكة بين النظامين، سواء بمعنى تدويل النظام العالمي أو بمعنى عولمة النظام الدولي؛ إذ لم يبق من الممكن إنكار التأثير الذي تمارسه الشركات والشبكات.

ويمكن اعتبار قمة الألفية التي انعقدت بين 6 و8 أيلول/سبتمبر 2000 بحضور 150 من رؤساء العالم وزعمائه مناسبة للإعلان عن أهداف «النظام الدولي الجديد» في ظل العولمة. فالقمة التي دعت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت شعار «دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين» وضعت على مائدة البحث أهم التحديات التي تفرضها العولمة على العالم بأن العولمة «تيار لا يقاوم»، كما تقدمت بمجموعة من الاقتراحات للتعامل مع تلك التحديات.



علم نفس

الصحة النفسية

تأليف: سامر جميل رضوان
الناشر: دار المسيرة، عمان، الأردن، 520ص، 2002م
عرض: ناهد سعود*

يشير المؤلف في بداية مقدمته إلى «أن موضوعات هذا الكتاب جمعت في غالبيتها تحت مفهوم الصحة النفسية، غير أن نقاشها يمكن أن يتم كذلك من منظور المفاهيم العلمية الأخرى، ومن زوايا متعددة ومن منظور جديد، فإذا بدت بعض الموضوعات تقليدية وبعضها الآخر واقعاً خارج نطاق موضوعات الصحة النفسية فإن موضوع ربطها بالصحة النفسية هو الذي جعل منها موضوعات تستحق المعالجة من هذا المنظور». بالإضافة إلى ذلك يذكر المؤلف أن الارتباط القائم بين الجسد والروح موضوع أساسي من المواضيع الفلسفية التي شغلت الإنسان في بحثه عن إجابات لأسئلة كثيرة حول نفسه والعالم من حوله، وعرف الإنسان أهمية الإحساس بالراحة أو الصحة النفسية، بتعبيرها اليوم، من أجل قيام وظائفه الجسدية بعملها على أكمل وجه. وهذه العلاقة القائمة في أكثر من وجه شغلت الفلاسفة والأطباء الصينيين القدماء والإغريق، وما زالت حتى اليوم تشكل واحداً من أهم الموضوعات في علم النفس.

يتضمن الباب الأول «مداخل نظرية» تناقش موضوع الصحة النفسية من الماضي إلى الحاضر وتحديد المفاهيم المتعلقة بذلك. ويتناول الفصل الثاني تعريف السلوك الصحي ونماذج تفسيره، والمفهوم العضوي للصحة من حيث مفهوم المنشأ الصحي ومفهوم الصحة عند غادامير، والمفهوم النفسي للصحة من زاوية

* قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة دمشق.

التحليل النفسي وعلم النفس الفردي والتحليل الوجودي، ويشير المؤلف إلى أنه لا بد من مناقشة مفهوم الصحة عموماً، والانتقال بعد ذلك لمناقشة مفهوم الصحة من منظور عضوي ومن منظور نفسي، وعلى الرغم من أن الحدود قد لا تكون واضحة في بعض الأحيان، ويصعب الفصل من الناحية المفاهيمية بين المصطلحات، ومن ثم يمكن ملاحظة أن ما سيقال عن الصحة سواء أكانت الصحة بصورة عامة أم الصحة الجسدية أم الصحة النفسية، سيكون متداخلاً بحيث يمكن تعميم أي تعريف من التعريفات على التعريفات الأخرى، وبخاصة ما يتعلق بالصحة كحالة. كما يتضمن هذا الفصل موضوعات متعلقة بعلم الصحة من تعريف وأهداف إلى علم الصحة بين النظرية والتطبيق. ويتناول الفصل الثالث مواضيع تعتبر مهمة، تتعلق بالمعايير في الصحة النفسية باعتبار أن هناك مفاهيم مختلفة للمعيار في علم النفس والصحة النفسية: كالمعيار الإحصائي، والمعيار المثالي، والمعيار الوظيفي والمعيار التفاعلي، وقد وضع المؤلف ملاحظات حول كل معيار.

ويتضمن الباب الثاني في فصله الرابع موضوع «التكيف والصحة النفسية». وفي الفصل الخامس يتناول موضوع «الصحة والأزمات الحياتية» بما يتعلق بسمات الحدث وسمات الشخصية وسمات المحيط. كما يتناول مجال اضطرابات التكيف ومجالات علاجها: كالعلاج النفسي العميق، والعلاج النفسي التحليلي لاضطرابات التكيف، والعلاج السلوكي لاضطرابات التكيف. كما يعرض الفصل السادس موضوعاً مهماً حول مفهوم «العجز المتعلم» والنظريات التي فسرت قلة الحيلة واليأس المكتسبين من خلال نظرية علم نفس الأعماق، ونظرية قلة الحيلة واليأس المكتسبين في السلوكية المعرفية.

ويتضمن الباب الثالث في فصله السابع موضوع «المتغيرات الأساسية في الشخصية» من حيث تعريف الشخصية، وأهداف علم نفس الشخصية، والجوانب التطبيقية للشخصية وطرق دراستها، كما يتصدى هذا الفصل للتصورات والنماذج الأنماطية في الشخصية بصورة مفصلة تتعلق بكل مما يأتي: 1 – نماذج التحليل النفسي في الشخصية؛ كالنموذج الوصفي والنموذج البنيوي بما فيه نموذج المكونات، والأطوار الوصفية النمائية. 2– النماذج الإحصائية للشخصية كأبعاد

الشخصية، ونموذج آيزنك في الشخصية، وموضوع الذكاء مع الإشارة إلى التطورات اللاحقة للنماذج الإحصائية. وفي نهاية هذا الفصل يعرض لما يتعلق بمجال الشخصية والصحة النفسية وما يندرج تحتهما من أنماط السلوك والموارد الشخصية المنمية للصحة من كفاءات المواجهة ونماذج تفسير السلوك الصحي المبنية على أساس متغيرات معرفية للشخصية. ويتناول الفصل الثامن جانباً مهماً يتعلق بالإرهاقات ومواجهتها من حيث التعريف، وردود الفعل الجسدية والنفسية على الإرهاق كالمواجهة والهرب، ومتلازمة التلاؤم العامة، كما يتناول مصادر الإرهاق والمرض ومصادره، ومواجهة الإرهاق من خلال عوامل الشخصية، ومبادئ المواجهة. ولم يغفل المؤلف إدراج برامج لإدارة الإرهاق، وتقنيات الاسترخاء، والعلاج النفسي ضد الإرهاق من اضطرابات التلاؤم، واضطرابات الإرهاق التالية للصدمة. ويتناول الفصل التاسع موضوعات المواجهة وآلياتها من بداية الجذور التاريخية لمفهوم المواجهة؛ فقد تعرض للتصورات التحليلية النفسية، والتصورات المتعلقة بالإرهاق، ونظريات الشخصية ذات الاتجاه الفردي. وقد عُرض مفهوم المواجهة بصورة مفصلة تحت مفاهيم متعلقة بتصنيف سلوك المواجهة، ووظائف الدفاع، وأشكال المواجهة، وتقييم الإرهاق الواجبة مواجهته والفئات الشكلية لسلوك المواجهة، ومن ثم إمكانات قياس محاولات المواجهة.

ويتضمن الباب الرابع في فصليه العاشر والحادي عشر موضوع الصراع ووسائل الدفاع الأولي؛ فقد تناول المؤلف أنواع الصراع من منطلق القوى العاملة في الصراع، ومن وجهة نظر التحليل النفسي، ومن وجهة النظر الفطرية، ومن وجهة نظر التنافر المعرفي، كما عرض لموضوع الصراع والمرض وردود الفعل الناتجة من ذلك؛ من سلوك الصراع وحل ذلك السلوك. ويتناول الفصل الحادي عشر وسائل الدفاع الأولية؛ من وظائف وخصائص وأنواع، ومن ثم وسائل الدفاع الأولية والصحة النفسية من خلال التساؤل الآتي: كيف يحافظ «الأنا» على الصحة النفسية ويحمينا من الانهيار؟ بالإضافة إلى ما يتعلق بتصنيف وسائل الدفاع الأولية، ومن ثم قياسها وكيفية عمل أساليب المواجهة مع وسائل الدفاع الأولية.

ويتضمن الباب الخامس في فصله الثاني عشر موضوع «القلق» الذي تناوله

المؤلف بتعريف جديد «على أنه رد فعل الفرد على الخطر الناجم عن الفقدان أو الفشل الواقعي أو المتصور، والمهم شخصياً للفرد، حيث يشعر بالتهديد جراء هذا الفقدان أو الفشل». وناقش هذا الموضوع المهم من زوايا عديدة وشاملة تتعلق بكيفية النشوء، والمظاهر، والمصادر، كما وقف عند القلق بمفهوميه: الحالة والسمة، والأعراض الجسدية للقلق بوصفه عرضاً لمرض جسدي، واضطراباً نفسي المنشأ، وعرض خلال ذلك نماذج نفسية عن كيفية نشوء أمراض القلق وعلم نفس أعماق القلق. وقد تناول هذا الفصل أيضاً استراتيجيات مواجهة الخطر والقلق وأهم الإجراءات المرتبطة بالسيطرة على الخطر والمرض، ومن ثم قلق الامتحان وبرامج مواجهته عن طريق المبادئ التي تعتبر أساسية في خفض القلق؛ من تدخل في المحيط، وتغيير التقييمات الفردية، وتعديل الاستراتيجيات الفردية للسيطرة على الأخطار والسيطرة على القلق. ويأتي الفصل الثالث عشر متناولاً مفهوم العدوان والعدوانية ونظريات العدوان؛ كالعدوان المثار من خلال الدافع، ونظرية التحليل النفسي ولورينس في العدوان، والعدوان المثار من خلال المحيط. كما تعرض هذا الفصل لدور الأسرة في نشوء العدوان، والعدوان والصحة النفسية، وأشكال العنف وسوء المعاملة عند الأطفال وعواقب ذلك.

ويتضمن الباب السادس بفصليه الرابع عشر والخامس عشر: «معالم في معوقات الصحة النفسية ووسائل تشخيصها». فيعرض أشكال الاضطرابات النفسية ونموذجها الطبي، والاضطرابات النفسية والصعوبات الانفعالية ومشكلات الحياة من حيث كيفية تأثير هذه الاضطرابات على الحياة ومن حيث أهم المركبات من الأعراض: كالانفعالات والتفكير، والسلوك، والوظائف والأحاسيس الجسدية ومن حيث تقييم الأعراض. كما يتناول هذا الفصل شدة الاضطرابات النفسية من خلال: القلق والاكتئاب والمشكلات السلوكية في الطفولة، وأنماط الشخصية واضطرابات الشخصية والاضطرابات الفصامية، والشك عند كبار السن. ويقع مجال التشخيص في الفصل الخامس عشر، ويتناول فيه عملية التقويم التشخيصية بتحديد مدة العلاج وشروطه، وفحص الحالة النفسية عن طريق: 1 – الصورة المرضية، 2– النشاطات السلوكية الحركية، 3 – طريقة الكلام، 4 – الوجدان، 5 – عمليات التفكير. كما يتناول عملية الفحص الجسدي، والاختبارات التشخيصية المتنوعة؛ كالطبية والعصبية النفسية، والاختبارات النفسية وأساليب التقويم من اختبارات

ذكاء، واختبارات نفسية عصبية، واختبارات نفسية، والدليل الإحصائي والتشخيصي الأمريكي والتصنيف العالمي للاضطرابات النفسية. وفي نهاية هذا الفصل يعرف المؤلف موضوع اختيار العلاج من حيث: 1 – الإطار العلاجي، 2 – نوع العلاج. ومن ثم تقديم تقويمات ونصائح علاجية.

ويتضمن الباب السابع «أشكال منتقاة من الاضطرابات النفسية» سبعة فصول؛ فيحدد في الفصل السادس عشر 1 – ما يتعلق باضطرابات القلق؛ كاضطرابات القلق المعمم، واضطرابات القلق المعمم والاكتئاب، والعلاج. 2 – اضطرابات التكيف المترافقة مع مزاج قلق. 3 – نوبات واضطرابات الهلع من خلال مجرى الاضطراب، ونوبات الهلع وقلق الانفصال. 4 – كيفية نشوء الرهابات، وقد تم تناولها كرهابات نوعية ورهابات بسيطة. 5 – الرهابات الاجتماعية، وتتضمن اضطرابات الشخصية غير الواثقة من نفسها، والأسباب البيولوجية، والعلاج. 6 – رهابات الأماكن العامة من حيث الأسباب الممكنة والعلاج. ويتناول الفصل السابع عشر اضطرابات القسر؛ من حيث العوامل والأسباب، والأعراض والأنماط الفرعية الإكلينيكية، كأفكار القسر، والدوافع القسرية، والتصرفات القسرية. ويعرض للعلاج بنوعيه الدوائي والأساليب العلاجية النفسية. ويتناول الفصلان السابع عشر والثامن عشر موضوعي توهم المرض (المراق) ومتلازمة الاحتراق (التعب المزمن). في حين يتناول الفصلان التاسع عشر والعشرون الإدمان والتعلق، كالتعلق بـ: المورفين والأفيون والكوكائين والقنب والمارجوانا ومولدات الهلوسة والتعلق الشمي، ومتعدد السميات. وعلاجها. ويتحدث الفصل الحادي والعشرون عن موضوع الاكتئاب؛ من حيث الأعراض والأسباب وكيفية تفسير علماء النفس للاكتئاب في الوقت الراهن، حيث يقدم الفصل وجهات نظر البحث الطبي النفسي ذي الاتجاه البيولوجي، والتحليل النفسي، ونظرية التعلم، ومبادئ أخرى حديثة في تفسيره، ومن ثم العلاج والوقاية في حالة الاكتئاب المتكرر. ويقدم الفصل الثاني والعشرون موضوع الفصام من حيث الانتشار والأسباب، والأعراض والفئات الإكلينيكية، ومجرى المرض والعلاج.

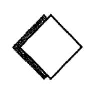
ويتضمن الباب الثامن: «معوقات تحقيق الصحة النفسية في سن الطفولة واليفوع» تسعة فصول؛ يتناول فصله الثالث والعشرون موضوع الصحة النفسية

في سن الطفولة واليفوع فيما يتعلق باضطرابات النمو، والاضطرابات الانفعالية، واضطرابات السلوك، كما يتضمن العلاج النفسي للأطفال من حيث العلاقة بين المعالج والوالدين والعلاقة بين المعالج والطفل، والعلاج النفسي الداعم، والديناميكي، والسلوكي، والمعرفي السلوكي، والأسري، والعلاج ضمن المجموعة، والدوائي. ويتناول الفصل الرابع والعشرون: أشكالاً من الاضطرابات النفسية الشائعة في سن الطفولة. وفي الفصل الخامس والعشرين يتناول المؤلف موضوع الاضطرابات النفسية المرافقة للإعاقات العقلية ويحدد فيه تصنيفات منظمة الصحة العالمية لانخفاض الذكاء؛ فيما يتعلق بانخفاض القدرات العقلية البسيط والمتوسط والشديد والأكثر شدة. ويأتي الحديث عن الاضطرابات السلوكية المرافقة للإعاقات العقلية من خلال: 1 - الاختلاط بين الإعاقات العقلية والاضطرابات النفسية الناجمين من منشأ مشترك. 2 - الاختلاط بين الإعاقات العقلية والاضطرابات النفسية الناجمين من منشأين مختلفين. وتناول الفصل السادس والعشرون موضوع الأوتزمية (الانغلاق) بشكل مركز من خلال الأسس والأسباب والأعراض التي تبدو في اضطراب العلاقات «البين إنسانية»، وفي اضطراب التواصل والهوامات، وفي تضييق مجالات النشاط والاهتمامات. ويتعرض أيضاً إلى الأشكال الإكلينيكية الفرعية من انغلاق نفسي المنشأ وانغلاق جسدي المنشأ ومتلازمة أسبيرغر ومتلازمة كانر، ومجراها وكيفية علاجها. ويندرج الخوف وقلق الأطفال تحت الفصل السابع والعشرين وذلك بتحديد أسبابه وعلاجه. ويتناول الفصل الثامن والعشرون موضوع الغضب والسلوك العدواني من خلال أسباب العدوانية إلى التعامل مع العدوانية الطفولية والبحث عن المساعدة. وينفرد الفصل التاسع والعشرون تحت عنوان الانفصال والطلاق؛ ويحدد المؤلف فيه التغييرات السلوكية أثناء الانفصال والطلاق وكيفية استجابة الوالدين لطلاقهما وكيف يمكن مساعدة الأطفال لتحمل الانفصال والطلاق. والفصل الثلاثون مخصص لبحث اضطرابات الأكل عند الأطفال والبالغين وأشكال سلوك الطعام المضطرب كالنحول (فقدان الشهية العصبي) والشره أو النزعة للأكل أو الإقياء، وإدمان الأكل المترافق مع الوزن الزائد. ويتناول الفصل الحادي والثلاثون موضوع اضطرابات فرط النشاط والانتباه من حيث الانتشار والأسباب والأعراض والتشخيص والعلاج.

ويتضمن الباب التاسع بفصليه الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين: مجال الصحة النفسية في المدرسة والإرشاد النفسي موضحاً الأسس والمبادئ التي يقوم

عليها الإرشاد من أسس: فلسفية ونفسية وتربوية، ويتناولان الأسس النظرية للإرشاد النفسي للأطفال في الوقت الراهن بإدراج مفهوم تنمية الصحف والمبادئ المتعلقة بالبرامج الوقائية والصحية في سن الطفولة كالبرامج المتمركزة حول الشخص والبرامج المتمركزة حول المحيط. وينتهي الكتاب بعرض للتصورات التي يقوم عليها الإرشاد النفسي الوقائي، وخطوات الإرشاد النفسي العيادي.

ولا شك أن هذا الكتاب ناتج جهد صادق يكشف عن سعة اطلاع مؤلفه وإلمامه بعديد من الموضوعات، ومن جهة أخرى يكشف عن عمق تحليله لها وغوصه في تفاصيلها، وأهم ما يتميز به هذا الكتاب شموليته ودقة منهجه، وهو يمثل إضافة علمية مهمة في تصديه لأحد فروع علم النفس الأساسية المتعلقة بمجال الصحة النفسية؛ فقد حقق المؤلف هدفاً بأن وضع بين أيدي الطلاب والباحثين كتاباً خصباً غزيراً، واضح المعالم، واسع الأفكار، منظماً وفق أصول نفسية ومنطقية، مرتباً وفق تصور ومنطق خاص كما عبر عنه المؤلف.



تقاريـــر

مؤتمر توطين علم النفس وقضايا السلام والتنمية

السر أحمد محمد سليمان*

عقدت الجمعية النفسية السودانية مؤتمرها الأول في الخرطوم في الفترة من 4–7 أغسطس 2003 تحت شعار: علم النفس الوطني وقضايا السلام والتنمية، وذلك برعاية كريمة من رئيس جمهورية السودان (الفريق الركن عمر البشير)، وقد شارك في المؤتمر وفود وممثلون لجمعيات علمية من اثنتي عشرة دولة مختلفة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، واليابان، وماليزيا، وإندونيسيا، والسعودية، ومصر، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، ولبنان. بالإضافة إلى كثير من علماء النفس السودانيين المهاجرين.

وسعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – تحديد إسهام علم النفس في قضايا السلام.

2 – مناقشة الدور الذي يمكن أن يؤديه علم النفس في التنمية.

3 – بحث إمكانية توطين علم النفس في المجتمعات المحلية.

وتداول المؤتمر طويلاً حاجة المجتمع الإنساني للسلام والتنمية، وركز على أهمية التعايش السلمي بين الشعوب، وعلى ضرورة عدم اتخاذ المغايرة الثقافية سبباً للوصم والتمييز السلبي. كما أكد أهمية التواصل الفاعل بين علماء النفس في مختلف أنحاء العالم. وتدارس المؤتمر عدداً من الأوراق وفقاً لثلاثة محاور تمثلت في: محور علم النفس والسلام، ومحور علم النفس والتنمية، ومحور توطين علم النفس. وسوف نستعرض فيما يأتي أهم الأوراق التي قدمت خلال كل من المحاور الثلاثة:

المحور الأول – علم النفس والسلام:

ضمن هذا المحور قدم المشاركون مجموعة من الأوراق العلمية التي نالت حظاً وافياً من النقاش، ويمكن تصنيف تلك الأوراق إلى مجموعتين: **المجموعة الأولى**

---

* أستاذ علم النفس التربوي المساعد، كلية المعلمين بحائل – المملكة العربية السعودية.

ركزت على الأساس النفسي لعملية السلام وإمكانية توظيف علم النفس في إحلال السلام، وتناولت **المجموعة الثانية** الآثار النفسية السلبية الناجمة عن الحروب. ويمكن استعراض أهم الأوراق التي قدمت خلال كل من المجموعتين فيما يأتي:

1 - **الأساس النفسي للسلام:** تناولت بعض الأوراق التي قدمت خلال المؤتمر الأسس النفسية لعملية السلام، وذلك برؤى مختلفة ولكنها متفقة في اعتمادها على معطيات علم النفس في ذلك، وعلى ضوء هذا الأساس قدم البروفيسور مالك بدري ورقة عن مدى إمكانية نقل التجربة الماليزية في تحقيق التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية إلى المجتمع السوداني، وقد عرض تحليلاً رائعاً للمدخلات النفسية التي مكنت المجتمع الماليزي من التعايش بسلام، وتحقيق التنمية. ومن أمثلة تلك المدخلات النفسية: انتفاء التعصب العرقي بين المجموعات الإثنية المختلفة (الملاوية، والصينية، والهندية) التي تشكل الشعب الماليزي، والتأدب الزائد لدى أفراد المجتمع الماليزي، حيث لا يتدخلون فيما لا يعنيهم، والهدوء الانفعالي (عدم ارتفاع الصوت، قلة التشاجر...)، وتوفر الاحترام والتقدير الاجتماعي، وارتفاع دافعية الإنجاز المتمثلة في حب العمل. والجدير بالذكر أنه عندما حاول الباحث أن يقارن بين توافر تلك المدخلات النفسية في المجتمع السوداني توصل إلى نتيجة تدل على المفارقة التامة. ولذلك حذر البروفيسور مالك بدري من مغبة نقل التجارب الحضارية من مستوى فوقي من دون تحليل المدخلات النفسية المرتبطة بتلك التجارب. وقد أوصى بضرورة دعم انفتاح المجتمع السوداني على المجتمعات الأخرى (وبخاصة المجتمع المصري) لكي يتحلل من التعصبات العرقية المؤدية إلى توفير الوقود اللازم لتفجير الحرب بين تلك المجموعات العرقية داخل الوطن الواحد.

وضمن هذه المجموعة أيضاً قدم البروفيسور الزبير بشير طه ورقة أعدها معه د. أبو القاسم قور بعنوان: السلام في أذهان البشر كيف؟؟ دراسة في الخصائص النفسية لثقافة السلام. وتقع هذه الورقة في جزأين من ناحية إجرائية ومضمونية، يركز الجزء الأول على الجانب النظري للعملية النفسية لبناء السلام في عقول البشر. أما الجزء الثاني فهو يبحث في الجانب العملي والتطبيقي للعملية النفسية لبناء السلام. وترتكز الورقة على فرضية اليونسكو التي تقول: (إن كانت الحروب تبدأ في عقول البشر فداخل هذه العقول يجب بناء دفاعات السلم)، وسعت الورقة لاكتشاف وسائل نفسية عملية يمكن توظيفها في عمليات إحلال دوافع محل دوافع أخرى، مثل

إحلال الحب محل الكراهية والتسامح محل الإحن والضغائن، أو سلوك محل سلوك آخر كإحلال البناء محل الدمار والتماسك الاجتماعي محل التفكك، كل ذلك بغية إحلال السلم في محل الحرب، ومن ثم إحلال ثقافة السلام في محل ثقافة الحرب.

وترى هذه الورقة أن أشد ما يميز الحروب أنها واقعية وبرجماتية، لذلك يكون السلام مفيداً وممتداً إذا ما صار واقعياً وبرجماتياً. كما تقترح هذه الورقة منهجاً نفسياً لعملية ثقافة السلام يبدأ بالتعلم وينتهي بالممارسة، ومن أجل تحقيق ذلك تتناول الورقة دراسة الخصائص السلوكية والأبعاد الذهنية لثقافة السلام بوصفها منظومة نفسية ثقافية تبدأ بالفرد وتكتمل بالمجموعة، وهذه العملية تسمى العملية النفسية لبناء السلام داخل عقول البشر، وتتم بتطوير آليات اجتماعية ذات خصائص سيكولوجية وثقافية.

وضمن هذا المحور أيضاً قدم البروفيسور قاسم بدري ورقة بعنوان: علم النفس وقضايا السلام والتنمية، ومن خلال هذه الورقة أوضح أن ما يمكن أن يقدمه علم النفس في مجال السياسة عامة وقضايا السلام والتنمية على وجه الخصوص هو أمر جديد على علم النفس.. ومع ذلك يمكن أن يقدم علم النفس بعض الحلول لأسباب الحرب الأهلية واستمراريتها وبطء التنمية أو انعدامها، وتناولت الورقة دور علم النفس في كيفية بناء السلام والعوامل التي تساعد في بنائه ليصبح سلاماً دائماً.

ومن الأوراق المهمة أيضاً ضمن مجموعة سيكولوجية السلام الورقة التي قدمها د. محمد الأمين الخطيب بعنوان سيكولوجية التفاوض، وقد هدفت الورقة إلى عرض وتحليل للجانب النظري والعملي لسيكولوجية التفاوض ومناقشة هذا الجانب في مواضيع تطبيقية سودانية. وركز الباحث على المكونات النفسية الأساسية لدى المفاوض، التي تتمثل في: القدرات العقلية المناسبة للموقف التفاوضي، والاتزان في الشخصية، والاتزان في المزاج، والحالة الصحية، والحالة الاجتماعية للمتفاوضين، وقد عرضت الورقة مناقشة تحليلية للسلوك التفاوضي، بالرجوع إلى مفاوضات السلام بين جون قرنق وحكومة السودان، ومن أهم توصيات الورقة ضرورة الاهتمام بالجوانب النفسية لعملية التفاوض وذلك لتمكين المفاوض من استغلال كل قدراته النفسية للوصول إلى حل تفاوضي سليم ومقبول للطرفين.

2 – الآثار النفسية السالبة المرتبطة بالحرب: لقد أفرزت الحرب الأهلية

المستمرة في جنوب السودان منذ عشرين عاماً (1983–2003) عديداً من الآثار النفسية السالبة وبخاصة على الأطفال والنساء، ومن أمثلة تلك الآثار ظاهرة تشرد الأطفال، وهذا ما أوضحته ورقة الدكتور شمس الدين زين العابدين بعنوان أطفال السوق: رؤية نفسية اجتماعية، وقد هدفت هذه الدراسة التي تمت في ست من ولايات السودان للكشف عن الأسباب الاجتماعية لظاهرة التشرد، وتكونت العينة من 4748 طفلاً مشرداً مثلت نسبة البنات 15٪ منهم، وراوحت أعمار عينة الدراسة من خمس سنوات إلى أقل من 18 سنة. وأوضحت النتائج أن النزوح من مناطق الحرب يعتبر من أكثر الأسباب المؤدية إلى تشرد الأطفال. كما أوضحت الدراسة أن هناك إفرازات مرتبطة بظاهرة التشرد، وهناك ممارسات سالبة لدى المشردين مثل: تعاطي المخدرات، والاتجار في الجنس، والتعرض للابتزاز والاعتداء.

ومن الآثار النفسية السالبة الاضطرابات النفسية وسط الأطفال والنساء النازحات من المناطق المتأثرة بالحرب وتوابعها، وتلك الآثار أوضحتها الدراسة التي قدمها د. عبدالباقي دفع الله في الورقة التي أعدها للمؤتمر. وفي هذا الإطار نفسه قدمت الباحثة آمال الشيخ دراسة عن أثر النزاعات المسلحة على الصحة النفسية للأطفال في مدينة جوبا بجنوب السودان، وذلك على عينة قوامها 200 طفل من الذكور والإناث راوحت أعمارهم بين 6–15 سنة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي ظهور سوء التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأطفال، والمعاناة من الأرق والكوابيس الليلية والخوف والتبول اللاإرادي والاكتئاب والعدوان.

المحور الثاني – علم النفس والتنمية:

من خلال هذا المحور قدم المشاركون في المؤتمر عدداً محدوداً من الأوراق مقارنة بما قدم خلال المحاور الأخرى، ولكنها امتازت بأنها أكثر إجرائية وأقرب إلى برامج التخطيط المهني والاقتصادي، وظهر فيها الدور الذي يمكن أن يؤديه علم النفس بكل وضوح، ومثال ذلك الورقة التي قدمها د. عباس حسين بعنوان: دور أدوات القياس النفسي في الإدارة الحديثة للموارد البشرية: تجربة عملية، ويرى الباحث من خلال هذه الورقة أن النجاح في تحقيق أهداف المنشآت في هذا العصر يتوقف على النجاح في إدارة أهم مواردها وهو العنصر البشري، كما يرى الباحث أن من أكبر التحديات التي تواجه المديرين معضلة تحقيق التوازن الصعب بين تحقيق أهداف المنشأة بكفاءة عالية وبأقل تكلفة من جهة، وتحقيق أهداف العاملين بها من جهة

أخرى. ولا يتأتى تحقيق ذلك التوازن إلا بفهم موضوعي وعلمي لثلاثة أمور هي: أهداف ومهام الوظائف، كفاءات وقدرات الموظفين، وبيئة وثقافة المنشأة. وعلى ضوء هذا الإطار النظري وباستخدام أدوات القياس النفسي عرض الباحث تجربة عملية طبقت على أحد المصارف بمنطقة الخليج، وتم بموجبها تحويل إدارة الموارد البشرية من إدارة تقليدية إلى إدارة حديثة، ووضح الباحث ما تحقق من ارتفاع كمي ونوعي في الأداء مع ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى كثير من الموظفين.

وبنفس هذه الإجرائية في التناول لتبيين دور علم النفس في تحقيق التنمية قدم د. عباس أحمد عبيد ورقة بعنوان: سيكولوجية تنمية وتطوير الموارد البشرية: الأداء المبني على المهارة (الكفاية)، وقد ناقشت الورقة الكيفية التي بموجبها يمكن لإدارات الموارد البشرية بالمؤسسات أن توجه أداء موظفيها نحو تحقيق أهداف منظمات العمل من خلال ما يعرف بمفهوم الأداء المبني على المهارة (الكفاية) (Competency-based performance). وقد تناول الباحث في ورقته تلك الموضوعات المطروحة في صيغتها العملية من خلال التجربة الفعلية لإحدى المنظمات السودانية (معمل أميفارما للأدوية)، وأوضح فيها كيفية تحول هذه المؤسسة من منهج أرشفة نشاطات شؤون الأفراد إلى تطوير مهاراتهم وتوجيهها إلى ما تتطلبه أهداف المنظمة من خلال إعادة تصميم نظم الانتقاء والتدريب وتقويم الأداء.

وضمن هذا المحور قدمت ورقتان أخريان اتسمتا بتناولهما النظري التحليلي لدور علم النفس في التنمية، حيث قدم الباحث عبدالعزيز الحسن دراسة بعنوان: دور الكفاءة الذاتية الشخصية والجمعية في التغير. وبالتركيز على الدراسات النظرية لمفهوم الكفاءة الذاتية أجرى بعض المقارنات لمستوى الكفاءة الذاتية عند دول العالم المتقدم والدول النامية وربطه بمشكلات التنمية الصحية، والاقتصادية والأمنية في الدول النامية. كما تعرض الباحث لارتفاع الكفاءة الذاتية عند كثير من السودانيين وعدم الاستفادة القصوى منه في مفهوم الكفاءة الذاتية الجمعية وأسباب ذلك، ثم تناول الدور الكبير الذي يقدمه الدين الإسلامي في مفهوم الكفاءة الذاتية ودور الإيمان بصفة خاصة وأثره الكبير في تنمية الإنسان الذي هو أساس التنمية.

ومن جانب آخر جاءت ورقة د. أحمد شنان لتبين إسهام علم النفس في الاستراتيجية القومية ربع القرنية في السودان، وقد سعى الباحث من خلال دراسة تحليلية إلى رسم إطار نظري للمساهمة التي يمكن أن يقدمها علم النفس في

مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، حيث رأى أن السبيل الأوحد لهذه التنمية المنشودة هو تغيير وتعزيز في النواحي الذهنية والوجدانية والسلوكية للشخصية السودانية، وذلك أمر في جوهره من صميم اهتمام علم النفس بكل نظرياته ومناهجه وطرائقه ووسائله. وحاولت الورقة توظيف أدبيات علم النفس ومعارفه للتغيير المرتجى في مجالات بعينها رسماً للطريق نحو: تربية سياسية رائدة، ودبلوماسية حاذقة، ومرتكزات سيكولوجية لاستراتيجية أمنية، ورسالة إعلامية وتوجيهية هادفة، وسلوك إنتاجي متطور، وبنية اجتماعية متماسكة، وتفاعل اجتماعي إيجابي، وتنمية ريفية متكاملة.

المحور الثالث – توطين علم النفس:

برزت ضمن هذا المحور قضية المرجعيات الدينية والاجتماعية لكل بيئة ومحاولة إنزال ما يتناسب معها من معطيات علم النفس المعاصر والمرتبط بالحضارة الغربية بصورة مباشرة، وبهذا الصدد قدم البروفيسور توشيو سوقيمان (من اليابان) ورقة وضح من خلالها أن هناك نمطين لعلم النفس: علم نفس علمي طبيعي وعلم نفس علمي إنساني، وقد بين الباحث في ورقته معالم الاختلاف الظاهر بين معطيات ونتائج النمط الطبيعي ومعطيات ونتائج النمط الإنساني، حيث إن النمط الإنساني يعتمد على البعد الاجتماعي للظواهر، بينما في العلوم الاجتماعية لا نجد حدوداً فاصلة بين موضوع البحث والباحث مثلما يتوافر في العلوم الطبيعية، ولذلك يرى البروفيسور سوقيمان أن هناك استحالة في اعتبار أن المعرفة النفسية المعتمدة على البعد الاجتماعي يمكن تعميمها على جميع المجتمعات باعتبارها عالمية، مقارنة مع المعرفة النفسية المعتمدة على البعد الطبيعي.

ومن خلال هذا المحور برزت قضية خصوصية المجتمعات الإسلامية، وتلك الخصوصية تتطلب توطين علم النفس بما يتلاءم مع معتقد هذه المجتمعات، ومعالجة مشكلاتها النفسية على ضوء ذلك المعتقد، وبناء على ذلك قدم الباحثان سليمان علي ومحمد عبدالعزيز ورقة عن الصحة النفسية على ضوء العولمة، وقد عنيت الورقة بتوضيح ماهية العولمة وربطها بالصحة النفسية المجتمعية، وقد عرض الباحثان الآثار السالبة والموجبة لظاهرة العولمة في مجال الصحة النفسية.

وهذه الخصوصية التي تمتاز بها المجتمعات الإسلامية دعت بعض الباحثين إلى تصميم المقاييس النفسية بما يتناسب مع التكوين المعرفي والاجتماعي لتلك

المجتمعات، ولذلك نادت الباحثة حنان دوفر (وهي من أستراليا) بضرورة تصميم مقياس يعكس التدين الإسلامي للمسلمين بدلاً من خضوعهم للمقياس المعد لقياس الأصولية الدينية، المعتمد أساساً على منطلقات دينية غير إسلامية، والذي يحقق نتائج غير صادقة عن المسلمين وتدينهم. وفي الإطار نفسه دعا د. أحمد مبارك (وهو إندونيسي) إلى ضرورة تأسيس علم نفس للإرشاد ينطلق من المصادر الإسلامية لكي يمكن الدعاة من توصيل رسالتهم للأسر والأفراد بكل يسر.

وعندما يناقش توطين علم النفس في المجتمعات المحلية وضرورة الاستفادة من المعطيات الخاصة بكل بيئة، فإن المجتمعات الإسلامية تجد أن وراءها تراثاً علمياً نفسياً ضخماً وأنها أهملته تماماً، ولذلك عليها أن تتعامل معه بجدية لكي توطن وتؤصل علم النفس الغربي المعاصر، وفي هذا السياق قدم البروفيسور أمبر حاق (من ماليزيا) ورقة عن إسهامات علماء النفس المسلمين السابقين، وقارن بينهم وبين علماء النفس المسلمين المعاصرين، وأوضح أن أولئك السابقين كانت مصادرهم الأساسية هي القرآن والسنة، بينما علماء النفس المسلمون المعاصرون ينهلون من علم النفس الغربي على الرغم من أصوله العلمانية الواضحة. وفي هذا الإطار الذي يبين إسهامات العلماء المسلمين السابقين في مجال علم النفس قدم الدكتور عمر هارون ورقة تناول فيها تجارب ابن الهيثم عن الخداع البصري، باعتبارها اكتشافاً جديداً في تاريخ علم النفس التجريبي، ولقد كانت أكثر نتيجة بارزة في الدراسة أن تجارب ابن الهيثم، التي ترجع للقرن الحادي عشر الميلادي قد تم تطبيقها وإثباتها بنسبة 70,5٪ تحت ظروف القياس الجديدة، ولقد كشفت الدراسة أن تجارب ابن الهيثم الخمس تتميز بنسبة ثبات وصدق عالية.

أضواء حول المؤتمر:

تميز المؤتمر بكثرة عدد الأوراق العلمية مما أدى إلى عرضها بصورة متوازية في قاعتين منفصلتين، ضمن قاعة الشارقة بجامعة الخرطوم، وذلك وسط حضور مكثف من الباحثين والإعلاميين والمهتمين بعلم النفس بصورة خاصة، أو من المهمومين بقضايا السلام والتنمية والتوطين بصورة عامة، ولذلك نالت الأوراق نقاشاً مستفيضاً لم يوقفه إلا سيف الوقت المحدد سلفاً. وقد عرضت الأوراق باللغتين العربية والإنجليزية مع توافر الترجمة الفورية باستمرار، والترجمة بلغة الإشارة طيلة أيام المؤتمر. وصاحب تقديم تلك الأوراق العلمية أنشطة أخرى تمثلت

في: معرض للكتاب، ومعرض للملصقات، وزيارات للمناطق الأثرية والإنتاجية وذلك للضيوف بصورة خاصة، كما أن المؤتمرين قد استضافتهم جامعة الجزيرة ليوم كامل في مدينة ود مدني (1890 كلم جنوب الخرطوم). وعلى هامش جلسات المؤتمر عقد أعضاء الرابطة العالمية لعلماء النفس المسلمين عدة جلسات ناقشوا خلالها دستور الرابطة وكونوا المجلس التنفيذي المؤقت لها.

وقد تزامن انعقاد المؤتمر مع سريان مفاوضات السلام الجارية بين الحكومة السودانية وحركة الجيش الشعبي التي تقاتل في جنوب السودان، ولذلك وجد المؤتمر أصداء إعلامية متعددة، وبعد أربعة أيام من التداول اختتم المؤتمر وسط تمثيل رسمي لحكومة السودان، وقدمت التوصيات الختامية التي وعدت الحكومة السودانية بإعطائها العناية الفائقة والاهتمام العالي.

التوصيات:

خلص المؤتمر إلى عدد من التوصيات ضمّها نداء أسماه (نداء الخرطوم) داعياً إلى القضايا الآتية:

أولاً – محور السلام:

1 – يدعو المؤتمر إلى إعلاء قيمة السلام، وإلى نشر ثقافته، وإلى تأكيد حق كل إنسان في الحياة الحرة الكريمة.

2 – يدعو المؤتمر إلى ضرورة الأخذ بإسهامات علم النفس والعلوم الإنسانية الأخرى في وضع التصورات المناسبة لحل النزاعات وتطوير عمليات السلام ورسم السياسات العامة.

3 – يرى المؤتمر أن أصل النزاعات يعود بصورة كبيرة، إلى الحاجة لتحقيق الهوية والكرامة والأمن الاقتصادي والعدل الاجتماعي، وهي حاجات أساس لا بد من إشباعها.

4 – يرى المؤتمر أن السلام حالة نفسية جمعية لا تتحقق بوقف القتال فحسب، وإنما ببناء منظومة القيم التي ترتكز عليها جسور الثقة والتسامح والاتجاهات الإيجابية لقبول الآخر والتعايش معه أيضاً.

5 – يدعو المؤتمر علماء النفس واختصاصييه للمشاركة الفاعلة في استيعاب الظواهر الاجتماعية السالبة ومعالجتها للحد من تأثيرات التعصب والتمايز والتحيز بجميع أصنافها.

6 – يهيب المؤتمر، وفي الإطار السابق ذاته، بعلماء النفس واختصاصييه للعمل على استنباط وابتكار وسائل وأساليب نفسية يمكن توظيفها في إحلال دوافع الحب والتسامح والبناء والتعمير والتماسك الاجتماعي محل الكراهية والضغائن والحرب والدمار والتفكك والتنافر.

ثانياً – محور التنمية:

1 – إن التنمية بمفهومها الحقيقي بناءان: نفسي روحي من جهة ومادي مهاري من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق يدعو المؤتمر إلى الاهتمام بالتنمية واستدامتها انطلاقاً من أن الإنسان محور التنمية وهدفها، على أن يتم ذلك في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات.

2 – يدعو المؤتمر علماء النفس واختصاصييه إلى العمل على توفير المعينات الفكرية والمهنية والفنية اللازمة لتحقيق التنمية على النهج المشار إليه في النقطة السابقة.

3 – يدعو المؤتمر إلى تضمين المناهج الدراسية مناهج نفسية إسهاماً في إعداد النشء بعيداً عن معوقات التنمية والانسجام الاجتماعي والوطني.

ثالثاً – محور توطين علم النفس:

مع إيمان المؤتمر بوحدة الإنسانية وبضرورة التفاعل المعرفي والثقافي، فإنه يلاحظ أن هيمنة الفكر النفسي الغربي على المجتمعات غير الغربية قد أحدثت فجوة كبيرة بين علم النفس ودوره في تنمية هذه المجتمعات. وبناء على ذلك:

1 – يحث المؤتمر علماء النفس واختصاصييه خارج المحيط الثقافي الغربي على بذل الجهد في تطوير البحوث والدراسات المؤدية إلى بناء أطر فكرية نفسية تنطلق من الخصوصيات الثقافية لمجتمعاتهم.

2 – يؤكد المؤتمر ضرورة إنشاء المؤسسات والمنابر البحثية التي من شأنها تعزيز حركة البحوث والدراسات والنشر توطيناً لعلم النفس.

3 – يحث المؤتمر أقسام علم النفس ومدارسه في جميع الجامعات والمؤسسات التعليمية على الاهتمام بتوطين علم النفس.



رسائل جامعية

دراسة لمشكلات حالات العجز الناجم عن إصابات العمل ونموذج مقترح لمواجهتها من منظور خدمة الفرد

دراسة مطبقة على عمال المصانع المصابين بالعجز الإصابي وأسرهم بالمنطقة الثانية - حلوان

رسالة ماجستير في علم الاجتماع

حميدو أبو الفتوح مجاهد مجاهد*

أولاً – مشكلة الدراسة:

هناك عوامل كثيرة تؤدي بصورة واضحة إلى إصابات العمل، وعلى الرغم من أن الصناعة حققت بصورة عملية التقدم الفعلي إلى حد ما، فإنها أوجدت بصورة واضحة أضراراً ومخاطر مؤثرة كثيرة مثل فعل الحرائق، والكوارث المفتعلة بالمنشآت الصناعية، والتعرض للحرارة أو البرودة. وحدوث هذه الأضرار والمخاطر ربما يؤدي إلى وقوع إصابات العمل. لقد أسهم التقدم التكنولوجي أيضاً إلى وقوع الإصابات، ومن العوامل التي تؤدي إلى وقوع هذه الإصابات العوامل الاجتماعية التي ترتبط بشكل محكم بالظروف الداخلية للعمل، مثل نقص الروح المعنوية بين العمال، والعوامل الاجتماعية التي ترتبط بشكل وثيق بالظروف الخارجية للعمل، كالعمال الذين لا يستطيعون التكيف مع بيئة العمل، وبخاصة العمال الريفيون المهاجرون من القرية، والاستهداف للحوادث الذي يعني هذا الضرر الذي يحدثه العامل لنفسه، والذي يتضمن مدى واسعاً من الحوادث والإصابات مقارنة بشخص آخر يعيش الظروف نفسها التي يعيشها هذا الشخص.

تؤدي إصابات العمل إلى آثار سلبية عديدة وكثيرة على كل من المجتمع ومنظمة العمل بصفة عامة وعلى العمال بصفة خاصة، واتساقاً مع قيم مهنة الخدمة الاجتماعية وأهدافها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد المشكلات الفردية التي

---

* معيد بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.
إشراف: عادل محمد جوهر، وسامية عبدالرحمن همام – خدمة الفرد بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.

تعانيها حالات العجز الإصابي الناجم عن إصابات العمل، وتقديم نموذج مقترح للتدخل المهني من منظور خدمة الفرد لعلاج هذه المشكلات.

ثانياً – فروض وتساؤلات الدراسة:

أ – فروض الدراسة:

الفرض الرئيس الأول:

توجد فروق ذات دلالة معنوية بين عينتي الدراسة (العينة التي لديها إصابات عمل والعينة التي ليس لديها إصابات عمل) على بعد المشكلات الاجتماعية خارج المصنع لمصلحة عينة المصابين.

الفرض الرئيس الثاني:

توجد فروق ذات دلالة معنوية بين عينتي الدراسة (العينة التي لديها إصابات عمل والعينة التي ليس لديها إصابات عمل) على بعد المشكلات الاجتماعية داخل المصنع لمصلحة عينة المصابين.

الفرض الرئيس الثالث:

توجد فروق ذات دلالة معنوية بين عينتي الدراسة (عينة العمال التي لديها إصابات عمل والعينة التي ليس لديها إصابات) على بعد المشكلات الشخصية (الذاتية) لمصلحة عينة المصابين.

الفرض الرئيس الرابع:

توجد فروق ذات دلالة معنوية بين عينتي الدراسة (العينة التي لديها إصابات عمل والعينة التي ليس لديها إصابات عمل) على بعد المشكلات الروحية (المرتبطة بصلة العامل بربه) لمصلحة عينة المصابين.

ب – تساؤلات الدراسة:

تتضمن الدراسة تساؤلاً رئيساً هو:

ما النموذج المقترح للتدخل المهني من منظور خدمة الفرد لعلاج مشكلات حالات العجز الناجم عن إصابات العمل؟

ثالثاً – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 – تحديد المشكلات الفردية التي تعانيها حالات العجز الناجم عن إصابات العمل بصورة واضحة.

2 – التوصل إلى نموذج مقترح للتدخل المهني من منظور خدمة الفرد لعلاج مشكلات حالات العجز الإصابي الناجم عن إصابات العمل.

رابعاً – المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة:

هذه الدراسة تتضمن المفاهيم الأساسية الآتية:

1 – مفهوم إصابة العمل.

2 – حالات العجز الإصابي.

3 – المشكلة الفردية.

4 – النموذج المقترح للتدخل المهني من منظور خدمة الفرد.

خامساً – الإجراءات المنهجية:

أ – نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف آثار متغير مستقل وهو إصابات العمل على متغير تابع وهو المشكلات الفردية لحالات العجز الناجم عن إصابات العمل.

ب – المنهج المستخدم في هذه الدراسة:

1 – منهج الدراسة البعدية ex-post facto research من خلال استخدام مجموعتين من العمال، إحداهما لم يقع لها إصابات عمل والأخرى وقعت لها إصابات عمل ولديها عجز إصابي ناجم عن ذلك، اختيرت هاتان المجموعتان بصورة واضحة باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة وجداول الأرقام العشوائية من مصنعين أساسيين هما: مصنع سيجوارت، وسيماف بمنطقة المعصرة وحدائق حلوان وعين حلوان، القاهرة، جمهورية مصر العربية، واختيرت المجموعتان متكافئتين قدر الإمكان، وتضمن هذا التفكافؤ متغيرات، مثل العمر ومستوى التدريب وموقع العمل.

2 – منهج المسح الاجتماعي بالعينة مع عينة المتخصصين لتعرف مقترحاتهم في النموذج المقترح للتدخل المهني من منظور خدمة الفرد لعلاج مشكلات حالات العجز الإصابي.

ج – أدوات الدراسة:

1 – صحيفة (مقابلة) استبار.

2 – الرجوع إلى السجلات والتقارير بالمصنع ومركز إصابات العمل والهيئة العامة للتأمين الصحي.

3 – المقابلات الفردية كأداة للحصول على البيانات من الحالات.

د – مجالات الدراسة:

1 – المجال البشري:

العمال المصابون بالعجز الإصابي بمصنع سيماف الذي ينتج بشكل واسع عربات السكك الحديدية ومصنع سيجوارت الذي ينتج بصورة عملية خامات معينة مثل الخامات الأسبستوس والمواسير التي تستخدم في المياه والصرف الصحي. واختيرت عينة عشوائية بسيطة من هؤلاء العمال تضمنت 40 عاملاً (20 عاملاً من مصنع سيماف، و20 عاملاً من مصنع سيجوار) وبالطريقة نفسها اختيرت عينة عشوائية بسيطة من العمال الذين ليس لديهم إصابات عمل وتضمنت 40 عاملاً (20 عاملاً من مصنع سيماف، و20 عاملاً من مصنع سيجوارت).

2 – المجال الزمني:

استغرقت هذه الدراسة الفترة من مارس 1999 إلى أغسطس 2000م.

سادساً – نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات الاجتماعية بصفة عامة حيث كان متوسط العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

2 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات الاجتماعية خارج المصنع حيث كان متوسط العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

3 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين على بعد المشكلات المرتبطة بدور العامل كزوج حيث كان متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

4 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين على بعد المشكلات المرتبطة بدور العامل كأب حيث كان متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

5 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات

الاجتماعية داخل المصنع (متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى) عند مستوى معنوية (0,01).

6 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين على بعد المشكلات المرتبطة بدور المصاب كعامل (متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى) عند مستوى معنوية (0,01).

7 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين على بعد مشكلات العلاقات الاجتماعية داخل المصنع (متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى) عند مستوى معنوية (0,01).

8 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات الذاتية (الشخصية) حيث كان متوسط العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

9 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات الذاتية (الجانب النفسي) حيث كان متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

10 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات الذاتية (الجانب الجسدي) حيث كان متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

11 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين بالعجز الإصابي على بعد المشكلات الذاتية (الجانب العقلي) حيث كان متوسط عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي أعلى عند مستوى معنوية (0,01).

12 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة العمال المصابين بالعجز الإصابي وعينة العمال غير المصابين على بعد المشكلات الروحية (صلة العامل بربه) عند مستوى معنوية (0,01).

13 – توصلت الدراسة إلى نموذج مقترح للتدخل المهني من منظور خدمة الفرد لعلاج مشكلات حالات العجز الإصابي الناجم عن إصابات العمل.

Economics

Credit Analysis and its Influence on the Customer's Potential Creditability: A Field Study on Commercial Jordanian Banks

Medhat Tarawneh*

The main objective of this study is to determine the credit evaluation indicators which influence the credit decision making process in the commerical Jordanian banks. In addition, the study aims to show the relative importance for the evaluation indicators which are used by the Jordanian banks. The findings of the study showed that the Jordanian commercial banks realy use financial, marketing, and economic indicators, in addition to other indicators which are mentioned in the study. Also, the results showed that the relative importance of these credit evaluation indicators were varied regarding the credit analysis process. The most important credit evaluation indicators were the financial indicators. Results of testing the hypotheses provide evidence to reject all null hypotheses. Moreover, the results indicated that there is a significant and positive relationship between the credit evaluation indicators and the customer potential creditbility and his ability to pay his loans. Finally, the study provides some recommendations for commercial banks in order to inhance their credit decisions.

Keywords: Credit loans, Credit analysis, Financial indicators, Marketing indicators, Economic indicators, Doubtful debt accounts, Customer potential creditability.

* Assistant professor, Faculty of economis at mutah University.

Politics

The Future of the Palestinian Refugees: How to Deal with the International Initiatives

Adnan M. Hayajneh*

This futuristic study is an attempt to forecast the outcome of one of the final status issues in the Palestinian - Israeli conflict, that is the refugees' issue. The study offered many initiatives at several levels including the Palestinian, Arab, Israeli, and international to deal with. The study discussed the schools of thought regarding this issue in order to build an Arab strategy based on the Realist school of thinking. The study analyzed the major initiatives offered by leading academics and practitioners. It did also offer a hypothetical solution that might see the light taking into consideration the international environment as well as the Arab negotiation position namely the Palestinian one. This hypothetical as well as the Arab negotiation position namely the Palestinian one. This hypothetical initiative include the following: The possibility of accepting the right of the Palestinian refugees with out implementing it on the ground namely the return of return, the possibility of return of some refugees, only a small number, the concentration on financial compensation, the pressure of the hosting countries of the refugees to settle them and finally an Israeli apology for the suffering of the Palestinian refugees. The study also offered some insights that might help decision makers to work and deal with this hypothetical initiative.

Keywords: The Palestinian refuges issue, Final status negotiations, The right of return, Financial compensation, The peace process, Initiatives to deal with the refugees problem.

* Associate Professor of Political Science The Hashemite University-Jordan.

Psychology

Attitude toward Women Occupying Supervisory Positions at Various Work Organizations in Kuwaiti Society

Ali Askar*

Masoumah Ahmad**

This study aims at determining attitude toward woman occupying supervisory positions at various work organizations in Kuwaiti society as perceived by the sample as a whole, and according to sex, civil status, nationality, marital status, and job experience. The results of the study indicate a relatively positive attitude in general, and according to sex with statistical difference in favor of females, civil status groups, Kuwaiti and non-Kuwaiti with a statistical difference in favor of Kuwaitis, marital status, job experience group, and lack of interaction effect when taken into consideration more than two variables of the study. The study's relatively positive attitutde represents a growing trend that stems from the universal appeal for equal responsibilities and privileges for women, and from the local scene which witnesses an increasing number of them in work organizations. Also, this trend stems from their growing ambition in pursuing further education, and competing with men in various work situations.

Keywords: Attitude, Kuwaiti society, Working woman, Supervisory positions, Work organizations, Equality between man and woman.

* Associate Professor, Dept. of Psychology, College of Basic Education, Public Authority for Applied Education and training, State of Kuwait.

** Associate Professor, Dept. of Psychology, College of Basic Education, Public Authority for Applied Education and Training, State of Kuwait.

Geography

The Randomness of the Pixel Thinning Method in Raster Map Generalization in Comparison with a Proposed Method

Ali M. Al-Ghamdi*

This paper examines the randomness inherent within the classical digital method used in data reduction in Geographical Information Systems - Raster Approach; namely Pixel Thinning. Although, this method is straightforward and widely applied in most Geographic Information Systems, especially in data reduction of Boolean Maps, but it is by no means acceptable cartographically, as it does not allow for preservation of feature characters during generalisation, especialy, at high levels of generalisation. The paper introduces a novel method which takes this context into account. It is called: Pixel-Averaged Classification. The results, both perceptual and numerical, show effectivness of the proposed method, during application to two different types of spatial arrangement of features. The study recommends that further evaluations are needed of different algorithms and methods which are designed for generalisation, as well as for devising new methods that takes into account the cartographic context.

Key words: Cartographic generalisation, Pixel thinning, Pixel aggregation, Pixel averaged classification, Feature character.

* Dept, of Geogrphy King Saud University, Riyadh.

Geography

Kuwait Foreign Trade between 1989-1999: An Analytical Geographical Study in the Geography of Foreign Trade

Ghanem Sultan Aman*

This study deals with the image of Kuwait foreign trade between the period 1989-1999, through reviewing trade exchange movement between Kuwait and the whole world, The results do correspond with the hypothesis of the research. and the changing image of the balance of trade.

The study detected some results such as: the presence of geographical factors that affected the movement of trade exchange between Kuwait and the whole world. Among these factors are the geographical location of the country, population growth, oil discovery and the openness of the national economy. The study detected also the existence of constant growth in the volume of exporting and importing through the period of the study, except the year of the Iraqi invasion of Kuwait. Asian markets were the most important to Kuwait exports. Together with the European group these markets came as the major for Kuwait imports. Sea Transportation was the master among other transportation means in the field of Kuwait exports and imports. Finally, the study ends with some recommendations.

Keywords: Kuwait foreign trade, Openness of Kuwat economy, World markets, Geographical distribution of Kuwait foreign trade, Commercial exchange between Kuwait and the G.C.C. countries.

* Dept. of social studies, Public Authority for Applied Education and Training - Kuwait.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



جميع المراسلات توجه إلى رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩
ISSN 1560-5248 Key title : Hawliyyat Kulliyyat Al-adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية... الخ (باللغتين العربية والانجليزية).

الإشتراكات

الدول العربية :

٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية :

١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

على العنوان التالي:

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص. ب : 17073 الخالدية

الرمز البريدي 72451 الكويت

تليفون : 4833705 - 4833215 فاكس : 4833705

E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw

Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps



جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

لجنة التأليف والتعريب والنشر

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد – 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 – دولة الكويت

هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : (965) 4846843 داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028

E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

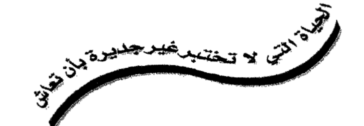
العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html













المجلة العربية للعلوم الإنسانية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: د. فيصل عبدالله الكندري

ص.ب. : 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت

تلفون : 4817689 ـ 4815453 (965+) ـ فاكس : 4812514 (965+)

العنوان الإلكتروني: HTTP: //kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh

البريد الإلكتروني: E-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Social Anthropology, Sociology, and Libraty and Information Sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication　　ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).



Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 31 No.4 2003

Articles

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991